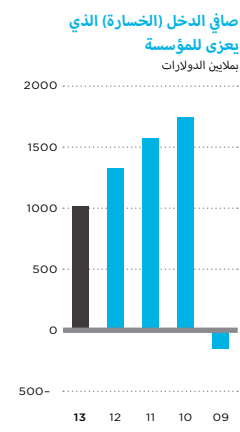
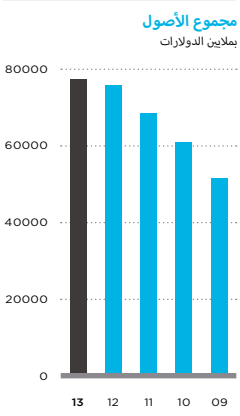


يمكننا إنهاء
الفقر المدقع
بداً من عام
2030، وتعزيز
الرخاء
المشترك

قوة الشراكات

في السنة المالية 2013، قفزت استثماراتنا إلى مستوى قياسي غير مسبوق بلغ نحو 25 مليار دولار، داعمة قوة القطاع الخاص للمساعدة في خلق الوظائف ومعالجة أكثر التحديات الإنمائية إلحاحا في العالم.



2009	2010	2011	2012	2013	أبرز ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية
بملايين الدولارات للسنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران*					
\$ (151)	\$ 1746	\$ 1579	\$ 1328	\$ 1018	صافي الدخل (الخسارة) الذي يعزى للمؤسسة
\$ 450	\$ 200	\$ 600	\$ 330	\$ 340	منح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
\$ 299	\$ 1946	\$ 2179	\$ 1658	\$ 1350	الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
\$ 51483	\$ 61075	\$ 68490	\$ 75761	\$ 77525	مجموع الأصول
\$ 22214	\$ 25944	\$ 29934	\$ 31438	\$ 34677	صافي القروض والمساهمات في أسهم رأس المال وسندات الديون
\$ 7932	\$ 10146	\$ 13126	\$ 11977	\$ 13309	القيمة العادلة التقديرية للاستثمارات في أسهم رأس المال
النسب الرئيسية					
% -0.3	% 3.1	% 2.4	% 1.8	% 1.3	العائد على متوسط الأصول (مبادئ المحاسبة المقبولة GAAP)
% -0.9	% 10.1	% 8.2	% 6.5	% 4.8	العائد على متوسط رأس المال (مبادئ المحاسبة المقبولة GAAP)
% 75	% 71	% 83	% 77	% 77	الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدَّرة على مدى السنوات الثلاث التالية
2.1:1	2.2:1	2.6:1	2.7:1	2.6:1	نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال
\$ 10.9	\$ 12.8	\$ 14.4	\$ 15.5	\$ 16.8	إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)
\$ 14.8	\$ 16.8	\$ 17.9	\$ 19.2	\$ 20.5	إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)
% 7.4	% 7.4	% 6.6	% 6.60	% 7.20	مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافطة القروض المدفوعة
* انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية احتساب هذه الأرقام. http://www.ifc.org/iffext/annualreport.nsf/Content/AR2013_Financial_Reporting					

2009	2010	2011	2012	2013	أبرز أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية
بملايين الدولارات للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران					
ارتباطات عمليات الاستثمار الجديدة					
447	528	518	576	612	عدد المشاريع
103	103	102	103	113	عدد البلدان
\$ 10547	\$ 12664	\$ 12186	\$ 15462	\$ 18349	لحساب المؤسسة الخاص
تعبة الموارد الأساسية *					
\$ 1858	\$ 1986	\$ 4680	\$ 2691	\$ 3098	القروض الجماعية ¹
\$ 169	\$ 797	-	-	-	التمويل المنظم (المهيكل)
\$ 1927	\$ 2358	\$ 1340	\$ 1727	\$ 1696	مبادرات المؤسسة وغيرها
\$ 8	\$ 236	\$ 454	\$ 437	\$ 768	صناديق شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة
-	-	-	\$ 41	\$ 942	الشراكات بين القطاعين العام والخاص ²
\$ 3962	\$ 5377	\$ 6474	\$ 4896	\$ 6504	مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبيتها
مدفوعات الاستثمار					
\$ 5640	\$ 6793	\$ 6715	\$ 7981	\$ 9971	لحساب المؤسسة الخاص
\$ 1958	\$ 2855	\$ 2029	\$ 2587	\$ 2142	القروض المشتركة ³

حافطة ارتباطات المؤسسة					
1579	1656	1737	1825	1948	عدد الشركات
\$ 34502	\$ 38864	\$ 42828	\$ 45279	\$ 49617	لحساب المؤسسة الخاص
\$ 8299	\$ 9302	\$ 12387	\$ 11166	\$ 13633	القروض المشتركة ⁴

الخدمات الاستشارية					
\$ 157.8	\$ 166.4	\$ 181.7	\$ 197.0	\$ 232.0	الإنفاق على برنامج الخدمات الاستشارية
% 52	% 62	% 64	% 65	% 65	حصة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية من برنامج الخدمات الاستشارية ⁵

* التمويل المُقدم من مؤسسات مالية أخرى غير المؤسسة الذي أصبح متاحا للمتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد.

1. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية، وبيعيات قروض المشاركة من الفئة "A-Loan Participation Sales".

2. التمويل المُقدم من الغير المتاح لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص نتيجة لقيام مؤسسة التمويل الدولية بدور المستشار الرئيسي للمؤسسات المالية الوطنية والمحلية أو الحكومية الأخرى.

3. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية.

4. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وبيعيات قروض المشاركة من الفئة "A"، وقروضا موازية من خلال وكلاء Agented Parallel Loans، ومشاركة غير ممولة في تحمل المخاطر.

5. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى النسب المئوية للإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشاريع العالمية.

قوة الشراكات

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها بصورة حصرية على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

ومؤسسة التمويل الدولية، التي أنشئت في عام 1956، هي مؤسسة مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلداً، وتقوم مجموعة البلدان الأعضاء معاً برسم سياساتها. وتعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلد نام مما يتيح للشركات والمؤسسات المالية في بلدان الأسواق الصاعدة إمكانيات خلق الوظائف وفرص العمل، وتحقيق الإيرادات الضريبية، وتحسين حوكمة الشركات والأداء البيئي، والإسهام في تدعيم المجتمعات المحلية. وتتمثل رؤية المؤسسة في إتاحة الفرصة للفقراء للخلاص من براثن الفقر وتحسين حياتهم.

يتناول هذا التقرير بإيجاز دور مؤسسة التمويل الدولية في مساعدة القطاع الخاص على خلق الوظائف وإتاحة الفرص في البلدان النامية. ويبرز التقرير كيف تحفز المؤسسة روح الابتكار (الصفحات 32-39)، وتؤثر في السياسات (الصفحات 40-47)، وتخلق أثرا إيجابيا للآخرين (الصفحات 48-55)، وتعمل جاهدة على تعظيم أثر عملها الإنمائي (الصفحات 56-63).



4 إلى 9
الدور الريادي من أكثر
من منظور



26 إلى 29
النتائج العالمية
للمؤسسة



10 إلى 25
قوة الشراكات



65 إلى 69
الارتقاء إلى مستوى
المسؤولية

65

30 إلى 63
كيف تخلق مؤسسة
التمويل الدولية الفرص



30



78

78 إلى 110
موظفونا وممارساتنا



70

70 إلى 77
عمل المؤسسة وخبراتها
التخصصية



111
تابعونا



الدور الريادي من أكثر من منظور

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم



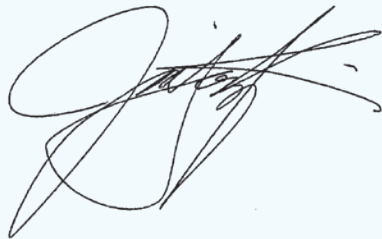
في وقت سابق من هذا العام، وضعنا في مجموعة البنك الدولي هدفين محددين وقابلين للقياس لأنفسنا ولشركائنا في مجتمع التنمية: إنهاء الفقر المدقع على نحو فاعل من خلال تقليص نسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم إلى 3 في المائة بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك من خلال رفع مستوى الدخل لأفقر 40 في المائة من السكان في كل بلد من البلدان النامية.

وهذان هدفان طموحان، إلا أن النجاح في تحقيقهما يقتضي جهوداً كبيرة. فالتعافي الاقتصادي في العالم مازال هشاً رغم مرور نحو خمس سنوات على بدء الأزمة المالية العالمية عام 2008. وتواجه البلدان المتقدمة مصاعب جمة في ضوء ارتفاع معدلات البطالة وضعف معدلات النمو الاقتصادي. وتشهد البلدان النامية نمواً أبطأ وتيرة مما كان عليه الحال قبل الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، ستزداد جهود مكافحة الفقر صعوبة أكثر فأكثر مع سعيها نحو غايتها، نظراً لأن الذين لا يزالون يعيشون في فقر سيكون من الصعب للغاية الوصول إليهم. ويمكن أن تشكل التحديات الأخرى مخاطر جديدة أمام جهود الحد من الفقر؛ فانتشار الصراعات وعدم استقرار الأوضاع السياسية يشكلان مخاطر كبرى لأنهما يزيدان من معدلات الفقر ويضعان عقبات أمام التنمية في الأمد الطويل. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي ارتفاع حرارة كوكب الأرض إلى زيادة موجات الجفاف ومساحة المناطق المتأثرة به، وزيادة وتيرة حدوث الظواهر الجوية القاسية، مع ما لذلك من تكاليف بشرية ومالية عالية لا يمكن التكهّن بها. إلا أنني ما زلت متفائلاً بأن بمقدورنا تحقيق هذين الهدفين. لكن القيام بذلك سيتطلب تعاوناً متواصلاً ومنتظماً من جانب مجموعة البنك الدولي والبلدان الأعضاء البالغ عددها 188 بلداً والشركاء الآخرين. وستلعب مؤسسة التمويل الدولية دوراً مهماً في تحقيق ذلك عن طريق حشد قوة القطاع الخاص للمساعدة في خلق الوظائف وإتاحة الفرص حيثما تكون هناك حاجة ماسة إليها.

نمر حالياً بلحظة ميمونة من التاريخ. فبفضل النجاحات التي تحققت على مدار العقود القليلة الماضية وآفاق النمو الاقتصادي المواتية، فإن البلدان النامية أمامها اليوم فرصة غير مسبوقة ألا وهي: إمكانية إنهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد. وفرصة كهذه ينبغي اغتنامها وعدم إضاعتها.

وقد بلغت الموارد التمويلية التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية هذه السنة المالية لتمويل تنمية القطاع الخاص رقما قياسيا قدره حوالي 25 مليار دولار، منها 6.5 مليار دولار من شركاء الاستثمار.

وتخطو مؤسسة التمويل الدولية أيضا خطوات واسعة في مساعدة القطاع الخاص على التصدي لمشكلة تغير المناخ. ففي أوائل عام 2013، طرحت المؤسسة سندا "أخضر"، هو الأكبر من نوعه على مستوى العالم، وتمكنت بفضلها من تعبئة مبلغ مليار دولار سيتم توجيهه نحو مشاريع مرتبطة بالمناخ في مختلف أنحاء العالم. علاوة على ذلك، ساعدت المؤسسة أكثر من 10 مطورين عقاريين في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرهما على تبني تصاميم أكثر كفاءة في استخدام الطاقة. وتمثل هذه النتائج نماذج على الخطوات التي يجب القيام بها لضمان ألا يؤدي تغير المناخ إلى تقويض المكاسب الإنمائية التي حققها العالم بشق الأنفس في العقود الأخيرة.



—
جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي

وقد بلغت الموارد التمويلية التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية هذه السنة المالية لتمويل تنمية القطاع الخاص رقما قياسيا قدره حوالي 25 مليار دولار، منها 6.5 مليار دولار من شركاء الاستثمار. ونُفذ نحو نصف مشاريع الاستثمار التابعة للمؤسسة وعددها 612 مشروعا في البلدان الأشد فقرا في العالم التي تساندها المؤسسة الدولية للتنمية. ووجهت المؤسسة أكثر من 5 مليارات دولار لمساندة تنمية القطاع الخاص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وأكثر من ملياري دولار لمنطقة جنوب آسيا.

وقامت شركة إدارة الأصول، وهي شركة فرعية تابعة للمؤسسة تعنى بتعبئة أموال الغير وإدارتها لأغراض الاستثمار في البلدان النامية، بزيادة الأصول التي تديرها إلى 5.5 مليار دولار. ويمثل ذلك علامة بارزة لشركة لم يمض على تأسيسها سوى أربع سنوات فقط. بالإضافة إلى ذلك، عبأت المؤسسة أكثر من 3 مليارات دولار من مستثمرين آخرين في شكل قروض مشتركة.

يبين هذا التقرير السنوي الدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسة التمويل الدولية في مساندة رواد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة فرص الفقراء في الحصول على التمويل، وخلق الوظائف، وإتاحة الفرص للنساء.

ففي كوت ديفوار، على سبيل المثال، قامت مؤسسة التمويل الدولية بترتيب حزمة من التمويل من شأنها تمكين محطة أزييتو لتوليد الكهرباء من زيادة إنتاجها من الطاقة حوالي 50 في المائة دون استخدام كميات إضافية من الغاز. وسيساعد ذلك في الحد من نقص الكهرباء في هذا البلد، وفي مساندة تعايفه الاقتصادي. وفي أمريكا اللاتينية، تعمل المؤسسة حاليا على توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الجيدة إلى المجتمعات المحلية الفقيرة في ولاية باهيا بالبرازيل من خلال نموذج شراكة مبتكر بين القطاعين العام والخاص. وتعمل المؤسسة، في إطار إستراتيجية مشتركة مع البنك الدولي، على جلب فرص جديدة لميانمار التي تتأخر فيها التنمية الاقتصادية كثيرا عن نظرائها من بلدان منطقة شرق آسيا.

الدور الريادي من أكثر من منظور

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية



يشهد العالم حالياً تحديات إنمائية هائلة ومتزايدة. ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة لاحتياجات رواد المشاريع والمستثمرين ومؤسسات الأعمال في البلدان النامية التي تكافح للتغلب على العقبات القائمة في مجال الحصول على التمويل، والبنية التحتية، وتنمية مهارات الموظفين، والبيئة الإجرائية.

بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، فإن ذلك يمثل فرصة هائلة: لإشراك طاقات الإبداع والابتكار وحشد الموارد التي يتمتع بها مجتمع الأعمال من أجل تغيير العالم إلى الأفضل. وتعمل المؤسسة، من خلال مساندتها في التغلب على العقبات التي تعوق تحقيق النمو المستدام، على مساعدة الشركات على خلق الفرص وتحسين الأحوال المعيشية للناس. وتقوم بإشراكها في الجهد العالمي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

وتؤمن مؤسسة التمويل الدولية إيماناً قوياً بقوة الشراكات لإحداث تغيير إيجابي حقيقي. وباعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، عملت المؤسسة هذا العام مع نحو 2000 شركة من القطاع الخاص وطائفة عريضة من الجهات الحكومية والمانحين وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين. ونتيجة لذلك، فقد سجلت المؤسسة عاماً قياسياً آخر — إذ قامت باستثمار وتعبئة مزيد من الأموال لتنمية القطاع الخاص أكثر من أي وقت مضى، مما ساعد في مواصلة النشاط الإنمائي في أكثر من 100 بلداً.

وقفزت الاستثمارات الجديدة لمؤسسة التمويل الدولية إلى مستوى قياسي غير مسبوق بلغ 25 مليار دولار في السنة المالية 2013، وشمل ذلك أموالاً تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين، مما وفر رؤوس أموال لأكثر من 600 مشروع وشركة في مختلف أنحاء العالم. واستثمرت المؤسسة 18.3 مليار دولار لحسابها الخاص، وعبأت 6.5 مليار دولار من مستثمرين آخرين. وكان لهذه الاستثمارات أثر بالغ في جميع مناطق العالم في وقت تراجعت فيه تدفقات المعونة الرسمية إلى البلدان النامية.

وتمتلك مؤسسة التمويل الدولية الآن حافظة استثمارات تبلغ نحو 50 مليار دولار في حوالي 2000 شركة في 126 بلداً. وقد أسهم هذا التنوع في تحقيق عائدات قوية معدلة بالمخاطر — وفي تعزيز الأثر الإنمائي لاستثماراتها. وبنهاية عام 2012، بلغ عدد الوظائف التي وفرتها استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في البلدان النامية 2.7 مليون وظيفة. وتمكنت الشركات المتعاملة مع المؤسسة، بفضل ما قدمته المؤسسة من مساندة، من توفير العلاج الطبي لحوالي 17.2 مليون مريض، وخدمات التعليم لمليون طالب، وتحسين الفرص المتاحة أمام 3.1 مليون مزارع. كما قامت الشركات بتوليد طاقة كهربائية من أجل 52.2 مليون مستهلك، وإيصال مياه الشرب لما يبلغ 42 مليون مستهلك.

تؤمن مؤسسة التمويل الدولية إيماناً قوياً بقوة الشراكات لإحداث تغيير إيجابي حقيقي.

للبنية التحتية الذي سيقوم باستثمار رؤوس الأموال المخاطرة والشحيرة في اكتتابات الأسهم في قطاع البنية التحتية بالغ الأهمية. وأنا على ثقة بأن بمقدور مؤسسة التمويل الدولية أن تحقق مزيداً من الأثر في المستقبل. وهذه السنة كانت الأولى لي في منصب المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية، سافرت خلالها إلى عشرات البلدان تقريباً — في كل منطقة من العالم — للالتقاء بمسؤولي الجهات المتعاملة معنا وجهاز موظفينا. ورأيت بأعيننا ما يمكننا تحقيقه من خلال التحلي بالطموح وعدم الخوف من المخاطر والتركيز على الجهات المتعاملة معنا والانفتاح على الأفكار الجديدة. ويمكننا مواجهة المشاكل الكبيرة التي أعاقَت التنمية لوقت طويل — كالقدرة على الحصول على التمويل، والطاقة وتغير المناخ، والأمن الغذائي.

ومؤسسة التمويل الدولية مؤسسة فريدة من نوعها — فقد استطاعت أن تجمع بين النهج التجاري الجاد والالتزام المتحمس والمركز بتحقيق أثر إنمائي ملموس ويمكن قياسه. ويوفر النمو القوي والمربح الموارد اللازمة لزيادة الأثر الإنمائي في المستقبل.

إن البلدان النامية بحاجة لحلول مؤثرة ذات صبغة تحويلية. ومما لا شك فيه أن مؤسسة التمويل الدولية في وضع يؤهلها — من خلال العمل مع الشركاء الآخرين - لتقديم هذه الحلول.



جين-يونغ كاي
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول
التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

وركزت مؤسسة التمويل الدولية بقوة على تعزيز الرخاء في المناطق الأكثر فقراً وهشاشة في العالم.

وفي السنة المالية 2013، جرى تنفيذ نحو نصف مشاريع المؤسسة — بإجمالي يزيد على 6 مليارات دولار — في البلدان الأشد فقراً في العالم، وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء. وجرى نحو ثلثي إنفاق المؤسسة على برامج الخدمات الاستشارية في هذه البلدان. وقفزت استثمارات المؤسسة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات إلى حوالي 600 مليون دولار.

وحققت الخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية نتائج عظيمة للمتعاملين معها — سواء من مؤسسات الأعمال الخاصة أو الحكومات. وبلغت التقديرات التصنيفية للفاعلية الإنمائية للخدمات الاستشارية مستوى قياسياً نسبته 75 في المائة في حين قفزت تقديرات رضا المتعاملين مع المؤسسة إلى 90 في المائة، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق. وتمثل المشورة التي تقدمها المؤسسة عنصراً حيوياً في القيمة التي تجلبها للمتعاملين معها. وفي السنة المالية 2013، أحرزت المؤسسة تقدماً ملموساً في تقديم حلول للمتعاملين معها تجمع بين الاستثمارات والمشورة — ولديها مشاريع استشارية نشطة مع 250 متعاملاً مع استثماراتها.

وفي السنة المالية 2013، ساعدت المشورة التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية في تعبئة نحو مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، من المتوقع أن تؤدي إلى تحسين مرافق البنية التحتية وخدمات الرعاية الصحية للملايين من البشر. كما ساعدت المؤسسة أكثر من 40 ألف منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة في الحصول على 4.5 مليار دولار من الموارد التمويلية بضمانات عينية (عقارات منقولة)، وذلك من خلال عملها مع سجلات الضمانات العينية. وقدمت أيضاً خدمات تدريب وبناء قدرات لحوالي 350 ألف شخص، منهم مزارعون ورواد مشاريع ومديرو منشآت أعمال صغيرة ومتوسطة.

علاوة على ذلك، واصلت شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة نموها، وارتفعت قيمة الأصول التي تديرها إلى 5.5 مليار دولار في ستة صناديق استثمار، بمشاركة من مزيج قوي من المستثمرين ذوي السمعة الطيبة. وقد أطلقت الشركة صندوقين جديدين — هما صندوق التحفيز التابع للمؤسسة الذي يركز على الاستثمارات المراعية للظروف المناخية، والصندوق العالمي

فريق الإدارة

للطابع الفريد للمؤسسة. ويحدد الفريق شكل إستراتيجيات وسياسات المؤسسة وتمركزها في الوضع الذي يمكّنها من المساعدة في تحسين حياة الفقراء في بلدان العالم النامية. كما يؤدي المسؤولون التنفيذيون بالمؤسسة دوراً حيوياً في تعزيز ثقافة الأداء والمساءلة والمشاركة التفاعلية في المؤسسة.

يظطلع فريق متمرس من المسؤولين التنفيذيين في مؤسسة التمويل الدولية بضمان توزيع واستخدام مواردها بفاعلية، مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات المتعاملين مع المؤسسة. ويؤثر فريق الإدارة عمل المؤسسة من خلال سنوات الخبرة الطويلة في مجالات التنمية والتنوع الغني في المعرفة والمنظور الثقافي وهي خصائص نوعية مُعززة

**Ethiopis Tafara**

نائب الرئيس والمستشار
القانوني العام

Dimitris Tsitsiragos

نائب الرئيس لشؤون
أوروبا وآسيا الوسطى
والشرق الأوسط وشمال
أفريقيا

Jin-Yong Cai

نائب الرئيس والمسؤول
التنفيذي الأول، مؤسسة
التمويل الدولية

Nena Stoilkovic

نائب الرئيس لشؤون
الخدمات الاستشارية
لمؤسسات الأعمال

Gavin Wilson

المسؤول التنفيذي الأول
بشركة إدارة الأصول
التابعة لمؤسسة التمويل
الدولية

Rashad Kaldany

نائب الرئيس ورئيس
خبراء العمليات

Jorge Familiar Calderon

نائب الرئيس
والسكرتير المؤسسي
(غير موجود بالصورة)



Jingdong Hua	Janamitra Devan	Jean Philippe Prosper	Saadia Khairi	Karin Finkelston	Dorothy Berry
نائب الرئيس لشؤون الخزانة والقروض المشتركة	نائب الرئيس للشؤون المالية وتنمية القطاع الخاص	نائب الرئيس لشؤون أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	نائب الرئيس لشؤون إدارة المخاطر والحفاظ	نائب الرئيس لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ	نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية والاتصالات والإدارة

مع انتشارها في أكثر من 100 بلد على مستوى العالم ووجود شبكة تضم أكثر من 900 مؤسسة مالية وحوالي 2000 جهة متعاملة مع المؤسسة من القطاع الخاص، تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بوضعية فريدة لخلق الفرص حيثما تكون الحاجة ماسة إليها.

فهي تستخدم رأس مالها وخبراتها التخصصية ونفوذها من أجل المساعدة على التغيير نحو الأفضل في العالم — من خلال إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.



الشراكات تقوم على الروابط والصلات

لا تستطيع أية مؤسسة بمفردها التصدي للتحديات الإنمائية. ولكن مؤسسة التمويل الدولية لها قوة متميزة في الجمع بين مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة معا لمعالجة هذه التحديات معالجةً جماعية. وتعمل المؤسسة مع شبكة من شركائها لوضع حلول مبتكرة لتحقيق نواتج جيدة في الأماكن الصعبة.





الشراكات تقوم على الطموح

في عالمٍ تتخطى فيه احتياجات البلدان النامية حدود الموارد المتاحة، لابد من الطموح ليُحدِثَ فَرْقاً دائماً في حياة الفقراء. وترتقي المؤسسة إلى مستوى التحدي بلا خوفٍ من ركوب المخاطر ومكابدة الصعاب وإيجاد طرق جديدة لتعظيم أثرها الإنمائي.



الشراكات تقوم على التركيز

تمسك الجهات المتعاملة مع المؤسسة بيدها مفتاح التنمية المستدامة للقطاع الخاص في البلدان والمناطق الأشد فقرا في العالم. وتستخدم المؤسسة مزيجا متميزا من معارفها العالمية العريضة وخبراتها العميقة بالمجتمعات المحلية في التوفيق بين احتياجات المتعاملين معها وفرص التنمية ذات الصبغة التحويلية في الأسواق الصاعدة.





وتهدف المؤسسة في جميع مشروعاتها إلى تحقيق ما لا تستطيع تحقيقه أو ترغب في تحقيقه أية جهة أخرى. وهي تسعى دائماً إلى بلوغ أعظم الأثر — بما يحقق الربحية والكفاءة، مع قيامها في الوقت نفسه بضمان توفر الموارد اللازمة لاستمرار نموها.



يمكننا إنهاء الفقر
المدقق بحلول عام 2030.
وتعزيز الرخاء المشترك.





الشراكات قادرة على تحسين الأحوال المعيشية للناس

يساعدُ عمل المؤسسة في زيادة تشغيل العمالة، وتحسين الصحة والتعليم، وتوسيع نطاق الحصول على التمويل حيثما تكون الحاجة ماسة إليه. وفي عام 2012، تمكنت الجهات المتعاملة من خلق 2.7 مليون وظيفة، وعلاج 17.2 مليون مريض، وزيادة الفرص المتاحة أمام أكثر من 3 ملايين مُزارع.

3.1

مليون مزارع استفادوا من عمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها.

17.2

مليون مريض قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بمعالجتهم.

2.7

مليون فرصة عمل وفّرتها الجهات المتعاملة مع المؤسسة في عام 2012.



الشراكات قادرة على تعزيز الرخاء

تساعد المؤسسة في تهيئة الأوضاع اللازمة لتعزيز الرخاء المستدام. وفي عام 2012، ساعدت خدماتنا الاستشارية المقدمة لحكومات 43 بلداً على إجراء 76 إصلاحاً لتحسين مناخ الاستثمار. وساعدت استثماراتنا الجهات المتعاملة على إيصال الكهرباء لحوالي 46 مليون مشترك والإسهام بحوالي 27 مليار دولار في الإيرادات الحكومية.

46

مليون عميل حصلوا على الكهرباء نتيجة لاستثمارات المؤسسة.

\$27

مليار دولار من الإيرادات حصلت عليها الحكومات من الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

76

إصلاحاً في مجال مناخ الاستثمار جرى تنفيذها في 43 بلداً.



الشراكات قادرة على إحداث التحول في العالم

يطلق طاقات الإبداع والابتكار لدى القطاع الخاص، يمكن للمؤسسة المساعدة في إنهاء الفقر المدقع — خلال جيلٍ واحد. كما يمكنها المساعدة على رفع مستويات الدخل لأفقر 40 في المائة من السكان — في كل بلد نامٍ. ومن شأن تحقيق هذين الهدفين أن يغير من شكل العالم.

الأثر العالمي لعمل المؤسسة

ساعدت استثماراتنا القياسية وخدماتنا الاستشارية في تحقيق تأثير جوهري ملموس لصالح الفقراء. وجرى تنفيذ حوالي نصف المشاريع الاستثمارية في البلدان الأشد فقرا في العالم. وساعدت استثماراتنا الجهات المتعاملة على خلق 2.7 مليون وظيفة وتقديم قروض بلغت قيمتها أكثر من 265 مليار دولار إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عام 2012. كما ساعدت خدماتنا الاستشارية لحكومات 43 بلدا على إجراء 76 إصلاحا لمناخ الاستثمار.

3.3
مليار دولار
أوروبا وآسيا الوسطى

1.7
مليار دولار
جنوب آسيا

3.5
مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء

2.9
مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ

2.0
مليار دولار
الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

25 مليار دولار

من الاستثمارات، منها 18.3 مليار دولار،
في شكل ارتباطات لحسابها الخاص

الأمم المتحدة

4.8
مليار دولار
أمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي



ارتباطات المؤسسة في السنة المالية 2013 حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي

عدد المشاريع	الارتباطات (بملايين الدولارات)	الفئة
17	\$884	A
167	\$5490	B
269	\$6764	C
48	\$1751	FI
14	\$450	FI-1
59	\$2203	FI-2
38	\$807	FI-3
612	\$18349	المجموع

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة¹

حتى 30 يونيو/حزيران 2013 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

البلدان (الترتيب العالمي)	حافضة الارتباطات (بملايين الدولارات)	% الحافضة على مستوى العالم
الهند (1)	\$4453	9%
الصين (2)	\$3002	6%
تركيا (3)	\$2856	6%
البرازيل (4)	\$2690	5%
الاتحاد الروسي (5)	\$2145	4%
المكسيك (6)	\$1584	3%
نيجيريا (7)	\$1334	3%
جمهورية مصر العربية (8)	\$1130	2%
أوكرانيا (9)	\$963	2%
كولومبيا (10)	\$947	2%

1. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشاريع الإقليمية والعالمية.

ارتباطات السنة المالية 2013

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	\$18349	(100%)
حسب الصناعات		
تمويل التجارة	\$6477	(35.3%)
الأسواق المالية	\$3647	(19.9%)
البنية التحتية	\$2247	(12.2%)
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	\$1635	(8.9%)
الصناعات التحويلية	\$1314	(7.2%)
الصناعات الزراعية والغابات	\$1278	(7.0%)
صناديق الاستثمار	\$890	(4.9%)
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	\$472	(2.6%)
النفط والغاز والتعدين	\$389	(2.1%)

حسب المناطق		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	\$4822	(26.28%)
أفريقيا جنوب الصحراء	\$3501	(19.08%)
أوروبا وآسيا الوسطى	\$3261	(17.77%)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	\$2873	(15.66%)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	\$2038	(11.11%)
جنوب آسيا	\$1697	(9.25%)
على الصعيد العالمي	\$156	(0.85%)

تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالمية.

حسب المنتجات		
قروض ¹	\$8519	(46.43%)
الضمانات ²	\$6959	(37.93%)
مساهمات في أسهم رأس مال ³	\$2732	(14.89%)
منتجات إدارة المخاطر	\$138	(0.75%)

1. تشمل منتجات من نوع القروض وأسهم رأس المال.
2. تشمل تمويل التجارة.
3. تشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأسهم رأس المال.

حافضة ارتباطات المؤسسة

لحساب المؤسسة حتى 30 يونيو/حزيران 2013

المجموع	\$49617	(100%)
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	\$14563	(29%)
البنية التحتية	\$9358	(19%)
الصناعات التحويلية	\$6385	(13%)
الصناعات الزراعية والغابات	\$4251	(9%)
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	\$4215	(8%)
صناديق الاستثمار	\$3733	(8%)
تمويل التجارة	\$3081	(6%)
النفط والغاز والتعدين	\$2359	(5%)
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	\$1667	(3%)
مجالات أخرى	\$5	(0%)

حسب المناطق		
أوروبا وآسيا الوسطى	\$10994	(22%)
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	\$10993	(22%)
أفريقيا جنوب الصحراء	\$7833	(16%)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	\$7726	(16%)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	\$5793	(12%)
جنوب آسيا	\$5582	(11%)
على الصعيد العالمي	\$696	(1%)

تشمل المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالمية.

جائزة القيادة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية للشركات الناجحة المتعاملة معها

تقوم مؤسسة التمويل الدولية سنويا بتكريم إحدى الشركات التي تجسد القيم التي تؤمن بها المؤسسة ونشاطها الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة. إذ تقدم المؤسسة جائزة القيادة لإحدى الشركات المتعاملة معها لما حقته من نجاح كبير يجسد على أفضل وجه روح القيادة وفاعلية الإبداع والابتكار والتميز في مجال التشغيل.

وهذه السنة، قدمت المؤسسة الجائزة إلى مجموعة فغبرو (Vegpro Group) وهي شركة نشطة في مجال الصناعات الزراعية في كينيا، وتعامل مع المؤسسة منذ حوالي 20 سنة. تزاول مجموعة فغبرو نشاطها في سوق حساسة: فهي تقوم بتوريد المواد الغذائية الطازجة إلى المتاجر الكبرى في الاتحاد الأوروبي. وبما أن المتسوقين يطلبون خضروات عالية الجودة وجاهزة للأكل، فإنه يلزم أن يضمن المزارعون توفر التوريدات على مدار السنة وسرعة التوريد مع التقيد بمعايير صارمة للبيئة والصحة والسلامة.

إلا أن النهج المبتكر للشركة أدى إلى جعلها أكبر منتج للخضروات في كينيا بإجمالي مبيعات سنوية تبلغ 100 مليون دولار. وجميع المنتجات الطازجة التي توردها الشركة إلى سوق التجزئة منتجات مُصادق عليها، مما يعني عادة دخلا مرتفعا للموردين — ومنهم 4 آلاف مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة.

وشركة فغبرو هي إحدى أكبر الشركات الخاصة في كينيا، حيث يعمل بها 7 آلاف عامل، حوالي ثلاثة أرباعهم من النساء اللواتي يحصلن على أجور عند بداية التحاقهن للعمل بالشركة تزيد بنسبة 50 في المائة تقريبا عن الحد الأدنى لمتوسط الأجور اليومي بالإضافة إلى مزايا أخرى، مثل الحصول مجانا على خدمات الرعاية الصحية الأولية والاستشارات الطبية.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار في السنة المالية 2013 حسب الصناعات

إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	716	(29674)	66%
صناديق الاستثمار	84	(1199)	79%
البنية التحتية	101	(4805)	73%
الأسواق المالية	219	(11813)	70%
الصناعات الزراعية والغابات	79	(3215)	68%
النفط والغاز والتعدين	28	(2200)	64%
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	94	(2045)	56%
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	31	(1067)	55%
الصناعات التحويلية	80	(3329)	49%

العدد الموجود في نهاية الجانب الأيسر لكل عمود هو مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. ويمثل العدد الذي بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار في السنة المالية 2013 حسب المناطق

إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	716	(29674)	66%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	159	(8007)	74%
شرق آسيا والمحيط الهادئ	98	(3922)	70%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	80	(3283)	65%
أوروبا وآسيا الوسطى	168	(8477)	64%
أفريقيا جنوب الصحراء	121	(3094)	61%
جنوب آسيا	81	(2707)	60%

العدد الموجود في نهاية الجانب الأيسر لكل عمود هو مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. ويمثل العدد الذي بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع.

الإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2013

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	231.9	(100%)
---------	-------	--------

حسب المناطق

أفريقيا جنوب الصحراء	65.4	(28%)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	38.5	(17%)
أوروبا وآسيا الوسطى	36.4	(16%)
جنوب آسيا	33.6	(14%)
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	25.5	(11%)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	20.4	(9%)
على الصعيد العالمي	12.2	(5%)

حسب مجالات العمل

شُاخ الاستثمار	74.8	(32%)
الحصول على التمويل	62.6	(27%)
أساليب العمل المستدام	55.0	(24%)
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	39.5	(17%)

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات

الاستثمار المرجحة وغير المرجحة

السنة المالية 2011	582	7%
	\$21181	76%
السنة المالية 2012	668	68%
	\$26610	75%
السنة المالية 2013	716	66%
	\$29674	73%

غير مرجح مرجح

الأعداد الموجودة في نهاية الجانب الأيسر لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية غير المرجحة، هي مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. وتمثل الأعداد الموجودة في نهاية الجانب الأيسر لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة، مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع. وقد تمت إعادة صياغة الدرجات المرجحة للسنتين الماليين 2011 و 2012 كي تعكس التغيرات التي طرأت على المنهجية (انظر الصفحة 82).

كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص

الابتكار، النفوذ، الإيضاح والبرهان، الأثر

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة من المزايا النسبية المتنوعة التي تساعد في الحد من الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل للجميع — من خلال تفعيل الاستفادة من قوة القطاع الخاص.

فلننظر ملياً إلى حجم التحديات:

« يكافح 1.2 مليار شخص للعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد في أنحاء العالم.
 « يجب خلق حوالي 600 مليون وظيفة خلال عشر سنوات — لمجرد استيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل.
 « يعاني حوالي مليار شخص الجوع يومياً.
 « الحاجة لمبلغ تريليون دولار سنوياً لتحديث البنية التحتية في البلدان النامية.
 هناك احتياجات لا يمكن تلبيتها بدون الاستفادة من رؤوس الأموال وطاقات الإبداع والابتكار لدى القطاع الخاص. فمُنشآت الأعمال الخاصة تخلق 9 من كل 10 وظائف في البلدان النامية. كما تقوم بتحفيز الابتكار، وإنتاج السلع والخدمات اللازمة لتحسين الأحوال المعيشية للناس، وتحقيق معظم الإيرادات الضريبية التي تحتاجها الحكومات لتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.
 وخلاصة القول إن القطاع الخاص يقدم أنجع الوسائل المجربة والمؤكدة لإنهاء الفقر على نحو سريع وقابل للاستمرار.
 ولكن تنمية القطاع الخاص لا تنشأ من فراغ، بل يتوقف حدوثها على قدرة الحكومات والقطاع الخاص على العمل معاً لضمان تشغيل مؤسسات الأعمال والشركات وتحقيق نموها بطرق تُعزز الرخاء ورغد العيش للجميع.

وهذا هو ما نفعله على أفضل وجه.

فمؤسسة التمويل الدولية تعمل في أكثر من 100 من البلدان النامية للربط بين الجهات المتعاملة معها واستخدام خبراتها وتجاربها لمساعدتها في تحقيق النمو المستدام — عن طريق تمويل استثمارات القطاع الخاص، وتعبئة رأس المال في الأسواق المالية الدولية، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الشركات والحكومات.
 ويؤدي عمل المؤسسة إلى تمكين الشركات من النمو وخلق الوظائف وفرص العمل، وتحسين حوكمة الشركات والأداء البيئي، والإسهام في تدعيم المجتمعات المحلية.

وتتواجد المؤسسة أينما تمس الحاجة إليها وتستخدم مواردها أينما يمكن تحقيق أكبر الأثر. وفي كل ما نفعله، نطرح على أنفسنا أربعة أسئلة:

« هل نساعد في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك؟
 « هل نحقق أقصى تأثير؟
 « هل أنواع الأشياء التي نفعلها هي التي لا يستطيع أو لا يرغب الغير في إنجازها؟
 « هل يتسم عملنا بتحقيق الربحية والكفاءة العالية؟

1.2

مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد — بواقع واحد من بين كل خمسة أفراد على وجه المعمورة.

جدول المحتويات

الشراكة من أجل الإيضاح والبرهان

الصفحات 48 إلى 55



الشراكة من أجل الأثر الإنمائي

الصفحات 56 إلى 63



الشراكة من أجل الابتكار

الصفحات 32 إلى 39



الشراكة من أجل التأثير

الصفحات 40 إلى 47



كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص

الشراكة من أجل

من الضروري التحلي بروح الإبداع والابتكار لمعالجة أهم التحديات الملحة في التنمية — ألا وهي إنهاء الفقر، والتصدي لمخاطر تغير المناخ، وتقديم الرعاية الصحية الحديثة إلى المناطق النائية في العالم.

ثابتت مؤسسة التمويل الدولية، على مدى أكثر من نصف قرن، على الابتكار لتعزيز تنمية القطاع الخاص حيثما تكون الحاجة ماسة إليها. وساعدت المؤسسة مؤسسات الأعمال والشركات في البلدان النامية على خلق الوظائف والحفاظ عليها — عن طريق تقديم القروض والاستثمارات اللازمة لتمكينها من النمو بوتيرة سريعة ومستدامة، وتقديم الخدمات الاستشارية التي تساعد على الابتكار والارتقاء بالمعايير وتخفيف حدة المخاطر.

الابتكار



الرعاية الصحية

تحسين الخدمات في المناطق الأكثر صعوبة

تجمع مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بطرق مبتكرة لمساعدة الفقراء.

17.2

مليون مريض حصلوا على خدمات رعاية صحية من الجهات المتعاملة مع المؤسسة في عام 2012.



يسود

الهدوء المنطقة الواقعة خارج

مستشفى دو سوبيريو في

مدينة سلفادور البرازيلية: حيثُ

المباني البيضاء المطلية باللون

الأبيض (الجبس)، والحشائش المشذبة، وأشجار النخيل التي تتهدى

في النسيم العليل. أما داخل المستشفى فله قصة أخرى. أجرى هذا

المستشفى الحديث — الذي يخدم بعض الأحياء الأشد فقرا في

المدينة — ما يزيد على 1.8 مليون عملية طبية منذ افتتاحه قبل

ثلاث سنوات. كما وفر 1200 وظيفة في إطار شراكة بين القطاعين

العام والخاص ساعدت مؤسسة التمويل الدولية الحكومة البرازيلية

على تكوينها. وفي العام الماضي، أدرجت شركة كي بي إم جي

الاستشارية (KPMG) هذا المستشفى ضمن أهم 100 مشروع

مبتكر في العالم.

يوضح نجاح هذا المستشفى ما يمكن أن يحققه تضافر

الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لمواجهة أحد التحديات الرئيسية

للتنمية. ومع أن البرازيل وبلدان نامية أخرى حققت تقدما ملحوظا

في مجال الرعاية الصحية في السنوات الأخيرة، فلا تزال هناك

عقبات كبيرة قائمة. كما أن المزاي والاستحقاقات لا تصل في كثير

من الأحيان لمن هم في أمس الحاجة إليها — وهم الفقراء.

يمثل القطاع الخاص جزءا أساسيا من الحل. ففي منطقة

أفريقيا جنوب الصحراء التي تعاني من شحة الموارد العامة، يقدم

القطاع الخاص حوالي 60 في المائة من التمويل المتاح للرعاية

الصحية. بل إن السيدة الفقيرة تذهب على الأرجح بطفلها المريض

إلى مستشفى خاص أو عيادة خاصة بنفس قدر احتمال ذهابها إلى مرفق صحي عام.

في بعض الأسواق المحفوفة بالتحديات الجسيمة في العالم،

تساعد مؤسسة التمويل الدولية في الجمع بين الحكومات والقطاع

الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحسين جودة الرعاية الصحية.

فمنذ إطلاق مبادراتها المعنية بالصحة في أفريقيا في عام 2007،

تعكف المؤسسة على مساندة الإصلاحات القانونية والتنظيمية

والمؤسسية من أجل تحسين سلامة المرضى وجودة الخدمات

الصحية الخاصة في 8 بلدان.

وأدت الخدمات الاستشارية من قبل المؤسسة إلى إصدار

قانون للصحة في كينيا في عام 2012 يحقق تكافؤ الفرص أمام

مقدمي خدمات الرعاية الصحية من القطاعين العام والخاص،

ويُتوقع أن يسفر ذلك عن توسيع نطاق التغطية إلى 20 مليون

مواطن كيني. وفي جنوب السودان، حيث يُعتبر معدل وفيات

الأمهات من أعلى المعدلات في العالم — ساعدت الخدمات

الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى الحكومة على إنشاء هيئة

مراقبة الدواء والغذاء التي سوف تساعد في تحسين نوعية الأدوية

المتاحة في البلاد.

وترى المؤسسة أيضا فرصة كبيرة سانحة لتحسين جودة

الرعاية الصحية في الولايات منخفضة الدخل في الهند. وفي ولاية

ميغالايا التي لديها نظام تأمين صحي محدود، ساعدت المؤسسة

حكومة الولاية على ترتيب إقامة شراكة بين القطاعين العام

والخاص لإتاحة التأمين الصحي لجميع السكان البالغ عددهم

3 ملايين نسمة بصرف النظر عن مستوى الدخل.

على اليمين: مريض

يتلقى علاجاً

بمستشفى دو

سوبيريو. أول شراكة

بين القطاعين العام

والخاص بالبرازيل في

مجال الصحة أدت

إلى تحسن كبير في

خدمات الطوارئ

بالمستشفيات لما

يلعبه مليون شخص

في ولاية باهيا.

أعلى: جولة ترويجية

في ولاية ميغالايا

الهندية تشجع الأسر

منخفضة الدخل على

الاتحاق ببرنامج

التأمين الصحي

الشامل بالولاية، الذي

يحظى بدعم من كل

من مؤسسة التمويل

الدولية والبنك

الدولي.



تغير المناخ

معالجة الاحترار العالمي

تقدم مؤسسة التمويل الدولية التمويل والخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على تخفيف آثار أحد التهديدات العالمية الداهمة والتكيف معها.

موقف

العلم واضح لا لبس فيه:
فبدون اتخاذ إجراءات
منسقة للحد من انبعاثات
غازات الدفيئة، يمكن أن

ترتفع الحرارة في العالم بأربع درجات مئوية خلال هذا القرن. ويمكن أن تكون العواصف وخيمة ومدمرة — مستويات غير مسبقة للموجات الشديدة الحرارة والجفاف والفيضانات تهدد بجعل الرخاء بعيداً عن متناول الملايين من الناس في البلدان النامية وزوال أثر عقود من التقدم في مجالات التنمية. تتطلب مكافحة أخطار تغير المناخ تكلفة باهظة تصل إلى 100 مليار دولار سنوياً بالنسبة للبلدان النامية. ولكن يمكن إنجاز هذه المكافحة باستغلال موارد القطاع الخاص وقدراته على الإبداع والابتكار.

وتعكف مؤسسة التمويل الدولية على إيجاد طرق لإطلاق رأس المال الخاص في المشاريع المراعية للظروف المناخية. وتساعد المؤسسة في تمويل تطوير التكنولوجيات المبتكرة وتشجيع التحول نحو كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. كما تقدم التمويل والخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها.

منذ عام 2005، بلغت استثمارات المؤسسة المتعلقة بالمناخ 10.5 مليار دولار منها 2.5 مليار دولار في السنة المالية 2013. وطرحت المؤسسة سندات "خضراء" هذا العام، هي الأكبر



\$10.5

مليار دولار جرى توجيهها
لصالح الاستثمارات في
الأنشطة ذات الصلة بالمناخ
منذ عام 2005.

بكفاءة استخدام الطاقة وميسورة التكلفة. ومن خلال أداة التميز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة — أو برنامج التفوق في أنشطة الأعمال (EDGE) — وضعت المؤسسة معياراً دولياً للبناء الأخضر المراعي للاعتبارات البيئية لمساعدة الجهات المتعاملة معها على توفير التكاليف والحد من انبعاثات الغازات في الوقت نفسه.

في السنة المالية 2013، نفذت المؤسسة من خلال مؤسسات وساطة مالية أول استثماراتها في المباني الخضراء الجديدة — بما في ذلك قروض عقارية لبناء منازل متممة بكفاءة استخدام الطاقة في الهند. وقامت المؤسسة بالتعاون مع البنك الدولي أيضاً بتقديم المشورة إلى واضعي السياسات في روسيا بشأن تشريع مبتكر لتمكين ملايين من أصحاب المنازل من الحصول على تمويل جديد لتنفيذ تحسينات محققة للكفاءة في استخدام الطاقة.

الصورة العليا: مشروع التطوير العقاري لريل سولير بالمكسيك كان أحد أوائل مشاريع المؤسسة التي تحصل على شهادة مبادرة الامتياز والتفوق (EDGE) من خلال تحقيق خفض نسبته 20 في المائة في استهلاك الطاقة والمياه والمواد.

الصورة السفلى: استثمار المؤسسة في محطات الطاقة الشمسية بجنوب أفريقيا سيساعد على تنويع توليد الكهرباء بعيداً عن المحطات التي تعمل بالفحم.

من نوعها على مستوى العالم، وتمكنت من تعبئة مبلغ مليار دولار سيتم توجيهها تحديداً نحو استثمارات مرتبطة بالمناخ في مختلف أنحاء العالم — وهو إنجاز يؤكد على الطلب المتنامي من القطاع الخاص على السندات الخضراء ذات التقييم الممتاز (AAA). كما قامت المؤسسة بتدشين صندوق التحفيز — وهو صندوق مبتكر للموارد تديره شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة ويركز على الاستثمارات المرتبطة بالمناخ.

وفي جنوب أفريقيا، قدمت المؤسسة حزمة من التمويل المبتكر — تضمن تعبئة 225 مليون دولار من خلال قروض مشتركة و41.5 مليون دولار من المانحين — لمساندة إنشاء أول محطات للطاقة الشمسية المركزة في هذه المنطقة. فمشاريع (KaXu Solar One) و (Khi Solar One)، التي تستخدم المرايا لعكس وتركيز أشعة الشمس لتسخين البخار الذي يوفر الطاقة لتوربينات توليد الكهرباء، سوف تساعد على تنويع مصادر توليد الطاقة في جنوب أفريقيا بعيداً عن إنتاج طاقة كهربائية تعمل بالفحم. وتعمل المؤسسة على معالجة التحديات البيئية الناتجة عن توسع المدن. فالمباني مسؤولة عن 15 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم — وهي نسبة متوقعة زيادتها في العقود القادمة نتيجة لهجرة المزيد من الناس إلى المدن في البلدان النامية بحثاً عن فرص العمل.

تري المؤسسة وجود فرصة كبيرة سوف تحدث فرقاً عن طريق مساعدة شركات التشييد والبناء على اعتماد تصاميم متممة

أعلى: مؤسسة التمويل الدولية تساند إنشاء أولى محطات الطاقة الشمسية المركزة بجنوب أفريقيا التي تستخدم المرايا لعكس أشعة الشمس وتركيزها لتسخين البخار الذي يوفر الطاقة لتوربينات توليد الكهرباء.



الحصول على التمويل

الوصول إلى الفقراء من خلال المؤسسات المالية

قامت مؤسسة التمويل الدولية، من خلال أكثر من 900 مؤسسة مالية، بزيادة القدرة على الحصول على التمويل للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وملايين الأفراد.

احترق

المحل الصغير الذي تملكه السيدة كونستانس أداي في أكرا. ومع رؤيتها ضياع نشاطها التجاري بين عشية

وضحاها، خافت كونستانس من الأسوأ في قادم الأيام — فهي لا تعرف كيف تسترد دخلها المفقود أو سداد ما في ذمتها من قروض. لم تعرف كونستانس عندئذ أن هناك عنصرا للتأمين في القرض الذي مولت به نشاطها التجاري.

وأدت مدفوعات متواضعة قامت بترتيبها شركة ميكرو إنشور المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية إلى تمكين شركة فانغارد أشورنس في غانا من إرسال تسوية سريعة إلى كونستانس التي استطاعت بعد فترة انقطاع قصيرة إعادة فتح محلها الذي يبيع حاويات بلاستيكية.

لا شك أن الحلول المبتكرة قادرة على تضيق فجوة الحصول على التمويل التي مازالت كبيرة في بلدان الأسواق الصاعدة. فأكثر من ملياري شخص بالغ لا يمتلكون حسابات ادخارية ولا يستطيعون الحصول على الائتمان، وتفتقر 200 مليون من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى القدرة على الحصول على الائتمان.

وفي ظل المساندة من قبل مؤسسة التمويل الدولية التي قدمت التمويل اللازم، دخلت شركة ميكرو إنشور الآن في شراكة مع شركة تليينور للهاتف المحمول من أجل استخدام منصات التكنولوجيا للأخيرة لتكون قنوات توزيع لتقديم خدمات مالية حتى لجميع الأفراد محدودي الدخل في أفريقيا وآسيا. ومن المتوقع أن ترتفع قاعدة عملائها من 4 ملايين عميل اليوم إلى 11 مليونا بحلول عام 2017.

لإنشاء أنظمة مالية شاملة لجميع فئات المجتمع والحفاظ عليها، قامت المؤسسة ببناء شبكة من الوسطاء — أكثر من 900 مؤسسة مالية تعمل في أكثر من 100 من البلدان النامية. وتتيح هذه الشبكة للمؤسسة مساندة عدد من منشآت الأعمال



أعلى: احترق المحل الصغير الذي تملكه السيدة كونستانس أداي في أكرا، لكن بفضل مدفوعات قامت بترتيبها شركة ميكرو إنشور المتعاملة مع المؤسسة، استطاعت كونستانس إعادة فتح محلها بعد فترة انقطاع قصيرة.

الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكبر كثيرا من العدد الذي كان يمكن أن تدعمه بمفردها. كما تساعد هذه الشبكة المؤسسة على الوصول إلى قطاعات ذات أولويات إستراتيجية ولكنها غالبا ما تفتقر إلى رأس المال الخاص — كمؤسسات الأعمال المملوكة للنساء مثلا أو المناطق التي تعاني عدم كفاية الخدمات، مثل البلدان المتأثرة بالصراعات.

وفي عام 2012، قدمت مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة مع المؤسسة قروضا زادت قيمتها على 265 مليار دولار إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ففي هايتي، تعاونت المؤسسة مع شركة MiCRO للتأمين الأصغر ضد الكوارث والمخاطر في مشروع بلغت قيمته مليوني دولار من المتوقع أن يتيح تأمينا ميسور التكلفة لمساعدة 70 ألف سيدة من صاحبات منشآت الأعمال الصغرى على حماية سبل كسب العيش ضد الزلازل والأعاصير والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى.

وإلى جانب الاستثمارات المباشرة في مؤسسات الوساطة المالية، لعبت المؤسسة أيضا دورا تحفيزيا في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية — من خلال تحسين الاستعلام الائتماني وتشجيع أفضل الممارسات في إدارة المخاطر وتطبيق معايير بيئية واجتماعية. وساعدت المؤسسة فيتنام في إنشاء نظام تسجيل إلكتروني مباشر لتتبع الضمانات الرهنية المنقولة — مثل الماكينات أو المركبات — التي تعهد بها المقترضون لضمان قروضهم. ونتيجة لذلك، تستطيع البنوك على نحو أفضل تقييم مخاطر الإقراض، والسماح لمنشآت الأعمال الصغيرة التي لا تمتلك أرضا بالحصول على قروض بصورة أكثر سهولة.



2

مليار بالغ لا يمتلكون حسابات توفير أو ائتمان.

200

مليون مؤسسة أعمال صغيرة ومتوسطة لا تستطيع الحصول على الائتمان.

كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص

الشراكة من أجل

بوصفها أكبر مؤسسة إنمائية في العالم يركز عملها حصرياً على القطاع الخاص، تؤدي مؤسسة التمويل الدولية دوراً كبيراً في التأثير على مسار تنمية القطاع الخاص.

فمكانة المؤسسة الريادية تجعلها قادرة على المساعدة في تحديد شكل أجندة السياسات، وتساعد المؤسسة مجموعة العشرين، التي تضم 20 بلداً من البلدان المتقدمة والنامية، في طائفة متنوعة من قضايا التنمية المهمة — التي تتراوح من الأمن الغذائي إلى حصول منشآت الأعمال الصغيرة على التمويل. ويقوم عدد متزايد من مؤسسات التمويل الإنمائي باتباع نهج مؤسسة التمويل الدولية نفسه في خلق الوظائف وقياس النتائج والارتقاء بمعايير حوكمة الشركات.

التأثير



خلق الوظائف

الطريق المضمون للخلاص من براثن الفقر

ساندت الجهات المتعاملة مع استثمارات مؤسسة التمويل الدولية خلق 2.7 مليون وظيفة مباشرة العام الماضي — ولم يكن ذلك سوى جزء صغير من تأثيرنا الكلي على تشغيل العمالة.

أعلى: حصل رامو راوات، الذي كان عاطلاً عن العمل، على وظيفة لدى شركة أو سي إل الهندية المتعاملة مع المؤسسة. واليوم، يمتلك رامو شركة إنشاءات ويعمل لديه 200 عامل في واحدة من أفقر ولايات الهند.



الانسجام الاجتماعي. ولكن لا يزال هناك اليوم 200 مليون شخص يعانون البطالة، ومعظم هؤلاء من النساء والشباب في البلدان النامية. وبدون فرص العمل لا يستطيع هؤلاء رعاية أنفسهم أو عائلاتهم. لا يمكن مواجهة هذا التحدي بدون القطاع الخاص الذي يوفر 90 في المائة من الوظائف في البلدان النامية. وتؤدي مؤسسة التمويل الدولية دورا رياديا في تحديد طرق مساعدة القطاع الخاص على زيادة تشغيل العمالة. وجدت الدراسة التي أجريتها بمساندة من الشركاء المانحين أن ضعف مناخ الاستثمار، والبنية التحتية غير الملائمة، والقدرة المحدودة لحصول منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل، وعدم كفاية التدريب هي عوامل تهدد توظيف العمالة. ومن شأن إزالة هذه العوائق أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في خلق الوظائف. وشجعت نتائج هذه الدراسة حوالي 30 مؤسسة تمويل إنمائي دولية كبرى على التعهد بالعمل معنا للتصدي لأزمة البطالة.

في عام 2012، أدت استثماراتنا إلى تمكين الجهات المتعاملة معنا من تهيئة 2.7 مليون وظيفة بصورة مباشرة. ولكن خلق الوظائف المباشر يمثل فقط جزءا صغيرا من تأثيرنا الكلي على تشغيل العمالة. وأوضحنا الدراسة التي أجريتها أن الآثار غير المباشرة للوظائف — عبر سلاسل التوريد والتوزيع — يمكن أن تكون مضاعفات كبيرة للآثار المباشرة.

ساندت المؤسسة أيضا مؤسسات مالية في تقديم حوالي 265 مليار دولار إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة — التي قامت بدورها بتوظيف أكثر من 100 مليون شخص.

وقدمت المؤسسة هذه السنة 285 مليون دولار وقامت بتعبئة 350 مليون دولار إضافية لمساندة شركة Etileno XXI التي تمثل أول مشروع رئيسي للقطاع الخاص في مجال البتروكيماويات في المكسيك منذ أكثر من 20 عاما. ويتوقع أن يخلق هذا المشروع 9 آلاف وظيفة أثناء مرحلة التشييد والبناء و 3 آلاف وظيفة مباشرة وغير مباشرة عند بدء التشغيل في عام 2015.

أعلى إلى اليسار: شركة Etileno XXI تمثل أول مشروع رئيسي للقطاع الخاص في مجال البتروكيماويات في المكسيك منذ أكثر من 20 عاما. ومن المتوقع أن يخلق 3 آلاف فرصة عمل، بصورة مباشرة وغير مباشرة.

90%

من الوظائف في بلدان العالم النامية يوفرها القطاع الخاص.

اعتاد

رامو راوات على قضاء أيامه في التسكع لا يدري لنفسه وجهة في أزقة قريته في ولاية أوديشا إحدى أفقر الولايات في الهند. لم تكن لدى رامو أية خبرة ولم يستطع العثور على أية وظيفة.

ولاحظ رامو بعد ذلك أن هناك مصنعا قامت ببنائه في منطقته شركة أو سي إل الهندية المحدودة بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية. اتجه رامو إلى بوابة المصنع وسأل عن وظيفة. قامت الشركة بتعيينه لأداء بعض الأعمال اليدوية. ولكن إدراكه لطاقاته وتوجهاته وضع قدمه على الطريق الصحيح — فلم يقنع بمجرد شغل وظيفة بل بدأ مسيرته المهنية. يمتلك رامو اليوم شركة مقاولات ويشرف على 200 عامل.

الوظائف هي الطريق المضمون للخلاص من براثن الفقر. وهي أيضا حجر الزاوية في التنمية، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة الإنتاجية وتدعيم



مجموعة البنك الدولي

تضافر الجهود لإنعاش ميانمار

من خلال المبادرات المشتركة، يستفيد البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية من مزاياهما النسبية ويعززان من أثر عملهما.

أدت ستة عقود من الصراعات والعزلة الاقتصادية إلى إفقار ميانمار — فثلاثة أرباع السكان لا يحصلون على خدمات الكهرباء، ناهيك عن عدم صلاحية نصف الطرق عند هطول الأمطار والأعداد الكبيرة من الأطفال الذين يعانون سوء التغذية.

ولكن المستقبل يبدو أكثر إشراقاً. ففي عام 2011، بدأت ميانمار في التحول إلى شكل أكثر ديمقراطية للحكومة ونظام اقتصادي موجه نحو السوق. وتتيح هذه التطورات إمكانات حدوث تغير رئيسي: إعادة أحد أفقر بلدان العالم إلى دوره التاريخي بوصفه واحداً من الاقتصادات الأكثر ديناميكية في آسيا.

إنها مهمة معقدة — وسوف تستغرق وقتاً طويلاً. فعلى الرغم من مواردها الطبيعية الوفيرة، تواجه البلاد عقبات كبيرة أمام التنمية. وللاستفادة من إمكاناتها، يجب على ميانمار تقوية الحوكمة الاقتصادية، وإعادة بناء البنية التحتية، وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية، وإيجاد طرق لتحقيق الرخاء لجميع السكان.

وهذه مجالات يمكن أن تؤدي فيها مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي دوراً حيوياً بالاستفادة من القدرات المميزة لهاتين المؤسستين. وفي ظل العمل في إطار إستراتيجية مشتركة، بدأت مؤسسات مجموعة البنك الدولي هذا العام بمساعدة ميانمار على تسوية ما عليها من متأخرات للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

ويقدم البنك الدولي قروضا بدون فائدة تبلغ 165 مليون دولار لمساعدة ميانمار على تلبية احتياجاتها الملحة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة منحة قدرها 80 مليون دولار لأغراض التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية لتمكين سكان القرى من تحسين المدارس والمستوصفات والطرق وخدمات الإمداد بالمياه.

وفي الوقت نفسه، تعمل المؤسسة على تحسين مناخ الاستثمار وتوسيع نطاق الحصول على التمويل في ميانمار من أجل مساندة نمو القطاع الخاص المحلي، وجذب مستثمرين أجانب من الطراز العالمي، وتنشيط خلق الوظائف وفرص العمل. وتعمل المؤسسة أيضاً مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للارتقاء بخدمات البنية التحتية الضرورية بالبلاد مع التركيز مبدئياً على قطاعي الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية.

بدأت المؤسسة أيضاً في الاستثمار لأول مرة في ميانمار، وقدمت قرضا بقيمة مليوني دولار لمساعدة بنك ACLEDA الكمبودي المتعامل مع المؤسسة على إنشاء مؤسسة تمويل أصغر جديدة في ميانمار. وتهدف هذه المؤسسة الجديدة إلى تقديم قروض إلى أكثر من 200 ألف شخص — معظمهم من سيدات الأعمال — قبل حلول عام 2020.

بالإضافة إلى القرض، تقوم المؤسسة بتعزيز قدرة هذه المؤسسة الجديدة على تقديم خدمات التمويل الأصغر، وتحسين ممارساتها في إدارة المخاطر، ومساعدتها في وضع إستراتيجية تمويل مسؤولة.



الصغيرة والمتوسطة على التمويل. فعلى سبيل المثال، تساند المؤسسة مبادرة مجموعة العشرين للشراكة العالمية من أجل الاشتغال المالي وتدير صندوق التمويل المبتكر للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي أعلن عن إنشائه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام 2010. وتدير المؤسسة أيضا مركز التمويل المعني بسيدات الأعمال الذي يجسد مبادرة لمجموعة العشرين لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات بشأن طرق زيادة قدرة السيدات صاحبات الأعمال على الحصول على التمويل. وتقدم المؤسسة استثمارات وخدمات استشارية إلى هذه الشركات في حوالي 80 بلدا مع التركيز على كل مرحلة من مراحل تطورها: تحسين مناخ الاستثمار، وبناء المهارات الإدارية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل والأسواق. وفي عام 2012، قدمت جهات متعاملة مع المؤسسة قروضا بمبلغ 5.8 مليون دولار إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ليصل إجمالي القروض المقدمة لها إلى 241 مليار دولار.

وفي الهند، قدمت المؤسسة المشورة إلى ولاية بيهار حول تنفيذ إصلاحات نظامها الضريبي لتشجيع انخراط شركات الأعمال الصغيرة في القطاع الرسمي. كما ساعدت المؤسسة هذه الولاية أيضا في تقوية النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات والمدفوعات الضريبية. وأدت هذه التغييرات إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتمكين المزيد من الشركات الصغيرة من التمتع بمزايا الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي.

وفي سري لانكا، عملت المؤسسة مع نيشن ترست بنك لفتح أول مركز للتدريب على الأعمال في المقاطعة الشرقية في البلاد. ومن خلال مجموعة الأدوات المعنية بمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة — وهي مصدر على الإنترنت لتقديم التدريب وأدوات الإدارة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة — تساعد المؤسسة 30 ألفا من أصحاب منشآت الأعمال الصغيرة على زيادة قدرتهم على المنافسة والوصول إلى أسواق جديدة.



منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

مساعدة الشركات على الازدهار

تساند مؤسسة التمويل الدولية تنمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة عن طريق تحسين مناخ الاستثمار، وبناء المهارات الإدارية، وزيادة القدرة على الحصول على التمويل.

نبيل الجابري وعائلته محلا صغيرا للبقالة في وسط القاهرة منذ أكثر من ستة عقود. وللمحل مجموعة من العملاء الدائمين، ولكن الجابري أراد أن يضيف نشاطا جديدا.

يدير

قام الجابري بتركيب نظام دفع إلكتروني أنشأته شركة فوري المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية ويسمح لعملائه بالشراء ببطاقات الائتمان ودفع فواتير الهاتف المحمول.

وهذا أمر حيوي في بلد يعتمد فيه كل الناس تقريبا على استخدام النقد في المعاملات وهي طريقة تتسم بعدم الكفاءة نسبيا في ممارسة أنشطة الأعمال. واجتذبت النظام الجديد العشرات من الزبائن الجدد إلى محل الجابري الذي يقول إن إيراداته ارتفعت بنسبة 15 في المائة.

تشكل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة قوة حرجة للرخاء في البلدان النامية وتوفر ثلثي توظيف العمالة. وتلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا عالميا بارزا في زيادة الفرص المتاحة أمام هذه الشركات — من خلال شراكاتها مع مجموعة العشرين ومبادرات المؤسسة المعنية بالاستثمار والخدمات الاستشارية.

ولهذا السبب، استثمرت المؤسسة 6 ملايين دولار في شركة فوري هذا العام. ويساعد هذا التمويل الشركة على توسيع شبكتها التي تضم 20 ألف محطة دفع طرفية — بما يؤدي إلى تنشيط نمو الكثير من منشآت الأعمال الصغيرة في أنحاء مصر.

تعمل مؤسسة التمويل الدولية استشاريا فنيا لمجموعة العشرين (G-20) بشأن مبادرات متنوعة معنية بتوسيع نطاق حصول منشآت الأعمال

أعلى: يجتذب أصحاب مشاريع العمل الحر المصريون — مثل نبيل الجابري — زبائن جدد بفضل نظام دفع إلكتروني أنشأته شركة فوري المتعاملة مع المؤسسة.

أعلى إلى اليسار: استفاد بانوج كومار، مالك أحد محلات الساعات الصغيرة بولاية بيهار الهندية، من إصلاحات السياسات الضريبية التي شجعت مشاريع الأعمال الصغيرة على الدخول في الاقتصاد الرسمي.



الأمن الغذائي

زيادة الفرص المتاحة أمام صغار المزارعين

تساعد مؤسسة التمويل الدولية المتعاملين معها على زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، والعمل على ضمان توفر المواد الغذائية لأكثر الناس حاجة إليها.



وهو صندوق للاستثمار الاجتماعي، من أجل مساعدته في توسيع نطاق الوصول إلى رأس المال العامل والأسواق لصالح 300 ألف من صغار المزارعين على مدى السنوات الأربع القادمة. يمكن أن تؤدي الأحوال الجوية، والآفات وأمراض المحاصيل، وتدهور الأراضي وفشل السوق إلى جعل الزراعة نشاطا محفوقا بالمخاطر. ومن خلال صندوق المؤسسة الابتكاري المعني بالتأمين العالمي المستند إلى المؤشرات — الذي أطلقتته المؤسسة مع البنك الدولي وعدة شركاء مانحين — ساعدت المؤسسة 119 ألفا من صغار المزارعين في 7 بلدان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وفي سري لانكا على تأمين محاصيلهم وثروتهم الحيوانية ضد مخاطر الطقس الشديدة، مثل الفيضانات والجفاف.

أعلى: استفادت المزارعة الهايتية هيرميس لوفانا من التأمين ميسور التكلفة الذي وفرتة شركة MiCRO للتأمين الأصغر ضد الكوارث والمخاطر المتعاملة مع المؤسسة.

3.1

مليون مزارع حصلوا على مساعدة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة في عام 2012.

على اليمين: مزارع فييتنامي يحصد البن لصالح شركة إيكوم، وهي شركة عالمية لتجارة السلع الأولية تستخدم نماذج عمل شاملة للجميع، مما يساعد المزارعين على رفع الإنتاجية وزيادة الإيرادات.

يعتمد

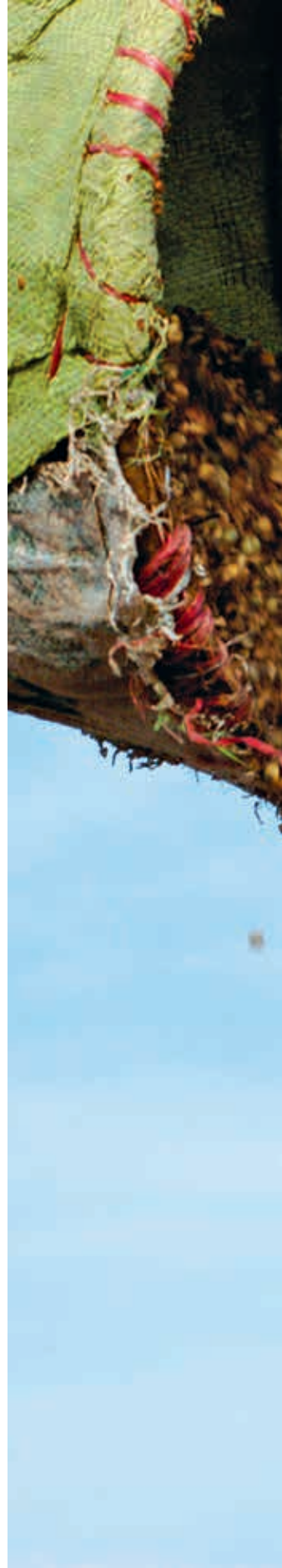
سكان العالم — على الغذاء الذي ينتجه صغار المزارعين الذين يشكلون ظاهرة سائدة في مناطق يشتد فيها الجوع في أنحاء العالم.

وتشكل مساعدة هؤلاء المزارعين على زيادة إنتاجيتهم وربطهم بالأسواق طريقة أساسية لتغذية حوالي مليار شخص في العالم يعانون الجوع يوميا. وهذه المساعدة ضرورية لإدارة مخزون الغذاء في وقت يرتفع فيه الطلب على المواد الغذائية عالية الجودة ويثير تغير المناخ مخاطر يمكن أن تلحق الضرر بالإنتاجية الزراعية. ويأتي تدعيم الصناعات الزراعية ضمن أولويات مؤسسة التمويل الدولية — في ضوء أهميتها للأمن الغذائي والدور المهم الذي تلعبه في زيادة دخل الفقراء الذين يعيش ثلاثة أرباعهم في مناطق ريفية.

يتسم نهج المؤسسة بالشمولية. فهي تعمل مع القطاع الخاص على زيادة توفير المواد الغذائية بأسعار معقولة لضمان توفرها للناس ذوي الحاجة الماسة إليها. كما تعمل المؤسسة أيضا مع المؤسسات المالية، وشركات تجارة السلع الأولية، والشركات عموما، ومنظمات المجتمع المدني لمساعدة كبار وصغار المزارعين على التغلب على العقبات الماثلة أمام زيادة الإنتاجية حتى يصبحوا جزءا من سلسلة العرض والتوريد الزراعي. وفي جميع أنحاء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ مثلا، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع كبار مشتري البن — مثل شركة إيكوم كوفي — لمساعدة المزارعين على الحصول على شهادات تصديق للجودة والاستدامة التي يحتاجونها لبيع البن في الأسواق الدولية. وقد ساعدت شهادات التصديق آلاف المزارعين على زيادة الإنتاجية وتعزيز الإيرادات.

تلعب المؤسسة دورا بارزا في المبادرات العالمية المعنية بتدعيم الأمن الغذائي. فهي تدبر نافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وهو صندوق متعدد الأطراف لمساعدة البلدان الرئيسية في مجموعة العشرين على تحقيق نتائج في سياق ارتباطاتها والتزامها بتعزيز الأمن الغذائي. ويؤدي عنصر القطاع الخاص في هذا الصندوق إلى تمكين المؤسسة من التواصل مع صغار المزارعين ومنشآت الأعمال الريفية ومزج التمويل من المانحين بالائتمان التجاري.

وفي هذا العام، قامت المؤسسة ونافذة القطاع الخاص في هذا البرنامج باستثمارات مشتركة قدرها 10 ملايين دولار في روت كابيتال،



كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص

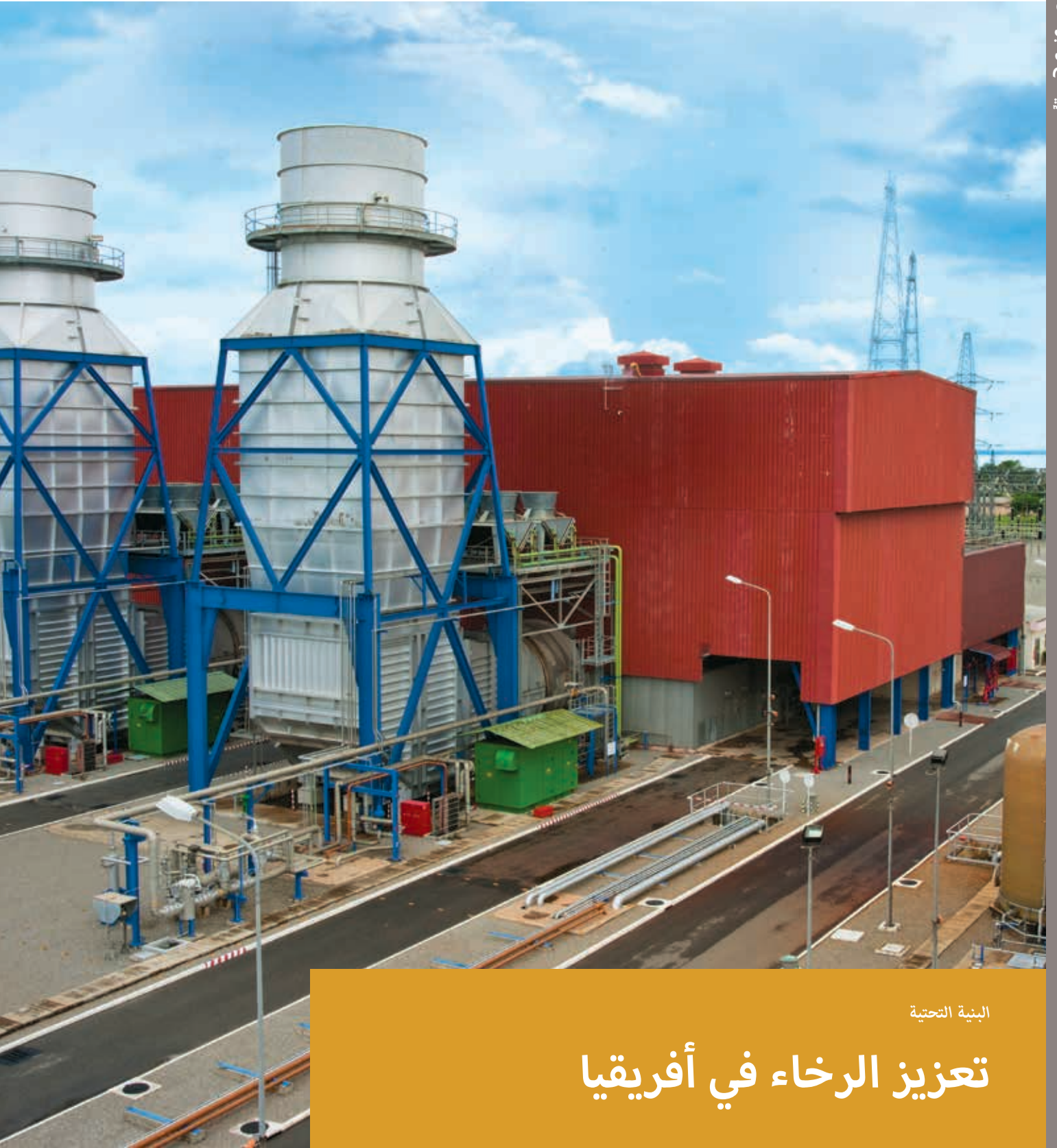
الشراكة من أجل

لدى مؤسسة التمويل الدولية تاريخ طويل في تجسيد القدوة الحسنة.

استثمرت المؤسسة منذ عشرات السنين في "الأسواق الصاعدة" قبل أن تصبح هذه الأسواق في مصاف مناطق الأصول الشهيرة بالنسبة للمستثمرين العالميين. بل إن المؤسسة في الحقيقة هي التي أطلقت مسمى "الأسواق الصاعدة". وفي منتصف الثمانينيات، دشنت المؤسسة أول صندوق عالمي للاستثمار لتوجيه رأس المال إلى الشركات المدرجة في البلدان النامية. وأدت التدفقات الرأسمالية الجديدة إلى بروز الكثير من شركات الأعمال المحلية على الساحة الدولية، وخلق الوظائف وفرص العمل التي قلصت الفقر في عدد لا حصر له من المدن والقرى.

وتستمر المؤسسة اليوم بالدليل والبرهان في توضيح مغامرات الاستثمار في الأسواق المحفوفة بالتحديات.

الإيضاح والبرهان



البنية التحتية

تعزيز الرخاء في أفريقيا

تنفذ مؤسسة التمويل الدولية مشاريع مهمة ذات أثر كبير على
الفقراء — وخاصة في البلدان والمناطق عالية المخاطر أو الجديدة
في التعامل، حيث تلمس الحاجة إلى خدماتها.

أعلى: التوسع في محطة أزيثو لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية بكونت
ديفوار سيؤدي إلى تحسين قدرة السكان على الحصول على الكهرباء، وسيعزز
من استدامة النمو الاقتصادي في البلاد.



يعيش

حوالي 1.2 مليار شخص
— أي قرابة خمس البشرية
— بدون خدمات الكهرباء.

وتشير التقديرات إلى عدم

حصول 880 مليون شخص على المياه المأمونة واقتدار أكثر من مليار شخص إما إلى طريق صالح للاستخدام في جميع الأحوال الجوية أو خدمات الهاتف.

يمثل نقص البنية التحتية في العالم النامي عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي. وفي ظل البنية التحتية العالية الكفاءة، يمكن أن يستفيد ملايين الناس من الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المأمونة. وتستطيع الشركات نقل بضائعها إلى الأسواق بوتيرة سريعة وتكلفة رخيصة. وتتمتع البلدان ذات البنية التحتية الحديثة على نحو أفضل بالقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي.

يمثل توسيع وتحديث البنية التحتية أولوية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية — ولا سيما في أفريقيا وفي قطاعي النقل والكهرباء تحديداً. وتستثمر المؤسسة في المشاريع التي تعزز بناء الرخاء في بعض البلدان الأشد فقراً وتساعد الحكومات على تصميم وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء — حيث تمس الحاجة إلى تحسين البنية التحتية — تضطلع المؤسسة بدور ريادي لمساندة التوسع في توليد الطاقة. وفي السنة المالية 2013، استثمرت المؤسسة أكثر من مليار دولار في مشاريع البنية التحتية في هذه المنطقة، بما في ذلك تعبئة الأموال من مستثمرين آخرين. وتضمن عمل المؤسسة عدة مشاريع مبتكرة للطاقة الشمسية (انظر الصفحة 37).

وفي كوت ديفوار الخارجة من أتون سنوات طويلة من الاضطرابات والقلق السياسية، قامت المؤسسة بترتيب حزمة تبلغ قيمتها 345 مليون دولار لتحديث محطة أزيو لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية. ويؤدي تحديث هذه المحطة إلى زيادة بنسبة 50 في المائة في توليد الطاقة بدون استخدام كميات إضافية من الغاز. وسوف تصبح هذه المحطة واحدة من أكبر المحطات المستقلة لتوليد الطاقة في المنطقة، مما يساعد في تخفيف النقص في الكهرباء وتحقيق وفورات كبيرة لسكان كوت ديفوار المضطرين حالياً إلى الاعتماد على أنظمة كهرباء احتياطية باهظة التكلفة.

قدمت المؤسسة لحسابها الخاص 125 مليون دولار إلى مشروع أزيو. وبوصفها الجهة الرئيسية القائمة بالترتيب، قامت المؤسسة بتعبئة المبلغ المتبقي من 5 مؤسسات أوروبية لتمويل الإنمائي وبنك التنمية لغرب أفريقيا.

وفي المناطق غير المتصلة بالشبكة حتى الآن في أفريقيا جنوب الصحراء، تُضاعف المؤسسة جهدها في مشروع إنارة أفريقيا بالتعاون مع البنك الدولي والشركاء المانحين. وتساعد المؤسسة الناس على التحول من استخدام مصادر الإنارة المستندة إلى الوقود والمتسمة بعدم الكفاءة والتكلفة الباهظة، مثل لمبات الكيروسين، إلى بدائل ميسورة التكلفة وغير مضرّة بالمناخ — مثل لمبات الإنارة بالطاقة الشمسية ولمبات الإنارة باستخدام مولد الكهرباء الشبيهة بتلك المستخدمة في الدراجات.

وقد أدى البرنامج فعلياً إلى تحسين الحصول على الإنارة النظيفة بالنسبة لما يبلغ 6.9 مليون شخص في قارة أفريقيا، وتفادي انبعاث أكثر من 138 ألف طن من غازات الدفينة — بما يعادل سحب 26 ألف سيارة من الطرق. وتتصدر المؤسسة تنفيذ مبادرة مماثلة في آسيا بهدف توفير أدوات الإنارة خارج الشبكة لمليون شخص في المناطق الريفية في الهند بحلول عام 2015.

6.9

مليون شخص حصلوا على
إنارة نظيفة أفضل نتيجة
لمشروع إنارة أفريقيا
التابع للبنك الدولي.

أعلى، في الوسط: أحد الفنيين العاملين بمحطة أزيو يقوم بفحص أنابيب الغاز.

أعلى إلى اليسار: فتاة ترتسم على أسوارها ابتسامة عند رؤية بيتها وقد أضيء بعد غروب الشمس. من المتوقع أن يوفر برنامج إنارة آسيا التابع لمؤسسة التمويل الدولية الإنارة لما يبلغ مليوني شخص في الهند.



تعبئة الجهود

فتح أسواق جديدة أمام الاستثمار الخاص

تجمع مؤسسة التمويل الدولية، من خلال اجتذاب المستثمرين الآخرين، بين المعرفة والخبرة، وتعمل على تعظيم الأثر الإنمائي لمشاريعها.

زادت

الاستثمارات الأجنبية في الأسواق الرأسمالية في البلدان النامية في السنوات الأخيرة. ولكن جزءاً فقط من هذه الاستثمارات يتجه إلى البلدان الأصغر حجماً والأشد فقراً. يذهب 80 في المائة من إجمالي تدفقات الحافظة للبلدان

النامية إلى 14 فقط من أكبر بلدان الأسواق الصاعدة. ويواصل المستثمرون إبداء القليل من الاهتمام بالبلدان الأصغر حجماً التي تتسم الأسواق الرأسمالية فيها نتيجة لذلك بقلّة السيولة وزيادة المخاطر.

وتؤدي المؤسسة دوراً مهماً في معالجة هذا الاختلال. وقدمت المؤسسة هذا العام ارتباطات بمبلغ 100 مليون دولار إلى صندوق عالمي يبلغ حجمه 500 مليون دولار يجمع مؤسسات الاستثمار الكبيرة معاً للاستثمار بشكل رئيسي في أسهم رأس المال المدرجة لشركات القطاع الخاص في هذه الأسواق الأصغر حجماً — ما يُسمى بالـ 50 القادمة. تمثل تعبئة رأس المال من مستثمرين آخرين مكوناً رئيسياً في نموذج عمل المؤسسة. ومن شأن تشجيع زيادة استثمارات القطاع الخاص لزيادة فاعلية أنشطتنا أن يحقق أكثر مما كنا سنحققه بمفردنا. وسيمكننا أيضاً من تجميع المعرفة والخبرات. وفي السنة المالية 2013، عملت المؤسسة مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية والصناديق السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية وشركاء آخرين لتعبئة 6.5 مليار دولار للاستثمار في البلدان النامية. وقامت المؤسسة بذلك من خلال عدة برامج — منها برنامجها للقروض المشتركة (انظر الصفحة 73) وأيضاً من خلال شركة إدارة الأصول وهي شركة فرعية تابعة للمؤسسة تدير أصولاً قدرها 5.5 مليار دولار عبر 6 صناديق تركز على قطاعات أو مناطق معينة.

في سري لانكا، سمح هذا النهج بزيادة الموارد المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل عنصراً حرجياً في إعادة بناء الاقتصاد بعد عقود من الصراعات. وقدمت المؤسسة 75 مليون دولار في شكل قرض طويل الأجل لبنك سيلان التجاري وهو أكبر بنك للقطاع الخاص في البلاد.

جرت تنفيذ هذا الاستثمار من خلال صندوق المؤسسة المعني بالرسمة — الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار ويتألف من مساهمات في أسهم رأس المال العالمية وصندوق للديون الثانوية، ودفعت المؤسسة صندوق الرسمة في عام 2009 بدعم من البنك الياباني

للتعاون الدولي. وتدير شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة هذا الصندوق.

يُتوقع أن يسفر هذا الاستثمار عن زيادة قدرة ما يصل إلى 16 ألف مؤسسة أعمال صغيرة على الحصول على التمويل وخلق حوالي 170 ألف وظيفة — بصورة مباشرة وغير مباشرة — بحلول عام 2017.

في بنغلاديش، قادت المؤسسة كونسورتيوم من المستثمرين لتقديم تمويل قدره حوالي 345 مليون دولار — منها 190 مليون لحساب المؤسسة الخاص — إلى شركة غرامين فون للاتصالات السلكية واللاسلكية. ويساعد هذا الاستثمار الشركة على توصيل خدمات الهاتف المحمول إلى المناطق النائية في البلاد. قامت المؤسسة أيضاً بتعبئة رأس المال من خلال القروض المشتركة للسماح لمستثمرين آخرين بالمشاركة في القروض التي تقدمها المؤسسة. وفي السنة المالية 2013، بلغ إجمالي القروض المشتركة 3.1 مليار دولار أو ما يمثل حوالي نصف الأموال التي قامت المؤسسة بتعبئتها.

أعلى: أحد العاملين بمؤسسة أعمال صغيرة يساندها بنك سيلان التجاري بسري لانكا الذي حصل على قرض بقيمة 75 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية وشركة إدارة الأصول التابعة لها.

\$3.1

مليار دولار في شكل قروض مشتركة أصدرتها المؤسسة في السنة المالية 2013، وشكل ذلك نحو نصف الأموال التي عبأتها المؤسسة.



الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب

ركيزة أساسية لتحقيق التنمية

تشجع مشاريع مؤسسة التمويل الدولية على نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر — مما يؤدي إلى تعزيز التكامل الإقليمي وخلق الوظائف.

على

الرغم من كل منجزاتها الاقتصادية في السنوات الأخيرة، فإن احتياجات البلدان النامية مازالت ضخمة على نحو هائل.

تحتاج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وحدها إلى استثمارات تزيد على 90 مليار دولار سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة لتلبية احتياجات البنية التحتية، مثل مشاريع الطرق وشبكات السكك الحديدية والكهرباء والمياه والصرف الصحي. وتحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ما يصل إلى 100 مليار دولار سنوياً لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي الأخيرة. وتتبع هذه الاحتياجات فرصاً هائلة أمام الشركات الخاصة من البلدان النامية الأخرى — التي أبدت رغبة قوية في التوسع في الأسواق البكر الصاعدة. وتمثل البلدان النامية الآن أكثر من ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الصاعدة.

وفي سياق تفعيل التواصل العالمي، كانت المؤسسة طرفاً مهماً في تسهيل الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب — الذي تعتبره المؤسسة وسيلة مهمة لتحفيز التكامل الإقليمي، وخلق الوظائف وفرص العمل، والتنمية الاقتصادية. وفي السنة المالية 2013، قفزت استثمارات المؤسسة في مثل هذه المشاريع إلى حوالي 1.7 مليار دولار، أي ما يمثل قرابة 10 في المائة من ارتباطات المؤسسة لحسابها الخاص.

وتساعد المؤسسة، من خلال دعم هذه المشاريع، على تشجيع نقل المعرفة والتكنولوجيا من بلد نامٍ آخر، وزيادة وفرة السلع والخدمات التي كان من الصعب الحصول عليها في السابق. وتعمل المؤسسة أيضاً على تمكين الشركات الإقليمية

أعلى: عامل بأحد مصانع جنوب أفريقيا تديره شركة تابعة لشركة أبولو للإطارات في الهند. ويساعد استثمار المؤسسة في زيادة الإنتاج بواقع الثلث.

من التطور لتصبح شركات عبر وطنية قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي. تقوم المؤسسة أيضاً بتعبئة الأموال من مستثمرين آخرين لتعزيز الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. وفي السنة المالية 2013، قدم برنامج المؤسسة المعني بالقروض المشتركة مساهمات كبيرة في هذا المجال. وزادت مشاركة المؤسسات المالية بالأسواق الصاعدة في هذه القروض المشتركة — حيث تضاعفت ارتباطاتها عن مستواها في السنة السابقة لتشكّل 29 في المائة من القروض المشتركة للمؤسسة التي بلغت 3.1 مليار دولار في هذه السنة. وفي هذه السنة، قامت المؤسسة وصندوقان تديرهما شركة إدارة الأصول التابعة لها بشراء أسهم في رأس مال البنك الشعبي المركزي في المغرب بمبلغ 204 ملايين دولار لمساعدة البنك على التوسع في أرجاء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء — حيث مازالت هناك تحديات أمام الحصول على التمويل ولا سيما من قبل الشركات الأصغر حجماً.

استثمرت المؤسسة أيضاً 11 مليون دولار في شركة تابعة لشركة أبولو للإطارات في الهند لمساعدتها في زيادة الإنتاج في مصنع إطارات تابع لها في جنوب أفريقيا. وتُصنّع شركة أبولو للإطارات للسيارات والحافلات والشاحنات. وسوف يساعد هذا التمويل شركة أبولو على إنتاج حوالي 13 ألف إطار يوميا في مصنعها في مدينة ليدى سميث — وهي زيادة في الإنتاج بواقع الثلث.



أسواق رؤوس الأموال المحلية

طريقة فعالة لتحفيز النمو

تشكل الأسواق الرأسمالية المحلية القوية الأساس لقطاع خاص مزدهر. فهي تحد من اعتماد البلدان على الديون الأجنبية وتحمي الاقتصادات من التحولات المفاجئة في التدفقات الرأسمالية الدولية.

تخلق هذه الأسواق القدرة على الحصول على تمويل طويل الأجل بالعملات المحلية كما تساعد في تعبئة الأموال اللازمة لتمويل البنية التحتية والمجالات الأخرى الضرورية لنمو القطاع الخاص — باعتباره القوى الرئيسية المحركة لخلق الوظائف وفرص العمل في البلدان النامية.

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية نصيرا عالميا قويا للأسواق الرأسمالية المحلية المتسمة بالكفاءة، وتؤدي دورا مهما في تنمية هذه الأسواق في البلدان الصاعدة. وغالبا ما تكون المؤسسة أول جهة دولية لإصدار سندات بالعملات المحلية في هذه البلدان. وفي سياق إصدار هذه السندات، تعمل المؤسسة على نحو وثيق مع الجهات التنظيمية والمستثمرين للمساعدة على تحسين الإطار

باعتبارها أول جهة دولية لإصدار السندات بالعملات المحلية في الكثير من البلدان، غالبا ما تُعتبر مؤسسة التمويل الدولية نموذجا يحتذى لجهات الإصدار الأخرى.

\$10

مليارات دولار من التمويل
بالعملات المحلية قدمتها
المؤسسة.

وفي الصين، نفذت المؤسسة 6 عمليات استثمار بالعملية المحلية حتى الآن لتوسيع نطاق الحصول على التمويل، وتعزيز الأمن الغذائي، والمساعدة في زيادة توفير الأدوية العالية الجودة بأسعار معقولة. وعكست هذه الاستثمارات إنجازا سابقا هو اتفاق المؤسسة مع البنوك الصينية في عام 2011 على مبادلة الدولار الأمريكي بالرينمينبي الصيني لتقديم قروض بالعملية المحلية. وكانت المؤسسة أول جهة متعددة الأطراف توقع على هذا الاتفاق.

تواجه منشآت الأعمال الأصغر في أغلب الأحيان صعوبة بالغة في الحصول على تمويل بالعملية المحلية، وتساعد مؤسسة التمويل الدولية في التغلب على هذا التحدي. ففي الجمهورية الدومينيكية هذا العام، أصدرت المؤسسة أول سند بالعملية المحلية من قبل مؤسسة دولية لتعبئة 10 ملايين دولار استثمارتها المؤسسة في مؤسستين للتمويل الأصغر — هما مؤسسة فونديسا التي تقدم قروضا صغيرة بمبالغ أقل من ألف دولار؛ ومؤسسة لاسيونال التي تمول قروضا عقارية لمنخفضي الدخل ويبلغ متوسط قيمة المنزل حوالي 30 ألف دولار.

التنظيمي، وتشجيع زيادة المشاركة في الأسواق المحلية، وتقديم نموذج لجهات الإصدار الدولية الأخرى.

أصدرت المؤسسة على مر السنين سندات بـ 12 عملة محلية — منها الريال البرازيلي، والروبل الروسي، والنايرا النيجيرية، والرينجت الماليزي، والرينمينبي الصيني. وقدمت المؤسسة تمويلا بـ 58 من العملات المحلية بما يعادل أكثر من 10 مليارات دولار ويتجاوز ما قدمته أية مؤسسة تمويل دولية أخرى.

في نيجيريا هذه السنة، كانت مؤسسة التمويل الدولية أول مؤسسة أجنبية تصدر سندا مقوما بالنايرا لتعبئة ما يعادل 75 مليون دولار لاستخدامها في مساندة البرنامج الإنمائي للمؤسسة في نيجيريا. وكانت جهات الاستثمار النيجيرية مكونة من صناديق المعاشات التقاعدية وشركات إدارة الأصول والبنوك المتطلعة لتنويع محافظاتها. وعملت المؤسسة مع الحكومة النيجيرية والسلطات التنظيمية لمساعدتها في وضع إطار لتشجيع المزيد من الإصدارات في الأسواق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المؤسسة هي أول جهة أجنبية تصدر سندا في روسيا مرتبط بمؤشر التضخم.

كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص

الشراكة من أجل

تؤدي مؤسسة التمويل الدولية دوراً ريادياً في التنمية — عن طريق تفعيل الاستفادة من استثمار قوة القطاع الخاص في خلق الفرص في بلدان الأسواق الصاعدة على نحو يعزز الرخاء للجميع.

تحقق المؤسسة الأثر الإنمائي من خلال الاستثمار المباشر في الأماكن التي يعزف المستثمرون الآخرون عن الذهاب إليها في أغلب الحالات: وتتواجد في البلدان والمناطق الأشد فقراً في العالم وفي الأماكن التي مزقتها ويلات الصراع وانعدام الاستقرار؛ ونحقق الأثر الإنمائي بمساعدة المتعاملين معنا على استنباط الطرق لخلق الفرص في سلسلة التوريد بأكملها؛ ونحقق الأثر الإنمائي بالتتبع الدقيق للنتائج على أساس ما حددناه لأنفسنا من أهداف.

الأثر الإنمائي



المناطق المتأثرة بالصراعات

تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق النمو المستدام

تهدف مشاريع مؤسسة التمويل الدولية في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات إلى خلق الوظائف ومساعدة الحكومات على إعادة بناء مرافق البنية التحتية.

تجسد

الإنترنت ذات التردد الواسع النطاق تكنولوجيا ثورية — فهي قادرة على تمكين الناس من أسباب القوة وإطلاق فرص الأعمال وتعزيز الاقتصادات. ولكن هذه التكنولوجيا في أفغانستان التي مزقتها الحروب بعيدة فعليا عن متناول جميع السكان. تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تغيير هذا الوضع في البلاد من خلال مساعدة أكبر شركة لتشغيل الهاتف المحمول على توسيع نطاق خدمات الإنترنت فائقة السرعة لتغطي 80 في المائة من سكان المدن الرئيسية. وقدمت المؤسسة هذا العام تمويلا طويل الأجل قدره 65 مليون دولار إلى شركة روشان لمساعدتها في الحصول على ترخيص الجيل الثالث وتقوية شبكتها ذات التردد الواسع النطاق.

سوف يساعد هذا التمويل أيضا شركة روشان على توسيع سلسلة الخدمات المبتكرة التي تقدمها لتحسين حياة المواطن العادي في أفغانستان. وتتمثل إحدى هذه الخدمات في نظام M-paisa، وهو عبارة عن خدمة بنكية متنقلة تتيح لمن ليست لديهم حسابات بنكية طريقة سريعة ومأمونة لإرسال الأموال



\$577

مليون دولار استثمرتها
المؤسسة في المناطق الهشة
والمتأثرة بالصراعات في
السنة المالية 2013.

الصورة الأولى إلى اليسار:
مؤسسة التمويل الدولية
تساعد مؤسسة روشان، وهي
أكبر شركة لتشغيل الهاتف
المحمول بأفغانستان، على
توفير خدمات المحمول
والإنترنت للكثير من السكان
ممن يعيشون بعيدا عن
نطاق الشبكة.

الصورة الثانية إلى اليسار:
بائع جائل يبيع الطعام في
يانغون، ميانمار.

وغالبا ما يبدأ عمل المؤسسة في البلدان الهشة والمتأثرة
بالصراعات بتقديم خدمات استشارية لوضع الأساس للاستثمار. ومن
خلال عملها مع البنك والشركاء المانحين، ساندت المؤسسة إجراء
أكثر من 60 إصلاحا لمناخ الاستثمار في 22 دولة متأثرة بالصراعات
فيما بين عامي 2010 و2012، وجرى تنفيذ أكثر من 40 من هذه
الإصلاحات في أفريقيا.

في بوروندي، على سبيل المثال، ساعدت المؤسسة هذا
البلد على تنفيذ إصلاحات أدت إلى مضاعفة عدد مؤسسات الأعمال
المسجلة — ليصل إلى 1350 في عام 2012 مقابل 674 في عام 2010.
وقد زاد الاستثمار الأجنبي نتيجة لتحسن مناخ الأعمال في بوروندي.
يمكن أن يُحدث تمويل التجارة أيضا فرقا وأثرا جوهريا في
الدول المتأثرة بالصراعات التي تميل إلى الانغلاق بعيدا عن التجارة
الدولية. ومنذ السنة المالية 2010، ساندت المؤسسة التجارة في
24 من هذه البلدان مما أدى إلى تمكين مزاولي تجارة زادت قيمتها
عن 510 ملايين دولار وسط هذه الظروف والأوضاع المحفوفة
بالتحديات.

وتلقاها — عبر هواتفهم. وثمة خدمة أخرى هي مشروع روشان
للتطبيب عن بعد الذي يساعد على تقديم خدمات رعاية صحية
أفضل في المناطق المعزولة في البلاد.

تعتبر الصراعات وعدم الاستقرار سببا رئيسيا للفقير في
الأماكن المتأثرة بذلك في أنحاء العالم. وإدراكا منها أن معظم
الفقراء في العالم سوف يعيشون في مناطق هشة ومتأثرة
بالصراعات في العقود القادمة، تقوم المؤسسة بتكثيف تركيزها
على خلق الفرص في هذه المناطق.

وفي السنة المالية 2013، استثمرت المؤسسة حوالي
580 مليون دولار في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وبلغ
إجمالي الإنفاق على الخدمات الاستشارية 40 مليون دولار تقريبا أو
18 في المائة من برنامج المؤسسة المعني بالخدمات الاستشارية.
تهدف المؤسسة إلى خلق الوظائف وفرص العمل، وإزالة العقبات
المائلة أمام النمو المستدام لأنشطة الأعمال، ومساعدة الحكومات
على إعادة بناء البنية التحتية. ولتحقيق ذلك، تهدف المؤسسة إلى
زيادة توفر الكهرباء والائتمان، وتساعد أيضا في تقوية بيئة الأعمال
لصالح منشآت الأعمال المحلية مع تمكينها في الوقت نفسه من
الوصول إلى أسواق جديدة.



المساواة بين الجنسين

تعزيز التنمية من خلال المساواة بين الجنسين

تذليل العقبات القائمة أمام تمكين المرأة من أسباب القوة هو إحدى السبل المهمة لتشجيع الرخاء المشترك وإنهاء الفقر.

زادت

مشاركة المرأة في القوى العاملة على مدى السنوات العشر الماضية. ولكن المرأة مازالت غير ممثلة تمثيلاً ملموساً.

ولا يعكس هذا التباين عدم العدل والإنصاف فحسب، بل إنه يجسد أيضاً مثالب الاقتصادات السيئة. فعدم الاستفادة من الطاقات الاقتصادية للنساء يوقف جهود خفض معدلات الفقر ويحد من النمو والفرص، ويمكن أن يؤدي توسيع نطاق مشاركة المرأة إلى زيادة الإنتاجية وتحسين مجموعة متنوعة من النواتج الإنمائية. تعمل المؤسسة على تقوية أدوار النساء بوصفهن عناصر قيادية، وصاحبات أعمال، وموظفات، ومستهلكات، وصاحبات مصلحة مباشرة. وتقدم المؤسسة مزيجا من الاستثمارات والخدمات الاستشارية لمساعدة الجهات المتعاملة معها على توسيع نطاق حصول النساء على التمويل، وتقديم التدريب على مهارات العمل لصاحبات الأعمال، والتسليم بمبررات خلق الفرص للنساء. كما تعمل المؤسسة أيضاً مع الجهات المتعاملة معها لتحسين أوضاع العمل وإزالة الحواجز الماثلة أمام مشاركة المرأة في ممارسة أنشطة الأعمال.

في هذا العام، عملت المؤسسة مع شركة كوكا كولا في مشروع قيمته 100 مليون دولار ومدته 3 سنوات لإتاحة حصول الآلاف من سيدات الأعمال على التمويل في أفريقيا وبلدان الأسواق الصاعدة الأخرى. وسوف تعمل المؤسسة من خلال شبكتها للمؤسسات المصرفية المحلية والإقليمية من أجل تقديم التمويل

أعلى: بيبيريز كورتيز، استشارية تجميل تعمل مع شركة بلكورب المتعاملة مع المؤسسة في بيرو، تتمتع بلحظات مرح مع ابنتها. من المتوقع أن يؤدي التوسع في شركة بلكورب إلى إتاحة عدد كبير من الوظائف وفرص الأعمال التجارية أمام النساء.

والتدريب على مهارات الأعمال لصالح منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تديرها نساء عبر سلسلة القيمة لشركة كوكا كولا. وتمثلت الخطوة الأولى في استثمار المؤسسة بمبلغ 50 مليون دولار في أكسس بنك في نيجيريا لمساعدته على زيادة إقراض صاحبات الأعمال. قامت المؤسسة أيضاً بترتيب وتجميع حزمة تمويل بمبلغ 130 مليون دولار لمساندة توسع شركة بلكورب في بيرو، وهي شركة لمبيعات الباب للباب لأدوات ومستحضرات التجميل يعمل لديها 9 آلاف موظف — 74 في المائة منهم من النساء. وسوف يساعد هذا الاستثمار أيضاً على بناء مصنع جديد في المكسيك وتوسع الشركة في أسواق جديدة في أمريكا اللاتينية.

وفي الصين، زادت المؤسسة من التمويل المقدم لمساندة نمو شبكة شيندكس، وهي شبكة رائدة للرعاية الصحية من القطاع الخاص لعبت دوراً هاماً في رفع مستوى جودة الخدمات الصحية المحلية. وتكرس هذه الشركة — التي أسستها امرأتان — جهودها لتمكين الموظفين من أسباب القوة عن طريق العمل القيادي ومبادرات التدريب. وتشكل النساء 75 في المائة من القوى العاملة في شبكة شيندكس.

منذ إطلاق برنامج توفير الخدمات المصرفية للنساء في عام 2010، استثمرت المؤسسة أكثر من 600 مليون دولار لمساندة صاحبات منشآت الأعمال الصغيرة في البلدان النامية. وتضمن ذلك استثمار 470 مليون دولار في بنك إيتاو البرازيلي — وهذا هو أكبر استثمار للبرنامج وأول استثمار في أمريكا اللاتينية. وقدمت المؤسسة 100 مليون دولار من حسابها الخاص وقامت بتعبئة 370 مليون دولار من خلال قروض مشتركة.

ومؤسسة التمويل الدولية هي أيضاً الراعي الرئيسي للتحالف المصرفي العالمي من أجل المرأة، وهو عبارة عن مبادرة تجمع معا حوالي 30 مؤسسة مالية ملتزمة بتنفيذ الاستفادة من سوق عمل النساء حول العالم.

يعيش

أكثر من ثلثي أفقر الناس في العالم — أي الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم — في بلدان

متوسطة الدخل. علما بأن هذه البلدان أيضا تعيش بها أعداد كبيرة من الناس الذين لا تصل إليهم المياه النظيفة أو خدمات الكهرباء الموثوقة أو الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة.

تركز المؤسسة على تلبية احتياجات الفقراء بصرف النظر عن أماكن وجودهم. ويتوخى نهج المؤسسة مساعدة البلدان متوسطة الدخل على إيجاد طرق مبتكرة لضمان رفع مستوى الرخاء المشترك لجميع المواطنين. وتعمل المؤسسة أيضا على تعزيز التنمية الريفية ومواجهة تحديات البطالة والتوسع العمراني وتغير المناخ.

وتشكل مساندة الشركات التي تتبنى نماذج عمل شاملة للجميع عنصرا مهما في عمل المؤسسة. فعلى مدى السنوات التسع الماضية، استثمرت المؤسسة أكثر من 9 مليارات دولار في مؤسسات الأعمال والشركات التي تقدم السلع والخدمات والوظائف للقابعين في أسفل الهرم الاقتصادي — عن طريق توظيف العمال الفقراء في سلاسل التوريد بهذه الشركات. وقد عملت المؤسسة مع أكثر من 350 شركة متعاملة مع المؤسسة ذات نهج اشتعالي في أكثر من 80 بلدا.

وقدمت المؤسسة هذا العام قرضا بمبلغ 15.6 مليون دولار لتمويل إنشاء أو تجديد 47 مرفقا من مرافق التعليم قبل المدرسي في جمهورية شوفاشيا، وهي إقليم يغلب عليه الطابع الريفي. وسوف يتيح المشروع أماكن لأكثر من 7 آلاف طالب وطالبة وخلق وظائف للمعلمين — الذين سيكون كثير منهم من النساء.

وفي تركيا، قدمت المؤسسة التمويل والمشورة للمساعدة على اقتناء التكنولوجيا اللازمة لتمكين إحدى أكبر شركات الورق التركية من التوسع في الإنتاج بدون أية زيادة في استهلاك المياه التي تعتبر أحد المقومات الرئيسية لصناعة الورق. فقرض المؤسسة بمبلغ 8 ملايين دولار إلى شركة كارتون الحديثة لصنع الورق المقوي سوف يساعدها على بناء نظام الحفاظ على المياه وإعادة استخدامها.

يمكن أن تكون منشآت الأعمال الخاصة المزدهرة في البلدان متوسطة الدخل مثالا مهما تقتدي به الشركات الأخرى — ليس عن طريق تنفيذ مشاريع في المناطق الأقل تقدما في بلادها فحسب بل الذهاب أيضا إلى البلدان الأكثر فقرا. وتساعد المؤسسة في تحويل هذا الأمر إلى حقيقة على أرض الواقع. استثمرت المؤسسة هذا العام 6 ملايين دولار في شركة بلاتو التعليمية في إسطنبول لمساعدتها في توسيع نطاق التدريب المهني في تركيا وعدة بلدان في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وكان ذلك هو أول استثمار في إطار مبادرة التعليم من أجل التوظيف المعنية بالشباب العربي وتهدف إلى تدعيم مهارات العمل الوظيفي في منطقة ترتفع فيها معدلات البطالة بين الشباب. ومن المتوقع أن تؤدي شركة بلاتو إلى تعزيز فرص توظيف حوالي 6 آلاف طالب.



البلدان متوسطة الدخل

تشجيع الرخاء للجميع

عمل مؤسسة التمويل الدولية في البلدان متوسطة الدخل يساعدها على التصدي للكثير من التحديات، منها التوسع العمراني، والتنمية الريفية، وتغير المناخ.

أعلى: طلاب بمركز بلاتو للتدريب بإسطنبول يتعلمون. ويساعد استثمار المؤسسة في شركة تعليمية على توسيع نطاق برامج التدريب المهني في تركيا وغيرها من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.



البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

خلق الفرص للبلدان الأشد فقرا

يركز عمل مؤسسة التمويل الدولية على تحسين الأحوال المعيشية للسكان في مناطق العالم الأكثر صعوبة. وفي السنة المالية 2013، جرى تنفيذ نحو نصف مشاريع المؤسسة في البلدان الأكثر فقرا.

أعلى: يمول استثمار المؤسسة في هيئة تنمية الشاي الكينية بناء مستودع جديد من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين وخلق الوظائف وتحقيق الاستقرار في قطاع يعود بالنفع على أكثر من 4 ملايين كيني.



\$13

مليار دولار ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديمها للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية من خلال برنامجها المعني بتمويل التجارة العالمية منذ عام 2005.



الصورة الأولى إلى اليسار: في جمهورية قيرغيز، مكن قرض من مؤسسة باي توشوم المتعاملة مع المؤسسة عدلات مرزوريموفا من شراء الماشية واستئجار قطعة أرض. وقد استخدمت الدخل المتأتي من الزراعة في تعليم ابنتها.

الصورة الثانية إلى اليسار: هيئة تنمية الشاي الكينية تحصل على الشاي من صغار المزارعين، كهذين الزوجين.

ثمة حاجة ماسة إلى تحسين حياة الناس في البلدان الأشد فقرا. فليس أمام الكثير من هذه البلدان غير القدرة على جذب الاستثمار أي خيار سوى الاعتماد على المعونة الرسمية — غير الكافية في أغلب الأحيان.

ثمة 82 بلدا مؤهلا للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية — وهي صندوق البنك الدولي المعني بالبلدان الأشد فقرا في العالم. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، تمثل هذه البلدان فرصة لإحداث فرق وآثار جوهريّة حيثما تمس الحاجة إليها. زادت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بواقع 10 أضعاف تقريبا على مدى العشر سنوات الماضية، وبلغ إجمالي هذه الاستثمارات 6.6 مليار دولار في السنة المالية 2013 وحدها. ويشمل هذا المبلغ مستوى قياسيا قدره 1.2 مليار دولار تمت تعبئته من خلال قروض مشتركة. وفي السنوات الأخيرة، كان حوالي نصف المشاريع الاستثمارية للمؤسسة وأكثر من 60 في المائة من مشاريع الخدمات الاستشارية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت مؤسسة التمويل الدولية بأكثر من 2.5 مليار دولار في الصندوق العام للمؤسسة الدولية للتنمية منذ عام 2007 — بما في ذلك 340 مليون دولار في السنة المالية 2013.

من خلال برنامجها العالمي لتمويل التجارة، قدمت المؤسسة أكثر من 13 مليار دولار في شكل ضمانات لمؤسسات الأعمال والشركات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية منذ عام 2005 — و3.3 مليار دولار في السنة المالية 2013 وحدها. وأدى ذلك إلى تمكين منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل الضروري لتوسع هذه الشركات وانخراطها في النظام التجاري العالمي.

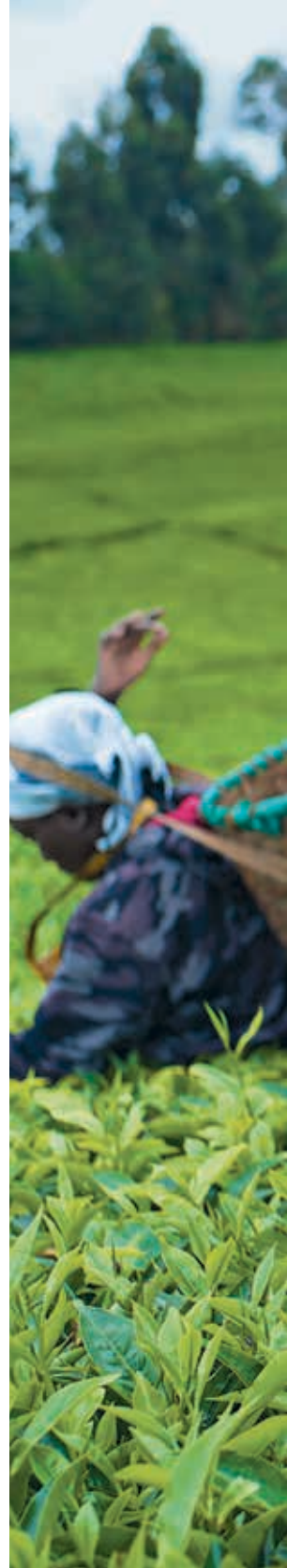
وتهدف المؤسسة إلى الاستثمار حيثما يمكنها تحقيق أفضل النتائج. ففي كينيا، حيث تُحقق صادرات الشاي إيرادات بأكثر من مليار دولار سنويا وتعود بالفائدة على 10 في المائة من السكان — قدمت المؤسسة مساعدة لأكبر منتج للشاي الأسود وهو هيئة تنمية الشاي الكينية. ومن المتوقع أن تؤدي الاستثمارات المقدمة بمبلغ 12 مليون دولار لتمويل بناء منشأة على 200 ألف قدم مربع إلى زيادة دخل المزارعين وتحقيق الاستقرار في قطاع يمثل ثلثي الوظائف في المنطقة.

تساعد المؤسسة حاليا جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية على تطوير قطاع الطاقة الكهربائية باعتباره سبيلا لتشجيع النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. كما تساند مراجعة قانون المياه في البلاد بعد تدشين برنامج لزيادة نصيب المشاريع المائية الجديدة التي تتبع معايير اجتماعية وبيئية عالية.

في بلدان صغيرة مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ومتسمة بتأخر الأنظمة المصرفية المحلية، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع المؤسسات المالية المحلية لتدعيم قدراتها ومساعدتها على النمو.

وقد أدى عمل المؤسسة مع مؤسسات باي توشوم وشركائها في جمهورية قيرغيز إلى تحولها إلى أول بنك للتمويل الأصغر في البلاد لخدمة أكثر من 25 ألف عميل.

واستثمرت المؤسسة في بوتان 28 مليون دولار هذا العام في بنك بوتان الوطني — وهذا أكبر استثمار أجنبي مباشر على الإطلاق في هذا البلد غير الساحلي — لتعزيز قدرة البنك على خدمة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومساعدته على اعتماد أفضل الممارسات الدولية في العمل المصرفي والحوكمة المؤسسية الرشيدة.



جدول المحتويات

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

65

الصفحة

66	مجالات التركيز الإستراتيجية للمؤسسة
67	بطاقة قياس الأداء
68	خلق الفرصة حيثما تكون الحاجة ماسة إليها

عمل المؤسسة وخبراتها التخصصية

70

الصفحة

71	أين تعمل المؤسسة
72	المجالات الثلاثة لعمل المؤسسة
76	خبرات المؤسسة في الصناعات التي تتعامل معها

موظفو المؤسسة وممارساتها

78

الصفحة

79	أسلوب عمل المؤسسة
80	كيف تقيس المؤسسة نتائجها الإنمائية
88	جهاز موظفي المؤسسة
90	حوكمة المؤسسة
92	المساءلة
94	الشراكات
96	إدارة المخاطر
98	التحلي بالمسؤولية في العمل
101	تقرير تأكيد مستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة
104	موجز مالي

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية



مجالات التركيز الإستراتيجية لمؤسسة التمويل الدولية

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة لتقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من أية جهة أخرى؛ فالمؤسسة تقدم للمتعاملين معها مزيجاً فريداً من الاستثمارات والخدمات الاستشارية بغرض تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتطلق المؤسسة على هذه الميزة الخاصة اسم "الآثار الإضافية additionality". ويمثل استخدام هذه الميزة في تعظيم الأثر الإنمائي للمؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها. وتسترشد أنشطة المؤسسة بخمس أولويات إستراتيجية تتيح لها تقديم المساعدة حيثما تكون الحاجة ماسة إليها وحيثما تحقق هذه المساعدات أفضل النتائج.



بطاقة قياس الأداء

أداء المؤسسة في مجالات التركيز الإستراتيجية

المؤشر		الأداء	
		السنة المالية 2013	السنة المالية 2012
النتائج التنموية			
شركات الاستثمار الحاصلة على درجة عالية (حسب التصنيف في نظام تتبع النواتج الإنمائية DOTS) ¹		66%	68%
المشاريع الاستشارية الحاصلة على درجة عالية ²		76%	72%
مجالات التركيز			
الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل			
المؤسسة الدولية للتنمية: عدد مشاريع الاستثمار		288	283
المؤسسة الدولية للتنمية: الارتباطات (ملايين الدولارات)		6649\$	5864\$
المؤسسة الدولية للتنمية: نسبة برنامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، % ³		65%	65%
المناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل: عدد مشاريع الاستثمار		59	42
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: عدد مشاريع الاستثمار		44	45
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: نسبة برنامج الخدمات الاستشارية، %		18%	18%
الارتباطات المقدمة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (بملايين الدولارات)		3501\$	2733\$
الارتباطات المقدمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بملايين الدولارات)		2038\$	2210\$
علاقات طويلة الأمد مع المتعاملين مع المؤسسة، بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب			
عدد مشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب		47	41
الارتباطات الخاصة بمشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب (بملايين الدولارات)		1674\$	1515\$
تغيّر المناخ والاستدامة البيئية والاجتماعية			
الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ (بملايين الدولارات) ⁴		2509\$	1621\$
البنية التحتية والصحة والتعليم وسلسلة التوريدات الغذائية			
الارتباطات الخاصة بقطاعات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وسلاسل التوريدات الغذائية (بملايين الدولارات) ⁵		6934\$	6034\$
الأسواق المالية المحلية			
الارتباطات الخاصة بالأسواق المالية (بملايين الدولارات) ⁶		10124\$	9375\$
الارتباطات الخاصة بمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (بملايين الدولارات) ⁷		7192\$	6077\$

ملاحظات:

1. درجات نظام تتبع النواتج الإنمائية: النسبة المئوية للشركات المتعاملة مع البنك التي حصلت نتائجها التنموية على تقديرات مرتفعة في 30 يونيو/حزيران من السنة المعنية، وذلك استناداً إلى المشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الست المتحركة (تقديرات السنة المالية 2013 تستند إلى الموافقات التي تمت في السنوات 2004-2009).
2. بالنسبة للخدمات الاستشارية، تخص تقديرات الفاعلية الإنمائية الستين الميلاديتين 2012 و 2011.
3. الأشكال الخاصة بالستين الماليين 2012 و 2013 تعكس المنهجية المحسنة المستخدمة في قياس نفقات الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وإدراج المشاريع الإقليمية.
4. مصطلح "ذات صلة بالمناخ" هي سمة في أي مشروع يتضمن أنشطة لتخفيف تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ، أو أنشطة مناخية خاصة، أو كليهما. للمزيد من المعلومات عن هذه المصطلحات والأنشطة، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/ghgaccounting.
5. ارتباطات المؤسسة في قطاع البنية التحتية (باستبعاد قطاع النفط والغاز والتعدين)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل على مستوى دون الوطني، والتعليم، والصناعات الزراعية وسلاسل الإمدادات الغذائية.
6. ارتباطات الأسواق المالية في مؤسسة التمويل الدولية، باستثناء صناديق الاستثمار وأسهم الشركات غير المدرجة في البورصة.
7. يتضمن ذلك منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المُقترضة بشكل مباشر، والمؤسسات المالية التي تشكل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر من 50 في المائة من المتعاملين معها، وأي استثمارات أخرى موجهة خصيصاً لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بوصفها الكيانات الرئيسية المستفيدة.

تقدم مؤسسة التمويل الدولية والمتعاملون معها مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من المساهمات في البلدان النامية. ويمكن أن يُفْضِي نجاح الشركات والجهات المتعاملة مع المؤسسة إلى تحقيق آثار ممتدة وواسعة الانتشار في مختلف قطاعات الاقتصاد، مما يتيح للكثير من الناس - بما في ذلك الفقراء — فرصة تحسين أحوالهم المعيشية.

خلق الفرص حيثما تكون الحاجة ماسة إليها



903000

طالب حصلوا على التعليم

83 مليار دولار

في شكل قروض مقدمة لمنشآت الأعمال
الصغرى والصغيرة والمتوسطة

400 مليون دولار

من الاستثمارات الجديدة نتيجة للعمل
مع الحكومات في مجالي إصلاح
الصناعة وتشجيع الاستثمار



6.14 مليون

حاوية شحن سعة 20 قدما تم نقلها
(أو ما يعادل ذلك)

12 مليار دولار

من السلع والخدمات تم شراؤها
من موردين محليين

1.7 مليون

شخص من المتوقع أن يحصلوا على
خدمات بنية تحتية محسنة، وتمت تعبئة
390 مليون دولار عن طريق الشراكات
بين القطاعين العام والخاص



31.1 مليون

عميل حصلوا على الغاز

684000

منشأة أعمال صغرى وصغيرة
ومتوسطة مستفيدة

420 مليون دولار

من التمويل مقدمة بضمان عقارات منقولة
لما يبلغ 38 ألف شركة



أفريقيا جنوب الصحراء

11.1 مليون

عميل حصلوا على الكهرباء (توليد + توزيع)

4 مليارات دولار

من التمويل المقدم بضمانات عينية
لما يبلغ 3600 شركة

3 ملايين

شخص حصلوا على خدمات
الإشارة خارج الشبكة



جنوب آسيا

120 مليون

توصيلة هاتف

620000

مزارع مستفيد

310 ملايين دولار

من الاستثمارات الجديدة نتيجة للعمل
مع الحكومات في مجالي إصلاح الصناعة
وتشجيع الاستثمار



الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

244000

وظيفة تم توفيرها

3.6 مليون

مريض حصلوا على الرعاية الصحية

180 مليون دولار

من التمويل الجديد للشركات التي لديها
ممارسات محسنة لحوكمة الشركات

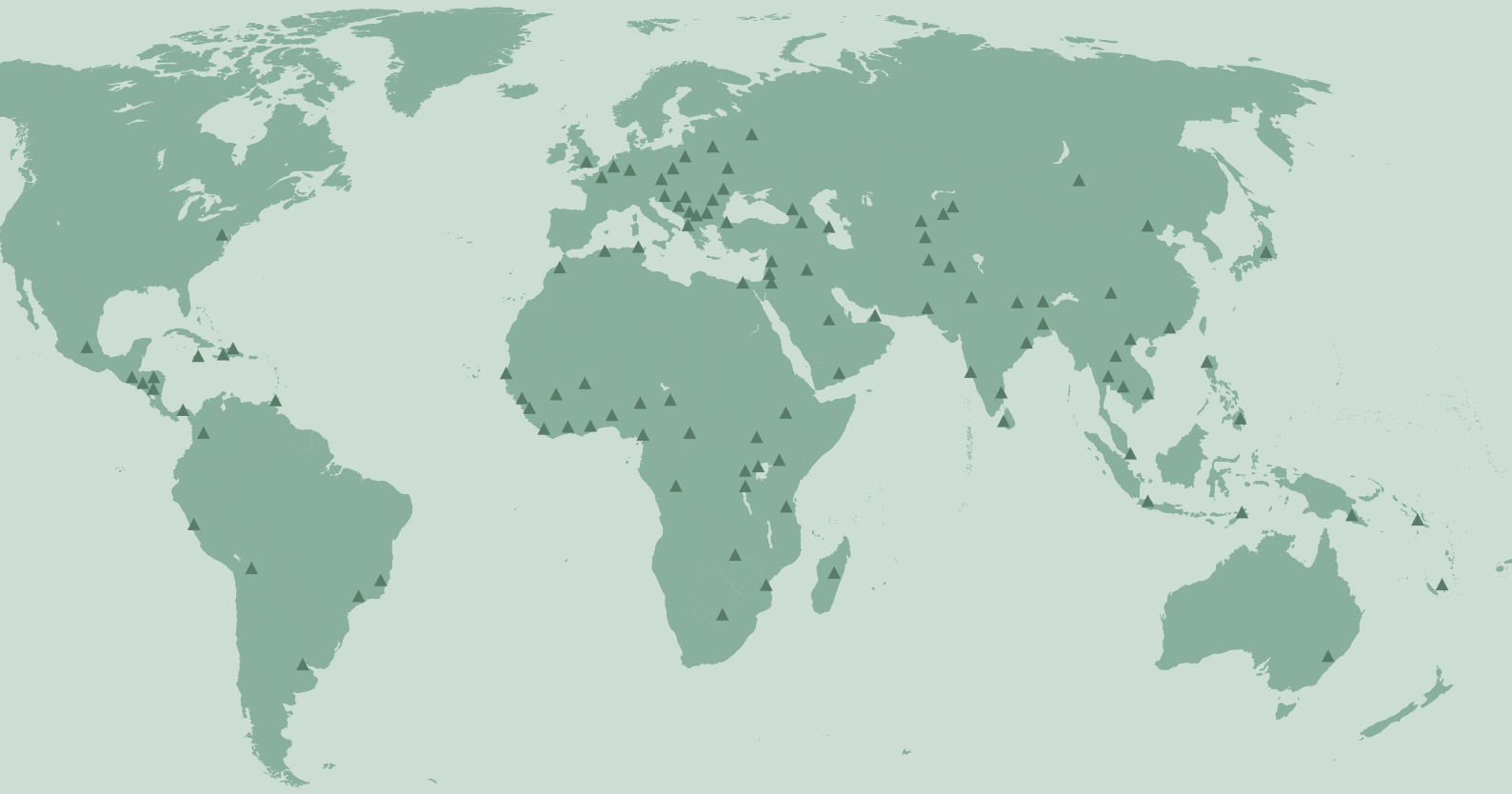
عمل المؤسسة وخبراتها التخصصية

تتيح خبرات مؤسسة التمويل الدولية – التي يغطي عملها جميع مناطق العالم وكل الصناعات تقريباً – لها تقديم مجموعة فريدة من المزايا للمتعاملين معها.

أين تعمل المؤسسة

باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، تعمل مؤسسة التمويل الدولية في أكثر من 100 بلد. ويمكن للمؤسسة تطبيق الدروس التي استخلصتها من إحدى مناطق عملها في حل المشاكل التي تواجهها في مناطق أخرى: حيث تساعد المؤسسة الشركات المحلية على تحسين الاستفادة من معارفها عن طريق المواءمة بين هذه المعرفة وبين الفرص المتاحة في البلدان النامية الأخرى.

مكاتبنا



المجالات الثلاثة لعمل المؤسسة

الأدوات والمنتجات

القروض

تقوم المؤسسة بتمويل المشاريع والشركات من خلال تقديم قروض من حسابها الخاص لمدة تتراوح عادة بين 7 و 12 سنة. كما تقدم قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراض الأموال المُقترضة.

وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقومة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات الإقراض بالعملة المحلية، حيث قدمت موارد تمويلية بأكثر من 50 عملة محلية. وفي السنة المالية 2013، بلغت قيمة القروض الجديدة التي ارتبطت بالمؤسسة بتقديدها حوالي 8.5 مليار دولار، مما رفع إجمالي حافطة القروض المرتبط بها إلى نحو 31.5 مليار دولار.

الاستثمار في أسهم رأس المال

يتيح الاستثمار في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تحتاجها الشركات الخاصة. وتستثمر المؤسسة استثماراً مباشراً في أسهم رأس مال الشركات، ومن خلال صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة أيضاً. وفي السنة المالية 2013، بلغت استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال لحسابها الخاص حوالي 2.7 مليار دولار من ارتباطات الإقراض. ورفع ذلك حافطة استثمارات المؤسسة لحسابها الخاص في أسهم رأس المال إلى 12 مليار دولار على أساس نقدي في 819 شركة في 118 بلداً.

وتستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح بين 5 و 20 في المائة من أسهم رأس مال الشركة. وتشجع المؤسسة في الغالب الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهم الشركة بالبورصة؛ مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم أيضاً بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

خدمات الاستثمار التي تقدمها المؤسسة

تقدم خدمات الاستثمار بالمؤسسة مجموعة كبيرة من منتجات المؤسسة وخدماتها المالية التي يمكنها تخفيف حدة الفقر وحفز النمو طويل الأمد عن طريق تعزيز منشآت الأعمال القابلة للاستمرار، وتشجيع تنظيم مشاريع الأعمال وتعبئة الموارد التي لا يكون توفرها ممكناً لولا جهود المؤسسة.

ويجري تصميم منتجات التمويل في المؤسسة بحيث تلبي الاحتياجات الخاصة بكل مشروع. وتوفر المؤسسة رأس المال اللازم لتحقيق النمو، ولكن الجزء الأعظم من هذا التمويل يأتي من أصحاب الشركات الخاصة الذين يتحملون أيضاً مسؤولية قيادة المشاريع وإدارتها.

في السنة المالية 2013، بلغت استثمارات المؤسسة 18.3 مليار دولار في 612 مشروعاً، منها 6.6 مليار دولار لمشاريع في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. كما عبأت حوالي 6.5 مليار دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية. ولدى المؤسسة الآن حافطة استثمار بقيمة 50 مليار دولار في حوالي 2000 شركة في 126 بلداً.

تعمل مؤسسة التمويل الدولية في ثلاثة مجالات، هي: خدمات الاستثمار، والخدمات الاستشارية، وإدارة الأصول، وهي مجالات يعزز بعضها بعضاً؛ مما يتيح تقديم خبراتها العالمية إلى المتعاملين معها في البلدان النامية.

وتوفر هذه المجالات للمؤسسة ميزة خاصة في مساعدة القطاع الخاص على خلق الفرص — حيث يمكن تصميم ما تقدمه المؤسسة من استثمارات وخدمات استشارية بما يناسب الاحتياجات الخاصة بالمتعاملين معها، وعلى نحو يحقق القيمة المضافة لأنشطتها. وتحقق قدرة المؤسسة على اجتذاب المستثمرين الآخرين مزايا ومنافع إضافية، مما يتيح للمتعاملين معها مصادر جديدة لرأس المال وسبلاً أفضل لإنجاز الأعمال على نحو مستدام.

تمويل التجارة

يكفل برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لمؤسسة التمويل الدولية وفاء المؤسسات المالية المعتمدة بالتزامات السداد المتعلقة بالتجارة. ويعمل البرنامج على توسيع قدرة البنوك على تقديم تمويل الأنشطة التجارية وتكتملها عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 200 بنك في أكثر من 80 بلداً. وفي السنة المالية 2013، بلغ تمويل التجارة حوالي 6.5 مليار دولار من ارتباطات الإقراض التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص. وقد ساند برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية معاملات تجارية تصل قيمتها إلى 24.4 مليار دولار في البلدان النامية منذ إنطلاقه عام 2009.

القروض المشتركة

يمثل برنامج المؤسسة المعني بالقروض المشتركة، وهو أقدم وأكبر برنامج لتقديم القروض المشتركة على مستوى جميع بنوك التنمية متعددة الأطراف، أداةً مهمةً من أجل تعبئة رأس المال اللازم لتلبية احتياجات التنمية. وفي السنة المالية 2013، شكّل هذا البرنامج نحو نصف الأموال التي قامت المؤسسة بتعبئتها. وفي السنة المالية 2013، شاركت المؤسسة في تعبئة نحو 3.1 مليار دولار من القروض من الفئة B والقروض الموازية لصالح متعاملين معها من أكثر من 60 جهة تمويل مشترك - منها بنوك تجارية وصناديق استثمار ومؤسسات تمويل إنمائي. وبذلك، ارتفعت قيمة حافظة القروض المشتركة إلى 13.6 مليار دولار.

في السنة المالية 2013، استثمرت المؤسسة حوالي

\$18.3

مليار دولار في 612 مشروعاً، ذهب 6.6 مليار دولار منها إلى مشاريع في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

في السنة المالية 2013، قدمت المؤسسة ارتباطات بحوالي

\$8.5

مليار دولار في شكل قروض جديدة.

وتلقى المقترضون في قطاع البنية التحتية 51 في المائة من مجموع القروض المشتركة التي تمت تعبئتها. وذهب أكثر من ثلث التمويل الذي قدمته المؤسسة من خلال القروض المشتركة — وهو مستوى قياسي بلغ 1.2 مليار دولار — إلى مقترضين في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وحققت قروض المؤسسة أعلى مستوى لها لمقترضين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء — بلغت 868 مليون دولار.

التمويل المنظم (مهيكّل)

تستخدم المؤسسة المنتجات المُنظّمة (المُهيكلّة) والمُورّقة لتقديم أشكال مجدية من التمويل، وهي أدوات لم تكن لتصبح متاحة بسهولة للمتعاملين معها لولا اتباعها هذا النهج التمويلي. وتشمل هذه المنتجات والأدوات: ضمانات جزئية للائتمانات، وتسهيلات مُنظّمة للسيولة، وتحويل مخاطر الحوافظ، وعمليات التوريق، وتمويلًا إسلامياً. وتستغل المؤسسة خبراتها في تنظيم وهيكل هذه الأدوات — وتمتعها بتصنيف ائتماني من المرتبة AAA على الصعيد الدولي — في مساعدة الجهات المتعاملة معها على تنويع مصادر التمويل، وتمديد آجال الاستحقاق، والحصول على تمويل بالعملة التي تختارها.

خدمات إدارة مخاطر المتعاملين مع المؤسسة

تقدم المؤسسة منتجات مشتقة للمتعاملين معها لتمكينهم من التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف أو العملات أو أسعار السلع الأولية. وتؤدي المؤسسة دور الوساطة بين المتعاملين معها في البلدان النامية وصانعي أسواق المشتقات (derivatives market makers) من أجل إتاحة الفرصة للمتعاملين معها للوصول التام إلى الأسواق للحصول على أدوات إدارة المخاطر.

التمويل المختلط

تجمع مؤسسة التمويل الدولية أحياناً بين التمويل الميسر — الذي يأتي عادة من الشركاء المانحين — ومواردها الخاصة لتمويل المبادرات وتحقيق الأثر الإنمائي الذي قد لا يتحقق بغير ذلك. وقد طبقت المؤسسة هذا النهج في ثلاثة مجالات ذات أولوية إستراتيجية، هي: تغير المناخ، والصناعات الزراعية والأمن الغذائي، وتقديم التمويل لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وفي السنة المالية 2013، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 155 مليون دولار من أموال المانحين، واستقطب ذلك أكثر من 2.5 مليار دولار من موارد المؤسسة والقطاع الخاص.

الخدمات الاستشارية للمؤسسة

تحتاج تنمية القطاع الخاص إلى أكثر من مجرد التمويل. وتظهر الخبرة العملية الدور القوي الذي يمكن للخدمات الاستشارية القيام به في تدعيم الأثر الإنمائي لاستثمارات المؤسسة، وإطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص، ومساعدة الشركات على التوسع وخلق فرص العمل (انظر الصفحة 84).

لكن الشركات تحتاج لما هو أكثر من الاستثمارات المالية لتحقيق التقدم والازدهار؛ فهي بحاجة إلى بيئة تنظيمية تسهل إجراءات تأسيس المؤسسات وتشغيلها، وإلى الحصول على المشورة حول أفضل ممارسات الأعمال. ويتضمن عمل المؤسسة إسداء المشورة للحكومات الوطنية والمحلية حول كيفية تحسين مناخ الاستثمار وتدعيم البنية التحتية الأساسية. وتساعد المؤسسة الشركات على تحسين حوكمتها، وتقوية نظم إدارة المخاطر بها، وعلى أن تصبح أكثر قدرة على الاستمرار مالياً وبيئياً واجتماعياً.

تعمل المؤسسة في 105 بلدان، ولها أكثر من 660 مشروعاً جاري تنفيذه حالياً. وتأتي الموارد التمويلية من الشركاء المانحين، والمؤسسة، بالإضافة إلى المتعاملين معها. وفي السنة المالية 2013، بلغ مجموع الإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية حوالي 232 مليون دولار، مقابل 197 مليون دولار في السنة المالية 2012. وإجمالاً، ذهبت نسبة 65 في المائة من هذا البرنامج إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 18 في المائة إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

مجالات عمل المؤسسة

الحصول على التمويل

تساعد مؤسسة التمويل الدولية في زيادة توفر الخدمات المالية بتكلفة معقولة وإتاحتها للأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما تساعد المؤسسات المالية المتعاملة معها في تقديم طائفة عريضة القاعدة من الخدمات المالية، وإنشاء البنية التحتية للنظام المالي اللازمة لتحقيق معدلات مستدامة من النمو والتوظيف. وفي نهاية السنة المالية 2013، تضمنت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 263 مشروعاً في هذا المجال — قيمتها 342.6 مليون دولار — عززت فرص الحصول على التمويل في 72 بلداً. وفي السنة المالية 2013، بلغ مجموع الإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية حوالي 62.6 مليون دولار، منها 61 في المائة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 13 في المائة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

مناخ الاستثمار

تساعد مؤسسة التمويل الدولية الحكومات في تطبيق إصلاحات من شأنها تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وتشجيع الاستثمار واستبقائه؛ مما يساعد بدوره على تعزيز قدرة الأسواق على المنافسة، وتحقيق النمو، وخلق الوظائف. وتساعد المؤسسة كذلك في إيجاد حلول لمواطن الضعف في الأطر القانونية والسياسات التي تشكل عائقاً أمام تدفق الاستثمارات. وفي نهاية السنة المالية 2013، ضمت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 143 مشروعاً في مجال تحسين مناخ الاستثمار في 65 بلداً بما قيمته 288.9 مليون دولار. وفي السنة المالية 2013، بلغ مجموع الإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية في هذه المشاريع 74.8 مليون دولار، منها 76 في المائة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 29 في المائة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

تقدم المؤسسة المشورة في

105

بلدان، مع أكثر من 660 مشروعاً جاري تنفيذه.

في السنة المالية 2013، بلغ مجموع إنفاق المؤسسة على برنامج الخدمات الاستشارية أكثر من

\$232

مليون دولار، كانت نسبة 65 في المائة منها في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و 18 في المائة في مناطق متأثرة بالصراعات.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تقدم المؤسسة المساندة للحكومات كي تتمكن من تصميم برامج شراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها في قطاع البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية الأخرى. وتساعد المشورة التي تقدمها في تعظيم الاستفادة من قدرات وإمكانات القطاع الخاص لزيادة سبل الحصول على الخدمات العامة، كالكهرباء والمياه والرعاية الصحية والتعليم، مع تحسين جودتها وكفاءتها في الوقت نفسه. وفي نهاية السنة المالية 2013، ضمت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا المجال 103 مشروعات مشتركة بين القطاعين العام والخاص في 53 بلداً بقيمة حوالي 126 مليون دولار. وفي السنة المالية 2013، بلغ مجموع الإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية في هذا المجال حوالي 39.5 مليون دولار.

أساليب العمل المستدام

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع المتعاملين معها على: تشجيع المعايير البيئية والاجتماعية والإدارية والصناعية السليمة؛ وحفز الاستثمار في الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الموارد؛ ودعم سلاسل التوريد المستدامة والاستثمارات المجتمعية. وهي تعمل في قطاعات عدة، منها الصناعات الزراعية والغابات، والصناعات التحويلية والخدمات، والبنية التحتية، والنفط والغاز والتعدين، والأسواق المالية. وفي نهاية السنة المالية 2013، ضمت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 157 مشروعاً في مجال الأعمال المستدامة في 58 بلداً بما قيمته 279.7 مليون دولار. وبلغ مجموع الإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية ذات الصلة بهذا المجال حوالي 55 مليون دولار في السنة المالية 2013.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

تقوم شركة إدارة الأصول (شركة ذات مسؤولية محدودة)، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لمؤسسة التمويل الدولية، بتعبئة الأموال وإدارتها لأغراض الاستثمار في أسواق البلدان النامية والأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. وأنشئت هذه الشركة عام 2009 بغرض إتاحة الفرصة للمستثمرين للوصول إلى استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة، وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتوفيرها لهذه الأسواق، وتعزيز الأهداف الإنمائية للمؤسسة، وتحقيق الأرباح للمستثمرين، وذلك عن طريق الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من انتشار عالمي، ومعايير، ونهج استثماري، وسجل أداء قوي.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2013، كانت الشركة قائمة بإدارة أصول تبلغ قيمتها 5.5 مليار دولار تقريباً. وهي تدير ستة صناديق استثمارية لحساب مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق الثروات السيادية، وصناديق المعاشات التقاعدية، ومؤسسات التمويل الإنمائي.

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوق المؤسسة لإعادة الرسملة

يتألف صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة، الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار، من: صندوق لمساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ 1.3 مليار دولار، وصندوق للديون الثانوية بمبلغ 1.7 مليار دولار. ويساعد الصندوق، الذي دشنته المؤسسة عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. ويشارك في مساندة هذا الصندوق كل من البنك الياباني للتعاون الدولي (بارتباط رأسمالي قدره ملياري دولار) والمؤسسة (باستثمارات قدرها مليار دولار). ومنذ إنشائه وحتى نهاية السنة المالية 2013، قدم الصندوق 29 ارتباطاً لأغراض الاستثمار بلغ مجموعها نحو 2.1 مليار دولار.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تم تدشين الصندوق المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برأسمال قدره مليار دولار في عام 2010، ولديه ارتباطات من: مؤسسة التمويل الدولية، وجهاز أبو ظبي للاستثمار، ومؤسسة بي جي جي إم الهولندية القائمة بإدارة صندوق المعاشات التقاعدية، ومؤسسة كوريا للاستثمار، والصندوق الحكومي للنفط في جمهورية أذربيجان، وصندوق استثمار تابع للحكومة السعودية، وأحد صناديق المعاشات التقاعدية الدولية. ويقوم هذا الصندوق بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم رؤوس أموال الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاعات عريضة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومنذ إنشائه وحتى نهاية السنة المالية 2013، قدم الصندوق 19 ارتباطاً لأغراض الاستثمار بلغ مجموعها 609.9 مليون دولار.

صندوق إعادة رسملة أفريقيا

تأسس صندوق إعادة رسملة أفريقيا في السنة المالية 2010 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية المهمة للجهاز المصرفي في أفريقيا. ومن بين المستثمرين في هذا الصندوق: صندوق أبو ظبي للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، ومجموعة CDC، وبنك الاستثمار الأوروبي، وصندوق

الأوبك للتنمية الدولية، ومؤسسة سوميتومو ميتسو المصرفية. ومنذ إنشائه وحتى نهاية السنة المالية 2013، قدم الصندوق ستة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغ مجموعها 101.8 مليون دولار.

صندوق المؤسسة المعني بإعادة رسملة المصارف الروسية

تأسس صندوق المؤسسة المعني بإعادة رسملة المصارف الروسية عام 2012 برأسمال قدره 550 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية في روسيا. وحصل الصندوق، الذي أُقفل نهائياً في يونيو/حزيران 2013، على ارتباطات من المؤسسة، ووزارة المالية الروسية، والبنك الاقتصادي الخارجي الروسي. وحتى نهاية السنة المالية 2013، قدم الصندوق ارتباطين لأغراض الاستثمار بلغ مجموعهما 78.2 مليون دولار.

صندوق التحفيز التابع للمؤسسة

يستثمر صندوق التحفيز التابع للمؤسسة في صناديق توفر رأس المال اللازم لنمو الشركات التي تقوم بتطوير طرق مبتكرة للتصدي لتغير المناخ في بلدان الأسواق الصاعدة. ويستثمر الصندوق أيضاً مباشرة في هذه الشركات. وفي السنة المالية 2013، ضم المستثمرون في هذا الصندوق: مؤسسة التمويل الدولية، ووزارة الطاقة وتغير المناخ البريطانية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والصندوق الحكومي للنفط في جمهورية أذربيجان، والحكومة الكندية.

الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة

يقوم الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم رؤوس أموال الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. ويضم المستثمرون في هذا الصندوق، في السنة المالية 2013، كلا من: مؤسسة التمويل الدولية، والصندوق الحكومي للنفط في جمهورية أذربيجان، وصندوق المعاشات التقاعدية التابع لمؤسسة نقل ومواصلات لندن، والصندوق الآسيوي للثروة السيادية.

خبرات المؤسسة في الصناعات التي تتعامل معها

ويتيح العمل من خلال مؤسسات الوساطة المالية لمؤسسة التمويل الدولية فرصة تشجيع هذه المؤسسات على زيادة مشاركتها في قطاعات ذات أولويات إستراتيجية، مثل مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء وتغير المناخ، وفي المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية مثل الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك في قطاعات الإسكان والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

وفي السنة المالية 2013، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة في الأسواق المالية حوالي 3.6 مليار دولار، أو حوالي 20 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

المستهلكون والخدمات الاجتماعية

المؤسسة هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في مجال خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص. وتعمل المؤسسة على زيادة سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم ذات الجودة العالية، مع مساندة القطاعات التي تؤدي إلى خلق فرص العمل، مثل السياحة وتجارة التجزئة والعقارات. وتساعد المؤسسة في تحسين معايير الجودة والكفاءة، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات، وخلق فرص العمل للمهنيين المهرة.

وبالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة في الشركات المسؤولة اجتماعياً، يشمل دور المؤسسة تبادل المعرفة والخبرات الخاصة بالصناعات، وتمويل الشركات الأصغر حجماً، والارتقاء بالمعايير الطبية والتعليمية، ومساعدة المتعاملين معها على توسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى الفئات والشرائح الأقل دخلاً. وفي السنة المالية 2013، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة التي قدمتها المؤسسة في قطاع المستهلكين والخدمات الاجتماعية حوالي 1.6 مليار دولار، أو نحو 9 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

الصناعات الزراعية والغابات

يمكن للصناعات الزراعية أن تقوم بدور مهم في جهود الحد من الفقر. ويشكل القطاع الزراعي نصف إجمالي الناتج المحلي والعمالة في العديد من البلدان النامية على أقل تقدير، وهو ما يجعله إحدى أولويات المؤسسة.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص على معالجة تزايد الطلب على نحو مستدام بيئياً وشامل اجتماعياً. وتقدم المؤسسة تسهيلات رأس المال العامل لمساعدة المتعاملين معها في تمويل بناء المخزونات، وتوفير البذور، والأسمدة، والمواد الكيماوية، والوقود اللازم للمزارعين. ولتيسير التجارة وتخفيض التكاليف، تواصل المؤسسة تنفيذ الاستثمارات في تجهيزات البنية التحتية، مثل المستودعات ومخازن التبريد. ولتحقيق استدامة إنتاج الأراضي الزراعية، تعمل المؤسسة على تحسين الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيات، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد.

وفي السنة المالية 2013، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة للمؤسسة في قطاع الصناعات الزراعية والغابات نحو 1.3 مليار دولار، أو حوالي 7 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

الأسواق المالية

الأسواق المالية السليمة والمستدامة والشاملة للجميع هي عصب عملية التنمية — فهي تكفل تخصيص الموارد وتوزيعها بكفاءة. وقد ساعد عمل المؤسسة ومؤسسات الوساطة المالية في تقوية المؤسسات المالية والأنظمة المالية بوجه عام. وأتاح ذلك أيضاً الفرصة لمساندة عدد من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكبر كثيراً من العدد الذي كان يمكن أن تدعّمه بمفردها.

تعكس معالم الدور الريادي لمؤسسة التمويل الدولية وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص ميزة خاصة تتمتع بها — ألا وهي الخبرة العميقة واسعة النطاق التي اكتسبتها على مدى أكثر من 50 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على تحقيق النجاح والنمو.

وقد انتقلت المؤسسة للاستفادة مما اكتسبته من معارف عالمية في مجال الصناعات — عبر عمليات الاستثمار والخدمات الاستشارية — في التصدي لأكبر التحديات الإنمائية في السنوات القادمة.

في السنة المالية 2013، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة في الأسواق المالية حوالي

\$3.6

مليار دولار، وكان نحو 20 في المائة من الارتباطات لحساب المؤسسة الخاص.

البنية التحتية

تحفز مرافق البنية التحتية الحديثة النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، ويمكن أن تمثل فرصة لمعالجة التحديات الإنمائية الناشئة، ومنها التوسع الحضري السريع وتغير المناخ. وتشكل البنية التحتية أحد المجالات المهمة التي يمكن للقطاع الخاص تقديم مساهمة ملموسة فيه، بحيث تتيح الخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من الناس على نحو يتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة والربحية. وينصب محور تركيز المؤسسة على: مساندة مشاريع البنية التحتية الخاصة التي يمكنها محاكاة نماذج العمل المبتكرة عالية التأثير على نطاق واسع. وتساعد المؤسسة في زيادة القدرة على الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها حول إمكانات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما تقوم بتخفيف المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة والقدرات والإمكانات الأخرى. وفي السنة المالية 2013، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة للمؤسسة في هذا القطاع حوالي 2.2 مليار دولار، أو حوالي 12 في المائة من الارتباطات التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

الصناعات التحويلية

يلعب قطاع الصناعات التحويلية دوراً حيوياً في خلق الفرص وتقليص الفقر في البلدان النامية. ويميل المتعاملون مع المؤسسة في هذا القطاع إلى خلق المزيد من الوظائف للعمالة أو الحفاظ على الوظائف القائمة على نحو أكبر من أي قطاع آخر.

وقد قامت المؤسسة بزيادة أنشطتها في هذا القطاع الذي يشمل مواد التشييد والبناء، والآلات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، والكيماويات، ومعدات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية والرياح. وتستثمر المؤسسة في الشركات القائمة بتطوير منتجات وأسواق جديدة وإعادة الهيكلة والتحديث حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وبما أن هذه الصناعات تمثل بعض القطاعات الأكثر إنتاجاً لانبعاثات الكربون، فإن المؤسسة تساعد المتعاملين معها على إعداد وتنفيذ استثمارات من شأنها أن تساعد في تخفيض انبعاثات الكربون والحد من استهلاك الطاقة. وفي السنة المالية 2013، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة للمؤسسة في قطاع الصناعات التحويلية 1.3 مليار دولار، أو حوالي 7 في المائة من الارتباطات التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

البترو والغاز والتعدين

تُعتبر الصناعات التي يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية بمثابة العصب الحيوي للكثير من البلدان الأكثر فقراً في العالم، وهي مصدر رئيسي للوظائف والطاقة والإيرادات الحكومية، وطائفة عريضة من المنافع الأخرى للاقتصادات المحلية. ففي الكثير من البلدان، على سبيل المثال، يمكن للاستثمارات المستدامة الكبيرة في هذه الصناعات أن تحقق مكاسب كبيرة بنفس القدر في التنمية الاقتصادية. وتتمثل رسالة المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين في مساعدة البلدان النامية على جني هذه المنافع. وتقدم المؤسسة التمويل والخدمات الاستشارية لمؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معها، كما تساعد الحكومات على اعتماد إجراءات تنظيمية فاعلة وتدعيم قدراتها على إدارة هذه الصناعات عبر سلسلة القيمة.

وتساند المؤسسة استثمارات القطاع الخاص في هذه الصناعات، وتعمل على ضمان تمتع المجتمعات المحلية بمزايا ملموسة. وفي السنة المالية 2013، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة للمؤسسة في هذا القطاع حوالي 390 مليون دولار، أو حوالي 2 في المائة من الارتباطات التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات. وتخلق هذه التكنولوجيا مزيداً من الفرص، كما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق والمؤسسات. وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توفر هذه التكنولوجيا. وتوجه المؤسسة الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية تحتية حديثة لقطاع الاتصالات والشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيا غير مضرّة بالبيئة. وتقوم المؤسسة باطراد بمساعدة الجهات المتعاملة معها على تخطي حدودها الوطنية والولوج إلى أسواق أخرى في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2013، بلغ إجمالي الارتباطات الجديدة للمؤسسة في هذا القطاع حوالي 470 مليون دولار.

موظفونا وممارساتنا

تجسد ثقافة مؤسسة التمويل الدولية التزامها بالعمل
على التخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل
الفئات الأكثر ضعفاً في بلدان العالم النامية.

أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية

رؤية المؤسسة	كيفية عمل المؤسسة
ضرورة أن تُتاح للناس فرصة الخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية	« مساعدة المتعاملين معها على النجاح في عالم متغيّر
قيم المؤسسة	« العمل الجيد مستدام، والاستدامة عمل جيد
التفوق، والالتزام، والنزاهة، والعمل الجماعي، والتنوع	« مؤسسة واحدة، فريق واحد، هدف واحد
غرض المؤسسة	« التنوع يخلق القيمة
خلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية من خلال حفز الوسائل اللازمة لتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع، وذلك عن طريق:	« خلق الفرص يتطلب الشراكة
« تعبئة مصادر التمويل الأخرى من أجل تنمية مؤسسات الأعمال الخاصة	« المعرفة العالمية والخبرة المحلية
« تشجيع الأسواق المفتوحة والقادرة على المنافسة في البلدان النامية	« الابتكار يستحق المخاطرة
« مساندة الشركات والشركاء الآخرين في القطاع الخاص حيثما توجد فجوة	« نتعلم من التجارب
« المساعدة في خلق فرص العمل المنتجة وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفقراء والمعرضين للمعاناة	« لنعمل بذكاء ونشجع بعملنا
ولتحقيق هذا الغرض، تتيح مؤسسة التمويل الدولية حلولاً لها أثر إنمائي من خلال إجراءات تدخلية على مستوى الشركات (خدمات الاستثمار، وخدمات استشارية، وشركة إدارة الأصول التابعة لها)؛ وتشجيع العمل الجماعي العالمي، وتدعيم الحوكمة ونظم الإدارة الرشيدة ووضع المعايير؛ والعمل المتعلق بتحسين بيئة الأعمال.	« ما من مجال جديد بعيد المنال أو شديد الصعوبة

يبين تاريخ المؤسسة أنها تتعلم من تجاربها وتتصدى باستمرار لتحديات جديدة. وجهاز موظفيها في وضع أفضل يُمكنه أكثر من أي وقت مضى من تعظيم الأثر الإنمائي لعملها. فأكثر من نصف موظفيها يتمركزون في البلدان النامية بالقرب من المتعاملين معها والمجتمعات المحلية التي تخدمها، كما يُعتبر الجهاز أكثر تنوعاً من أي وقت مضى — فحوالي ثلثي الموظفين من البلدان النامية.

تشكل الثقافة المؤسسية القوية عنصراً محورياً في قدرة أية مؤسسة على النجاح والتكيف مع التحديات الجديدة. ويمثل "أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية" طريقة العمل التي تعتمد عليها في تحديد وتعزيز ثقافتها المؤسسية واسمها التجاري، وعملية تشرك من خلالها جميع العاملين على كافة المستويات وفي سائر المناطق لتوفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية. وهي تتضمن رؤية المؤسسة وقيمها المؤسسية الأساسية والغرض منها وطريقة عملها.



كيف تقيس المؤسسة نتائجها الإنمائية

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية هي غايات تتعلق بنطاق أنشطتها، وقدرتها على إتاحة الفرص، أو أية نواتج إنمائية ملموسة أخرى يُتوقع أن تحققها المشاريع التي وافقت عليها أو ارتبطت بمساندتها خلال عمر هذه المشاريع.

وقد حركت المؤسسة اثنين من هذه الأهداف — يتعلقان بالصحة والتعليم والخدمات المالية — من مرحلة الاختبار إلى مرحلة التنفيذ في السنة المالية 2013، ويجري دمجهما على نحو كامل في بطاقة تقييم أداء المؤسسة، وحوافز جهاز الإدارة. وسيجري قريباً أيضاً على مكافآت الأداء المتميز في الأمد الطويل لجهاز الموظفين.

وقد أثبتت الأهداف الإنمائية للمؤسسة، سواء أكانت في مرحلة الاختبار أم التنفيذ، جدواها في توجيه عملها حيثما يمكنها تحقيق أكبر الأثر. وتشجع هذه الأهداف أيضاً جهاز موظفي المؤسسة على العمل عبر جميع الإدارات ومجالات العمل الاستشاري، واعتماد نهج عمل مشتركة وبرامجية لتعزيز أثرها الإنمائي.

وتعتزم المؤسسة تنفيذ هدف إضافي في السنة المالية 2014 — وهو تتبع أعداد المستفيدين من زيادة أو تحسن فرص الزراعة المستدامة المتاحة نتيجة لعمل المؤسسة.

كما تعكف المؤسسة حالياً على دراسة مدى تغيير أنشطتها لسلوكيات الأطراف الأخرى المشاركة في الأسواق في مجالات لا تتصل بمشاريعها. وقد تتضمن هذه التغيرات في السلوكيات — ما نطلق عليه الأثر الإضاحي — أموراً مثل شروع أحد البنوك في تقديم قروض لقطاع جديد، أو قيام أحد المطورين العقاريين الجدد بتمويل مشروع مماثل لأحد المشاريع التي تم تنفيذها بمساندة من المؤسسة، أو قيام إحدى الحكومات بمحاكاة أحد الإصلاحات التي قامت بها حكومة متعاملة مع المؤسسة.

وتواصل المؤسسة إيلاء الأولوية لفهم أثر أنشطتها واستخدام الدروس المستفادة من قياس نتائج عملها في تعزيز عملياتها. ومن أجل تدعيم قدرتها على القيام بذلك، شرعت المؤسسة في اختبار وتطبيق عدد إضافي من أدوات الرصد ونهج التقييم.

وستسهم هذه الجهود في تحقيق هدفين رئيسيين للبنك الدولي — وهما إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك. وواصلت المؤسسة العمل عن كثب مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، وتقود حالياً جهداً جماعياً يهدف إلى وضع مجموعة متناغمة من المؤشرات الأساسية لرصد النتائج التنموية لعمليات الاستثمار.

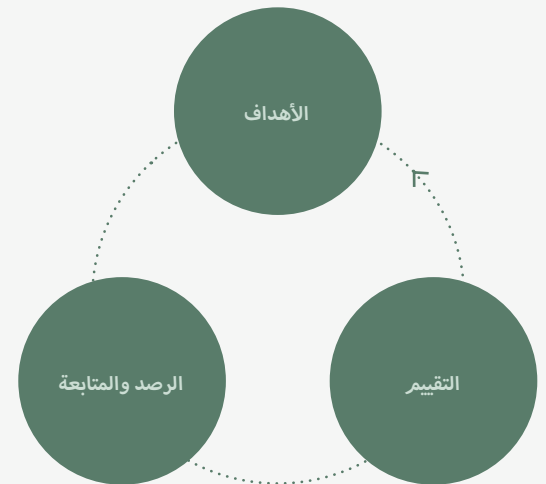
وقد تعزز التعاون بين مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي في أعقاب تدشين المؤسسة دراسة عن خلق الوظائف (انظر الصفحة 43 للمزيد من التفاصيل).

ووافقت نحو 30 مؤسسة أخرى على التعاون مع المؤسسة للمساعدة في زيادة عدد الوظائف المتاحة وتحسين نوعيتها. وتعمل المؤسسة حالياً على تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة.

يُعد قياس نتائج عمل مؤسسة التمويل الدولية أمراً بالغ الأهمية في فهم مدى سلامة عمل إستراتيجيتها — وما إذا كانت أنشطتها تصل إلى الناس والأسواق التي تكون في أشد الحاجة إلى مساعدتها.

ويبرز نظام قياس النتائج بالمؤسسة ثلاثة مكونات مترابطة يعزز بعضها بعضاً: أهداف المؤسسة الإنمائية، ونظام رصد لقياس النتائج التنموية، وتقييمات منهجية لأثر استثمارات المؤسسة وعملها الاستشاري.

وبالإضافة إلى النتائج التنموية المباشرة، تسعى المؤسسة كذلك إلى تتبع ”الآثار الإضافية additionality“ لعملها — أي المزايا والمنافع المميزة التي تنشأ نتيجة لمشاركتها في أي مشروع.



الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية

- 1: الصناعات الزراعية
زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها
- 2: الصحة والتعليم
تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم
- 3: الخدمات المالية
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية للأفراد ومنشآت التمويل الأصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المتعاملة مع المؤسسة
- 4: البنية التحتية
زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها
- 5: النمو الاقتصادي
زيادة القيمة المضافة من جانب المتعاملين مع المؤسسة في اقتصادات بلدانهم
- 6: تغير المناخ
تقليل الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري

تجري المؤسسة
في أي وقت من
الأوقات أكثر من

20

عملية تقييم تغطي
كلا من الاستثمارات
والخدمات
الاستشارية.

رصد النتائج وتتبّعها

تستخدم المؤسسة نظامها الخاص بتتبع النتائج الإنمائية (DOTS) لرصد النتائج التنموية لاستثماراتها وخدماتها الاستشارية.

وبالنسبة لخدمات الاستثمار، يغطي نظام تتبع النتائج الإنمائية — بعد بعض الاستعدادات والاستثناءات — 1727 شركة قيد الإشراف. ويركز هذا التقرير على 716 عملية استثمار من بين حوالي 780 عملية تمت الموافقة عليها بين عامي 2004 و 2009 والتي بلغت من النضج والملاءمة درجة تُمكن المؤسسة من تصنيفها. وتعكس التقديرات التصنيفية للسنة المالية 2013 بيانات المتعاملين مع المؤسسة ومستوى أدائهم في عام 2012، ويجري سنوياً تحريك مجموعة عمليات الاستثمار التي يغطيها التقرير إلى الأمام بواقع عام واحد. ويتناول هذا التقرير أيضاً نطاق التغطية الحالية لجميع عمليات الاستثمار الجارية في حافظتها. وتقيس مؤشرات التغطية عدد الأشخاص الذين يصل إليهم المتعاملون مع المؤسسة — أو المنافع المالية التي تعود على بعض الأطراف المعنية، بغض النظر عن حجم استثماراتهم.

ولا يرصد نظام تتبع النتائج الإنمائية في العادة بعض المشاريع، بما في ذلك المشاريع التي تُعتبر توسعا في مشاريع قائمة بالفعل، والمشاريع المنبثقة عن مشاريع أخرى، وبعض الأدوات المالية، مثل الاكتتابات الداخلية (rights issues).

وبالنسبة للخدمات الاستشارية، فإن نظام تتبع النتائج الإنمائية يغطي جميع المشاريع الجارية أو المنجزة أو المتوقفة التي تعود إلى السنة المالية 2006. وتمثل التقديرات التصنيفية للسنة المالية 2013 استعراضا يشمل 149 تقريراً من تقارير الإنجاز التي تم رفعها في عام 2012، ويمكن تقييم 124 تقريراً منها. ويستند المتوسط المتحرك إلى استعراض 494 تقريراً من تقارير الإنجاز التي تم رفعها في السنوات الميلاية 2010-2012، وجرى تقييم 396 تقريراً منها.

وجرى استبعاد المشاريع الاستشارية التي لم يمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية من هذا التحليل نظراً لأنها لم تكن تنطوي على تعامل مباشر مع المتعاملين، أو نظراً لعدم تحقق نواتجها وأثرها حتى تاريخ الاستعراض.

وستواصل المؤسسة رفع تقاريرٍ عن النتائج التنموية لكامل حافظة أنشطتها وعملياتها، وتكلفت شركة خارجية لمراجعتها والتأكد على سلامتها.

تقييم النتائج

جرى دمج عملية التقييم في نظام قياس النتائج بالمؤسسة منذ عام 2005، عندما بدأت المؤسسة لأول مرة العمل مع جهات تقييم خارجية لاستخلاص الدروس المفيدة وإصدار تقييمات موضوعية ومحايدة عن فاعليتها الإنمائية. ومن خلال كشف عوامل النجاح أو الفشل، فإن عمليات التقييم تساعد المؤسسة على فهم ما تحتاج إليه بالضبط لتحقيق رسالتها.

وقد شهد استثمار المؤسسة في مجال التقييم نمواً سريعاً. وتجرى المؤسسة في أي وقت من الأوقات أكثر من 20 عملية تقييم تغطي كلا من الاستثمارات والخدمات الاستشارية. وتجرى المؤسسة تقييمات على مستوى المشاريع والبرامج أو محاور التركيز، وكذلك على مستوى التسهيلات التي يمولها المانحون، والبلدان، والمناطق.

وينصب تركيز إستراتيجية التقييم بالمؤسسة على تعظيم فرص التعلم، ولها أربعة أهداف رئيسية، هي: (1) تحديد الأثر الإنمائي للمؤسسة على نحو يتسم بالمصداقية؛ (2) تعلم كيفية تعظيم فاعلية الإجراءات التدخلية للمؤسسة؛ (3) تقديم معلومات مفيدة حول أنشطة الأعمال للمتعاملين مع المؤسسة وشركائها؛ (4) تبادل المعارف مع الغير خارج المؤسسة.

وتحدد هذه الأهداف الإستراتيجية شكل تقييم المؤسسة لبرنامج عملها. ويجري اختبار حافظة عمليات التقييم بالمؤسسة بغرض: معالجة الفجوات المعرفية، واستخلاص الدروس المستفادة من المبادرات الناجحة وغير الناجحة، وتقييم العمليات التي لم يسبق تقييمها، وتقديم خدمات التقييم للجهات المتعاملة المهمة. وتركز الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة الاهتمام، على وجه الخصوص، على آثار عملها على جهود الحد من الفقر وخلق فرص العمل - وهي آثار يتعذر في العادة تحديدها من خلال عملية الرصد وحدها.

كيف ترصد مؤسسة التمويل الدولية نتائج أنشطتها

يتيح نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS) إمكانية تتبع آنية لنتائج التنمية طوال مراحل دورة المشروع. ويحدد المعنيون من جهاز موظفي المؤسسة مؤشرات ملائمة ويمكن التحقق منها لها خطوط أساس وأهداف عند بداية أي مشروع، ويقومون بتتبع التقدم المحرز على مدار مرحلة الإشراف؛ مما يسمح بإتاحة تعليقات وملاحظات تقييمية آنية للعمليات حتى تاريخ إقفال المشروع. ويعرض هذا التقرير درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية — النسبة المئوية للمشاريع التي حصلت على تقدير تصنيفي مرتفع (في النصف الأعلى من سلم التصنيف) بالنسبة للمؤسسة بوجه عام، وحسب المناطق وفئات الصناعات ومجالات العمل.

وتستند التقديرات التصنيفية إلى التقييمات النوعية التي تقدمها فرق المشاريع. وتقوم إدارة الأثر الإنمائي بمراجعتها مركزياً، بدعم من نظام آلي من العلامات التحذيرية يساعد في تحديد أية انحرافات عن التقديرات التصنيفية المطلوبة.

وبالنسبة للخدمات الاستثمارية، تشكل درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية عموماً مزيجاً مركباً من أربع فئات للأداء (الأداء المالي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي، والآثار الأوسع نطاقاً لتنمية القطاع الخاص). ويستند الوزن الترجيحي لكل مجال إلى معلومات من المؤشرات القياسية الخاصة بكل صناعة، عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالمعايير المرجعية المطلقة. وينبغي لكي يتمكن أي مشروع من الحصول على تقدير تصنيفي مرتفع أن يسهم إيجابياً في جهود التنمية في البلد المضيف.

وقد استبعدت المؤسسة هذه السنة المتعاملين معها في مجال تمويل التجارة من الوزن الترجيحي وذلك لضمان اتساق المنهجية المستخدمة في حساب الدرجات المرجحة وغير المرجحة. ولذلك، أعادت صياغة درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة المبينة في الصفحة 29.

وبالنسبة للخدمات الاستشارية، تشكل درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية العامة أو الترتيب التصنيفي للفاعلية الإنمائية مزيجاً مركباً من مدى أهميتها الاستراتيجية ومستوى كفاءتها وفعاليتها بوجه عام (وفقاً لمخرجات المشروع ونواتجه وأثره). وعند إتمام المشروع، تُقارن النتائج المرجوة مع النتائج التي تم إنجازها.

وتُعتبر درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية جزءاً من بطاقة تقييم أداء المؤسسة، وتصب في بطاقات تقييم الإدارات والحوافز المقدمة للموظفين.

وتكمل إستراتيجية التقييم الجديدة عمل مجموعة التقييم المستقلة (انظر الصفحة 92) — التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس إدارة المؤسسة وهي مكلفة بتقديم تقييماتها الذاتية والدروس المستفادة من الخبرة العملية. وتتضمن تقييمات مجموعة التقييم المستقلة النتائج التي تخلص إليها في عمليات الرصد والتقييم الخاصة بالمؤسسة. ويعمل موظفو التقييم بالمؤسسة عن كُتب مع مجموعة التقييم المستقلة لمناقشة برامج العمل، وتبادل المعارف، وتحقيق التوافق بين جهودهما، متى أمكن ذلك.

نتائج الاستثمارات

على مدى السنوات الخمس الماضية، اتسمت التقديرات التصنيفية لنظام تتبّع النواتج الإنمائية بالثبات والاستقرار بصفة عامة، وظلت في نطاق خمس نقاط مئوية. وفي السنة المالية 2013، واصلت النتائج التنموية الخاصة بخدمات الاستثمار لمؤسسة التمويل الدولية تجاوز هدفها طويل الأمد والبالغ 65 في المائة، مع حصول 66 في المائة من المتعاملين مع استثمارات المؤسسة على تقدير مرتفع.

وواصل المتعاملون مع المؤسسة في مختلف أنحاء العالم توسيع نطاق تغطيتهم وأنشطتهم الإنمائية. ففي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ارتفع عدد القروض المقدمة إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة حوالي 110 في المائة ليصل إلى 14.4 مليون قرض. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفع عدد المزارعين المستفيدين حوالي 80 في المائة ليصل إلى أكثر من 675 ألفاً. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد ارتفع عدد المرضى المستفيدين حوالي 61 في المائة ليصل إلى 3.5 مليون. وفي الوقت نفسه،

وفر المتعاملون مع المؤسسة في منطقة جنوب آسيا 120 مليون توصيلة هاتف، ويشكل ذلك 63 في المائة من إجمالي عدد توصيلات الهاتف التي أفاد بها المتعاملون.

وعلى صعيد المناطق، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أقوى أداء للمؤسسة، حيث ارتفعت نسبة المتعاملين مع المؤسسة الذين حصلوا على تقدير مرتفع نقطتين مئويتين لتصل إلى 74 في المائة. وعكس هذا التقدم تحسن أداء المتعاملين مع المؤسسة في كولومبيا والمكسيك وبيرو. كما عكس تحسن أداء عمليات الأسواق المالية، وكذلك قوة أداء المتعاملين في الصناديق الاستثمار ومشاريع البنية التحتية — وخاصة قطاعي الكهرباء والنقل — وخدمات المستهلكين والخدمات الاجتماعية (وخاصة الصحة والتعليم).

وأظهر المتعاملون مع المؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً تحسناً في النتائج المتحققة، حيث حازت 65 في المائة من عمليات الاستثمار على تقدير مرتفع — وهي زيادة قدرها 5 نقاط عن السنة السابقة. وعكست هذه الزيادة تحسن النتائج في الأسواق المالية، وخاصة في مصر. وقد ارتفعت التقديرات التصنيفية أيضاً نتيجة للنتائج الإيجابية في قطاع الرعاية الصحية.

وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ارتفعت نسبة المتعاملين الذين حازوا على تقدير مرتفع إلى 64 في المائة مقابل 61 في المائة — ويرجع ذلك على نحو رئيسي إلى قوة أداء المتعاملين في قطاعي البنية التحتية وصناديق الاستثمار في روسيا، ونتيجة لاستمرار تحسن نتائج شركات الصناعات التحويلية المتعاملة مع المؤسسة في تركيا.

وضعت تقديرات المؤسسة التصنيفية في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا. ففي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حاز 70 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع، ويمثل ذلك تراجعاً نسبته 10 نقاط عن السنة السابقة. وعكس هذا التراجع تدهور

أداء شركات الصناعات التحويلية — وخاصة في الصين، حيث أدى تباطؤ معدلات النمو إلى تضيق هوامش الأرباح. وعكس ذلك أيضا ضعف أداء الشركات المتعاملة مع المؤسسة في الأسواق المالية، وتحديدًا في إندونيسيا. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حاز 61 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع — وهو تراجع نسبته 3 نقاط عكس تدهور أداء الشركات والجهات المتعاملة مع المؤسسة في غانا وتنزانيا والكاميرون. أما المتعاملون في قطاع صناديق الاستثمار فقد أظهروا تحسنا في النتائج المتحققة على الرغم من تراجع التقييمات في قطاع الصناعات الزراعية والغابات. وفي منطقة جنوب آسيا، حاز 60 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع في السنة المالية 2013 نزولا من 73 في المائة في السنة المالية 2012. وعكس هذا التراجع ضعف أداء الشركات الهندية التي تشكل معاً حوالي 90 في المائة من حافظة العمليات التي تم تقييمها في بلدان المنطقة. وعلى مستوى الصناعات، تحسنت التقييمات التصنيفية للمتعاملين مع المؤسسة في قطاع صناديق الاستثمارات، كما واصلت تحسنها في الأسواق المالية، وتراجعت في جميع القطاعات الأخرى. ومع ذلك، ظل الأثر الإنمائي للمتعاملين مع المؤسسة كبيرا (انظر الصفحة 86).

وحقق قطاع صناديق الاستثمار أفضل أداء له حيث حاز 79 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع — وذلك بفضل تحسن أداء عمليات الاستثمارات الجديدة والقائمة، وخاصة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. واتسم أداء عمليات الاستثمار في قطاع الأسواق المالية بالاستقرار — حيث حاز 70 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع. وفي قطاع البنية التحتية، انخفضت نسبة المشاريع التي حازت على تقدير مرتفع ثلاث نقاط لتصل إلى 73 في المائة، ويرجع ذلك على نحو رئيسي إلى ضعف أداء الشركات المتعاملة مع المؤسسة في قطاعات التخزين والشحن والخدمات اللوجستية. ورغم ذلك، استمرت

حقق قطاع صناديق الاستثمار أفضل أداء له حيث حاز

79%

من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع — وذلك بفضل تحسن أداء عمليات الاستثمارات الجديدة والقائمة، وخاصة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية لهذا القطاع أعلى من المتوسط العام للمؤسسة. وفي قطاع الصناعات الزراعية والغابات، حاز 68 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع — وهو تراجع نسبته 4 نقاط عن السنة المالية 2012، ويرجع السبب فيه بدرجة كبيرة إلى تدهور تقييمات المتعاملين مع المؤسسة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. وفي قطاع النفط والغاز والتعدين، حاز 64 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع انخفاضا من 69 في المائة في السنة المالية 2012. وشكل خروج بعض المتعاملين من ذوي الأداء المرتفع من نطاق التقرير السبب الرئيسي للتراجع هذا العام، في حين استمر هذا القطاع يعاني من نتائج الأوضاع السياسية المجهولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن المصاعب التجارية التي يواجهها بعض المتعاملين في منطقة أمريكا اللاتينية. وفي قطاع المستهلكين والخدمات الاجتماعية، انخفضت النسبة المئوية للاستثمارات التي حازت على تقدير مرتفع من 57 في المائة إلى 56 في المائة، وذلك وسط تدهور في قطاع السياحة ومنطقة شرق آسيا. كما تراجعت نسبة المتعاملين مع المؤسسة الذين حازوا على تقدير مرتفع في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا نقطة واحدة لتصل إلى 55 في المائة. وعادة ما يكون المتعاملون مع المؤسسة في هذا القطاع شركات جديدة، ومن ثم فإن احتمالات نجاحها تكون أقل بشكل عام. وفي قطاع الصناعات التحويلية، حاز 49 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع — وهو تراجع نسبته 14 نقطة عن السنة السابقة. وتراجع مستوى الأداء في جميع المناطق، وكان أكبر تراجع بين الشركات والجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا.

في المناطق الريفية؛ وقدمت خدمات بناء القدرات لنحو 350 ألف شخص (76 في المائة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية)، بما في ذلك للمزارعين ورواد مشاريع الأعمال ومديري منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

« ساعدت مؤسسة التمويل الدولية حكومات 43 بلدا على تبني 76 إصلاحا في مجال مناخ الاستثمار (55 إصلاحا في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك 26 إصلاحا في بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات).

« قدمت مؤسسة التمويل الدولية مساندة للحكومات للقيام بإصلاحات على مستوى الصناعات وتشجيع الاستثمار، وساهم ذلك في تعبئة استثمارات جديدة قدرها 750 مليون دولار.

« ساعدت مؤسسة التمويل الدولية الشركات على تحسين ممارسات حوكمتها، وساهم ذلك في تعبئة تمويل إضافي قدره 200 مليون دولار، 150 مليونا منها من المؤسسة.

« عملت مؤسسة التمويل الدولية، من خلال وحدة الخدمات الاستثمارية التابعة لها، مع 149 مؤسسة وساطة مالية قدمت أكثر من 14.2 مليون من قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (15 في المائة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ليصل إجماليها إلى نحو 103 مليارات دولار؛ وعملت المؤسسة أيضا مع 20 مؤسسة وساطة مالية قدمت 207 آلاف قرض تمويل عقاري، بإجمالي يزيد على 7.3 مليار دولار.

« ساعدت مؤسسة التمويل الدولية على تحسين البنية التحتية للأسواق المالية من خلال العمل مع سجلات الضمانات العينية المنقولة، مما ساعد أكثر من 40 ألف مؤسسة أعمال صغيرة ومتوسطة على الحصول على 4.5 مليار دولار من التمويل بضمان عقارات منقولة، وساعد في إنشاء وتقوية أو ترخيص أربع شركات للاستعلام الائتماني.

« ساعدت مؤسسة التمويل الدولية الشركات على تفادي حوالي 3.7 مليون طن متري سنويا من انبعاثات الغازات المُسبِّبة للاحتباس الحراري (يستند حساب الكمية إلى منهجيات مطبقة قبل اعتماد منهجية قياسية عام 2012).

نتائج مشاريع الخدمات الاستشارية

بلغت التقديرات التصنيفية للفاعلية الإنمائية ورضا المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية مستوى قياسيا بالنسبة للخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة في السنة المالية 2013. فقد ارتفعت تقديرات الفاعلية الإنمائية للسنة الرابعة على التوالي، وحصل 76 في المائة من مشاريع الخدمات الاستشارية وعددها 124 مشروعا — التي أُقفلت في هذه السنة والتي يمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية — على تقدير مرتفع. ويمكن تقييم النواتج لهذه المشاريع الاستشارية جميعا، كما يمكن تقييم الأثر لنسبة 73 في المائة منها.

وتحسنت التقديرات التصنيفية للعمليات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، حيث قفزت إلى 78 في المائة في السنة المالية 2013 مقابل 74 في المائة في السنة المالية 2012. وأفاد 90 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة عن رضاهم عن الخدمات الاستشارية التي قدمتها في السنة المالية 2013. وبغرض زيادة الأثر الإنمائي للمؤسسة، تطبق وحدة الخدمات الاستشارية نُهجًا برامجية تسخر إسهامات المجالات الأربعة لعمل المؤسسة الاستشاري: القدرة على الحصول على التمويل، ومناخ الاستثمار، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والأعمال المستدامة. وفيما يلي بعض أبرز ملامح أنشطة الخدمات الاستشارية في عام 2012:

« ساعدت مؤسسة التمويل الدولية الحكومات على إبرام تسعة عقود شراكات بين القطاعين العام والخاص (سته في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وإحدى الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات) يُتوقع أن تؤدي إلى تحسين توفر البنية التحتية والخدمات الصحية لأكثر من 3 ملايين شخص (1.7 مليون شخص في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات)، وتعبئة 750 مليون دولار من استثمارات القطاع الخاص.

« ساعدت مؤسسة التمويل الدولية 3 ملايين شخص في الحصول على خدمات الإنارة من خارج الشبكة العامة للكهرباء؛ كما ساعدت 1.3 مليون شخص في الحصول على هواتف

التعلم من عملنا في البلدان المتأثرة بالصراعات

لتعظيم فرص التعلم، تجري مؤسسة التمويل الدولية بإطراد تقييمات لعملها على مستوى العالم والمناطق والبرامج ومحاور التركيز، كما تجري تقييمات تفصيلية لعملياتها، بالإضافة إلى تقييمات مشاريع منفردة.

وقد أتمت شركة استشارية خارجية مؤخرا استعراض منتصف المدة لبرنامج المؤسسة في الدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا (CASA)، الذي دشنته المؤسسة عام 2008 بغرض تعزيز تقديم خدماتها الاستشارية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويعمل هذا البرنامج حاليا في ثمانية بلدان هي: بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيينيا وليبيريا وسيراليون وجنوب السودان.

ووجد الاستعراض أن تركيز برنامج المؤسسة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات على تنمية القطاع الخاص يعالج أحد أهم التحديات القائمة في مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات. ووفقا للمعلومات التقييمية التي قدمها أصحاب المصلحة المباشرة، لا تنص أي جهة أخرى لتنمية القطاع الخاص في هذه البلدان على النحو الشامل الذي تقوم به المؤسسة من خلال هذا البرنامج.

ويشجع برنامج المؤسسة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات تنمية القطاع الخاص بوحدة من ثلاث طرق: أولا، يسهل تنسيق مشاريع الخدمات الاستشارية وتصميمها بما يلائم احتياجات كل منها؛ ثانيا، يتيح الموارد المالية اللازمة لمساندة تنفيذ المشاريع؛ وثالثا، يشجع إدارة المعرفة، بما في ذلك نشر ما يتوفر لدى المؤسسة من أدوات ودروس مستفادة وأفضل الممارسات.

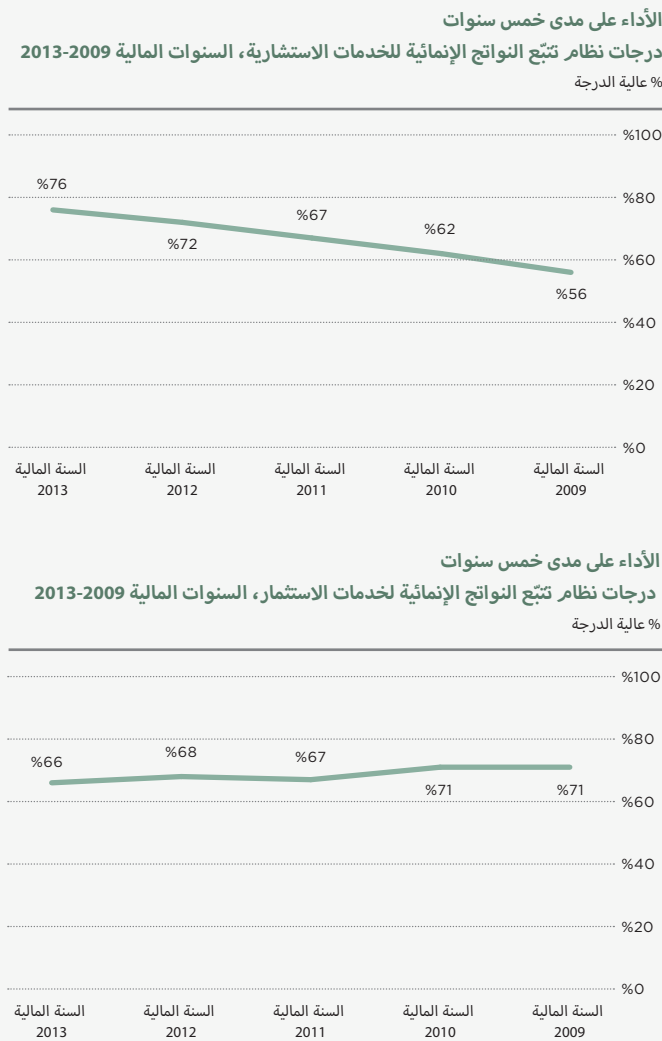
وبناء على هذا الاستعراض، أوصت الشركة الاستشارية أن تبني المؤسسة على النجاح الذي حققه البرنامج، وذلك من خلال تجاوز النهج القطري والاستفادة من نقاط القوة المميزة للمجالات الأربعة لعملها الاستشاري: القدرة على الحصول على التمويل، ومناخ الاستثمار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والخدمات الاستشارية المستدامة. ومن شأن نهج كهذا أن يساعد في بناء العلاقات الأساسية وتعزيز فاعلية برنامج المؤسسة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في أفريقيا.

وأوصت الشركة أيضا أن تقوم المؤسسة بتوسيع نطاق هذا البرنامج عبر إنشاء برامج مماثلة في بلدان جديدة، والدعوة لتبني هذا النموذج على نطاق أوسع في مجموعة البنك الدولي. وقد أيد جهاز الإدارة العليا بالمؤسسة توسيع نطاق البرنامج إلى 18 بلدا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ويقوم حاليا بتنفيذ توصيات أخرى.

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية			
الهدف	المستهدف في السنة المالية 2013	الارتباطات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للمؤسسة في السنة المالية 2013	نسبة الأهداف المُتحققة
زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها	إفادة 1 مليون شخص	760000 شخص	76%
تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم	إفادة 4.22 مليون شخص	7.06 مليون شخص	167%
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لعملاء مؤسسات التمويل الأصغر	إفادة 28.05 مليون شخص	41.25 مليون شخص	147%
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لعملاء مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة	إفادة 1.15 مليون شخص	1.04 مليون شخص	90%
زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها	إفادة 19.75 مليون شخص	36.74 مليون شخص	186%
تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري	خفضها بواقع 4.90 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	6.20 مليون طن متري	127%

فئات أداء نظام تتبّع النواتج الإنمائية: الخدمات الاستثمارية		
فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقوّمة على أساس الأهداف
الأداء المالي	العائد على جهات التمويل، مثلاً، أن يكون العائد المالي عند المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال أو يزيد	العائد على رأس المال المستثمر، والعائد على أسهم رأس المال (حقوق الملكية)، والمشروع المنفذ في الوقت المحدد وحسب الميزانية المخططة
الأداء الاقتصادي	العائد على المجتمع، مثلاً، أن يكون العائد الاقتصادي عند مستوى 10 في المائة أو أعلى، أو المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال	العائد الاقتصادي على رأس المال المستثمر، وعدد توصيلات الخدمات الأساسية، والقروض الممنوحة إلى مؤسسات أعمال صغيرة، والحاصلون على فرص عمل، ومدفوعات الضرائب
الأداء البيئي والاجتماعي	المشروع يفي بمعايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية	أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية، ومستويات الانبعاثات أو النفايات السائلة، وبرامج تنمية المجتمعات المحلية
الأثر الإنمائي للقطاع الخاص	مشروع يسهم في تحسين القطاع الخاص بما يتجاوز الشركة المالكة للمشروع	الأثر الإيجابي (الشركات الأخرى التي تقوم بمحاكاة نهج أو أداة أو خدمة جديدة)، والروابط إلى الشركات الأخرى التابعة للقطاع الخاص، وتحسينات حوكمة الشركات

فئات أداء نظام تتبّع النواتج الإنمائية: الخدمات الاستشارية		
فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقوّمة على أساس الأهداف
الأهمية الاستراتيجية	الأثر المحتمل على الاقتصاد المحلي والإقليمي والوطني	إسهامات المتعاملين مع المؤسسة والاتساق مع الإستراتيجية القطرية
الكفاءة	العائد على الاستثمار في عمليات الخدمات الاستشارية	نسب المنافع إلى التكاليف والمشاريع المنفّذة في الوقت المحدد وحسب الميزانية
الفاعلية	المخرجات، والنواتج، والآثار. يسهم المشروع في إدخال تحسينات على الجهة المتعاملة مع المؤسسة والمنتفعين والقطاع الخاص الأوسع نطاقاً	تحسينات في العمليات، وتعزيز الاستثمارات، وزيادة إيرادات المنتفعين، وتحقيق وفورات في التكلفة نتيجة لإصلاحات السياسات



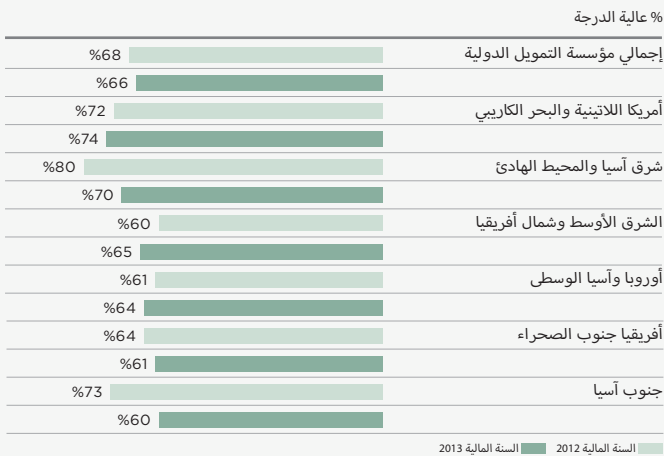
نطاق التغطية الإنمائية للشركات المتعاملة مع المؤسسة

الحافظة السنة الميلادية	الحافظة السنة الميلادية
2012	2011
الاستثمارات	
التوظيف (ملايين فرص العمل) ¹	2.5
2.7	
قروض التمويل الأصغر²	
العدد (بالمليون)	19.7
22.0	
ال مبلغ (بمليارات الدولارات)	19.84
24.03	
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة²	
العدد (بالمليون)	3.3
5.8	
ال مبلغ (بمليارات الدولارات)	181.25
241.30	
عدد المشتركين المنتفعين بالخدمات	
توليد الكهرباء (بالمليون) ³	47.0
52.2	
توزيع الكهرباء (بالمليون)	49.2
45.7	
توزيع المياه (بالمليون) ⁴	38.7
42.1	
توزيع الغاز (بالمليون) ⁵	22.4
33.8	
مجموع توصيلات الهاتف (بالمليون) ⁶	172.2
192.0	
عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم (بالمليون) ⁷	13.0
17.2	
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (بالمليون)	0.9
1.0	
عدد المزارعين الذين تم الوصول إليهم (بالمليون)	3.3
3.1	
مدفوعات للموردين والحكومة	
مشتريات محلية من السلع والخدمات (مليارات الدولارات)	49.84
46.19	
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (مليارات الدولارات)	21.73
27.00	

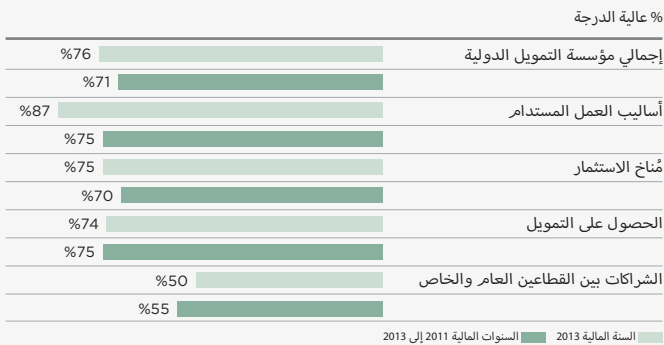
تمثل هذه الأرقام نطاق تغطية المتعاملين مع المؤسسة في نهاية السنتين الميلاديتين 2011 و 2012. لا تتطابق البيانات الخاصة بحافظة المؤسسة في السنتين الميلاديتين 2011 و 2012 تطابقاً تاماً نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وفي العديد من الحالات، تعكس النتائج أيضاً مساهمات من الخدمات الاستشارية للمؤسسة.

- أرقام الحوافظ الخاصة بالعمالة تشمل الوظائف التي أتاحها الصناديق.
- تمثل أرقام نطاق تغطية الحافظة: حافظة القروض غير المسددة فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة للمتعاملين مع المؤسسة حتى نهاية السنتين الميلاديتين 2011 و 2012 بالنسبة للمؤسسات المالية/المشاريع التي تخدم مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد طُلب من 268 و 285 من المتعاملين مع المؤسسة رفع تقارير عن حوافظ قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر في نهاية العام في السنتين الميلاديتين 2011 و 2012 على التوالي. وقام 252 من بين 269 متعاملاً بذلك بالنسبة للسنتين الميلاديتين 2011 و 2012 على التوالي. وقد تم استنباط البيانات الناقصة.
- تم تنقيح إجمالي عدد المستهلكين للكهرباء المولدة في السنة الميلادية 2011 نتيجة لإعادة بيان قيمة إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.
- تم تنقيح إجمالي عدد المستهلكين للمياه الموزعة في السنة الميلادية 2011 نتيجة لإعادة بيان قيمة إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.
- أضاف أحد المتعاملين مع المؤسسة في شرق آسيا والمحيط الهادئ حوالي 31.14 مليون مشترك مستفيد من توزيع الغاز في السنة الميلادية 2012.
- أضافت إحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة جنوب آسيا 112.7 مليون توصيلة هاتف في السنة الميلادية 2012.
- تم تنقيح إجمالي عدد المرضى المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية في السنة الميلادية 2011 نتيجة لإعادة بيان قيمة إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى.

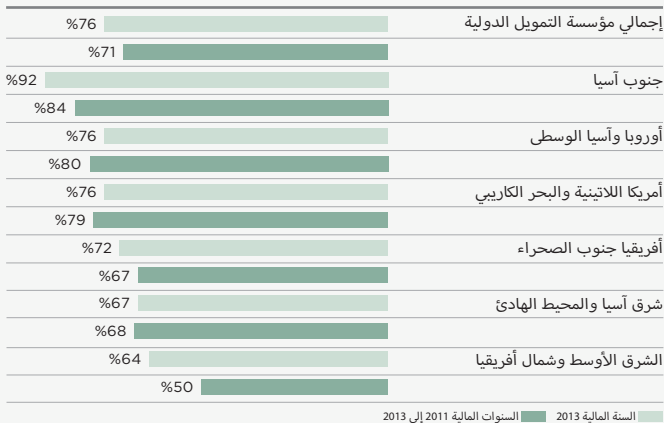
درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب المناطق، السنة المالية 2012 مقابل السنة المالية 2013



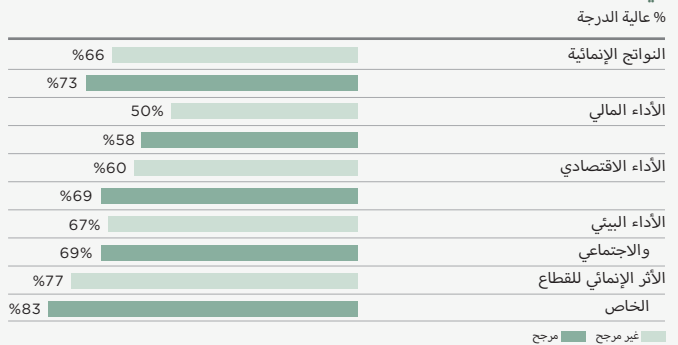
درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات العمل



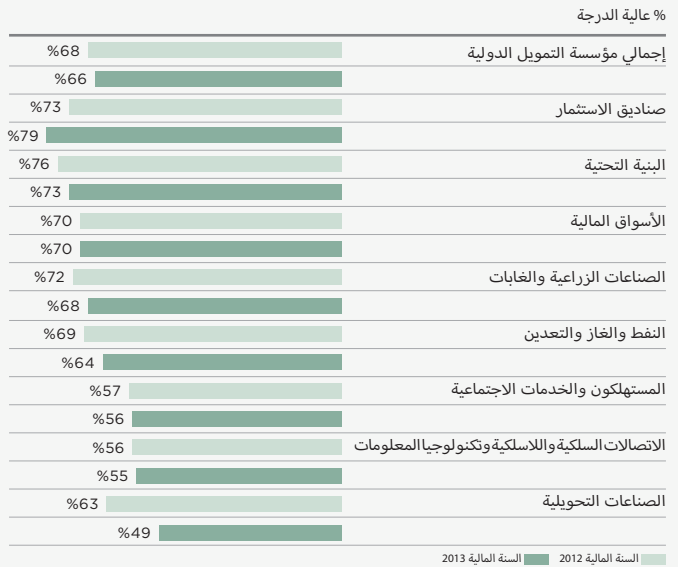
درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب المناطق



درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب مجالات الأداء في السنة المالية 2013



درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب الصناعات، السنة المالية 2012 مقابل السنة المالية 2013



جهاز موظفي المؤسسة

أين تعمل مؤسسة التمويل الدولية		
المكان	السنة المالية 2005	السنة المالية 2013
واشنطن العاصمة	1350 (55%)	1737 (43%)
المكاتب الميدانية	1083 (45%)	2278 (57%)
مجموع جهاز موظفي المؤسسة	2433	4015
المنشأ الوطني (لجميع الموظفين المتفرغين)		
المنشأ الوطني	السنة المالية 2005	السنة المالية 2013
بلدان متقدمة	1004 (41%)	1502 (37%)
بلدان نامية	1429 (59%)	2513 (63%)
المجموع	2433	4015
المنشأ الوطني لكافة الموظفين من مستوى متخصص فما فوق		
الأصل الوطني	السنة المالية 2005	السنة المالية 2013
بلدان متقدمة	690 (50%)	1163 (44%)
بلدان نامية	682 (50%)	1462 (56%)
المجموع	1372	2625
توزع كافة الموظفين المتفرغين حسب نوع الجنس		
نوع الجنس	السنة المالية 2005	السنة المالية 2013
الموظفون	1194 (49%)	1880 (47%)
الموظفات	1239 (51%)	2135 (53%)
المجموع	2433	4015
توزع كافة الموظفين من مستوى متخصص فما فوق حسب نوع الجنس		
نوع الجنس	السنة المالية 2005	السنة المالية 2013
الموظفون	911 (66%)	1507 (57%)
الموظفات	461 (34%)	1118 (43%)
المجموع	1372	2625

توظف مؤسسة التمويل الدولية جهاز موظفين متنوعين، وهم يمثلون أكثر أصولها أهمية. ويتيح جهاز موظفي المؤسسة، الذين يمثلون أكثر من 140 بلداً، حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للمتعاملين معها على الصعيد المحلي. تنتشر مكاتب المؤسسة في 109 مدن تقع في 99 بلداً؛ وأكثر من نصف موظفيها — أي 57 في المائة — يعملون من مكاتب ميدانية، وهي نسبة متزايدة تعكس التزام المؤسسة بتطبيق اللامركزية. ويأتي معظم جهاز موظفي المؤسسة أيضاً من البلدان النامية، حيث يشكلون 63 في المائة إجمالاً، وهو تنوع من شأنه إثراء منظورها وتعزيز تركيزها على المجالات التي يمكن فيها لتنمية القطاع الخاص أن تحدث أكبر أثر إنمائي.

يمثل جهاز موظفي المؤسسة أكثر من

140

بلداً.

63%

منهم من البلدان النامية.

57%

يعملون من مكاتب ميدانية.

المكافآت

تعتبر الإرشادات الخاصة بمستحقات موظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من إطار مجموعة البنك الدولي. وتعتبر تنافسية المستحقات على الصعيد الدولي ضرورة كي تتمكن المؤسسة من اجتذاب جهاز موظفين متنوع ومؤهل والاحتفاظ به؛ فهيكّل رواتب مجموعة البنك الدولي الخاص بالموظفين الذين يتم تعيينهم في مقر المؤسسة في واشنطن العاصمة يتحدّد بالرجوع إلى السوق الأمريكية، وهو دائماً مغرٍ على الصعيد العالمي. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في البلدان خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما تحددها استقصاءات مستقلة للأسواق المحلية. وبناءً على وضع مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف، يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد الضرائب.

برامج الأجور المتغيرة

يتألف برنامج الأجور المتغيرة بمؤسسة التمويل الدولية من عدة مكونات، منها المكافآت التقديرية ومكافآت الأداء السنوية وطويلة الأمد التي تدعم ثقافة المؤسسة القائمة على الأداء الرفيع. وتهدف هذه المكافآت إلى تشجيع العمل الجماعي وروح الفريق، وإثابة الأداء الأفضل، ودعم الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة، مثل مشاريع المؤسسة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

برامج المزايا

تقدم مؤسسة التمويل الدولية حزمة من المزايا التنافسية، بما في ذلك التأمين الصحي وخطة التقاعد؛ فموظفو المؤسسة في المقر الرئيسي في واشنطن تغطيهم شركة Aetna، التي تم التعاقد معها من خلال عملية توريد تنافسية مفتوحة. وتغطي الموظفين الآخرين شركة Vanbreda، وهي شركة رعاية صحية دولية. وتكاليف التأمين الطبي مشتركة بين المؤسسة والموظفين — بواقع 75 في المائة تتحملها المؤسسة و 25 في المائة يتحملها الموظف. وتُعتبر خطة التقاعد الخاصة بموظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من خطة مجموعة البنك الدولي التي تستند إلى مكونين من المزايا: أولاً، سنوات الخدمة والراتب والعمر عند التقاعد؛ ثانياً، خطة ادخار نقدية تشمل اشتراكاً إلزامياً بنسبة 5 في المائة من الراتب، تضيف إليه المؤسسة نسبة 10 في المائة سنوياً. وتشمل مزايا المعاش التقاعدي الموروثة من خطط المعاشات التقاعدية السابقة في مجموعة البنك الدولي منحة نهاية الخدمة ودفعات نقدية إضافية.

هيكّل رواتب جهاز الموظفين (واشنطن، العاصمة)

في الفترة من 1 يوليو/تموز 2012 وحتى 30 يونيو/حزيران 2013، كان هيكّل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (صافي بعد الضرائب) كما يلي:

الدرجة الوظيفية	نماذج عن الوظائف والمناصب	الحد الأدنى (بالدولار)	المرجع في السوق (دولار)	الحد الأعلى (دولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا
GA	مساعد مكتبي	25100	32600	42400	0.0%	34269	19591
GB	مساعد فريق، تقني معلومات	31700	41200	57700	0.7%	41379	23657
GC	مساعد برنامج، مساعد معلوماتي	39100	50900	71300	9.2%	53698	30699
GD	مساعد برنامج أول، أخصائي معلوماتي، مساعد لشؤون الموازنة	46200	60100	84200	7.5%	66204	37849
GE	مُحلل	62100	80700	113000	9.6%	77073	44063
GF	مهني مختص	82500	107300	150200	19.8%	100089	57221
GG	مهني مختص أول	111300	144700	202500	31.4%	137075	78366
GH	مدير، رئيس مهنيين مختصين	151700	197200	254900	18.4%	188958	108027
GI	مدير، مستشار أول	202200	264500	303300	2.9%	249266	142505
GJ	نائب الرئيس	276700	310000	347100	0.4%	309632	177016
GK	مدير متتدب، نائب تنفيذي للرئيس	304000	344700	379100	0.1%	354189	195637

ملاحظة: لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك الدولي، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد الضرائب، وهو ما يعادل عادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المقارنة التي يتم قياساً عليها اشتقاق سَلَم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي. ولا تصل إلى الثلث الأعلى من سَلَم الرواتب إلا قَلّة صغيرة نسبياً.

أ. بما في ذلك التأمين الصحي وعلى الحياة ضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب.

حوكمة المؤسسة

مكان مؤسسة التمويل الدولية في مجموعة البنك الدولي

تعد مجموعة البنك الدولي مصدراً مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية. وتتمثل رسالة البنك الدولي، الذي تأسس عام 1944، في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

ومؤسسة التمويل الدولية هي واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك الدولي، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكلية مالية، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين. وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك. وفي 30 يونيو/حزيران 2013، بلغت قيمة رأس المال المدفوع المتراكم للمؤسسة الذي يحتفظ بها 184 بلداً عضواً حوالي 2.4 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه إستراتيجية المؤسسة وبرامجها وأنشطتها.

وتعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تظهر حاجة ماسة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 144 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، وقامت بتعبئة المزيد من الأموال من مصادر أخرى.

وفي إطار سعيها من أجل عالم خالٍ من الفقر، تتعاون المؤسسة عن كثب مع الأعضاء الآخرين من مجموعة البنك، وهم:

« البنك الدولي للإنشاء والتعمير — الذي يقدم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

« المؤسسة الدولية للتنمية — التي تقدم قروضاَ دون فوائد (تسمى اعتمادات) إلى حكومات أشد البلدان فقراً.

« الوكالة الدولية لضمان الاستثمار — التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.

« المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار — الذي يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

مجلس المؤسسة

يعتبر كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً منوياً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكون من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثلها كل منهم من رأس مال المؤسسة.

ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويتبنون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضاً رئيس المؤسسة.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها على أعلى مستوى — حسب ما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية — وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية. وتلقى جين-يونغ كاي، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية، راتباً قدره 350 ألف دولار صافي بعد خصم الضرائب. وليست هنالك حزم حوافر لجهاز الإدارة التنفيذي.

عدد البلدان الأعضاء بمؤسسة التمويل الدولية — مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

أسهم رأس المال حسب البلدان	
المجموع الكلي	%100.00
الولايات المتحدة	%23.69
اليابان	%5.87
ألمانيا	%5.36
فرنسا	%5.04
المملكة المتحدة	%5.04
كندا	%3.38
الهند	%3.38
إيطاليا	%3.38
الاتحاد الروسي	%3.38
هولندا	%2.34
174 بلداً آخر	%39.14



الصف الواقف في أقصى اليسار: رقم 5 - John Whitehead، نيوزيلندا؛ رقم 4 - Roberto B. Tan، الفلبين؛
رقم 3 - Satu Santala، فنلندا

الصف الثاني من اليسار: رقم 7 - Shaolin Yang، الصين؛ رقم 6 - Marie-Lucie Morin، كندا؛
رقم 2 - Agapito Mendes Dias، سان تومي وبرينسيبي؛ رقم 1 - ميرزا حسن، الكويت

الصف الثالث من اليسار: رقم 9 - Vadim Grishin، الاتحاد الروسي؛ رقم 8 - Gwen Hines، المملكة المتحدة؛
رقم 10 - Mukesh N. Prasad، الهند

الصف الأوسط: رقم 12 - Piero Cipollone، إيطاليا؛ رقم 14 - إبراهيم التركي، (المدير المناوب) المملكة العربية
السعودية؛ رقم 13 - عمر بوقرة، الجزائر؛ رقم 11 - Mansur Muhtar، نيجيريا

الصف الأول من اليمين: رقم 18 - Denny H. Kalyalya، زامبيا؛ رقم 19 - César Guido Forcieri، الأرجنتين؛
رقم 15 - Gino Alzetta، بلجيكا؛ رقم 16 - Hideaki Suzuki، اليابان؛ رقم 17 - Ingrid-Gabriela Hoven، ألمانيا

الصف الثاني من اليمين: رقم 20 - Juan José Bravo، المكسيك؛ رقم 21 - Sara Aviel، (المدير المناوب) الولايات المتحدة

الصف الواقف في أقصى اليمين: رقم 22 - Hervé de Villeroché، فرنسا؛ رقم 23 - Frank Heemskerk، هولندا؛
رقم 24 - Jörg Frieden، سويسرا؛ رقم 25 - Sundaran Annamalai، ماليزيا



المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

تعمل مجموعة التقييم المستقلة على استخلاص الدروس من عمليات التقييم التي تقوم بها وذلك بهدف إثراء أجندة التعلم بمؤسسة التمويل الدولية. وتهدف المجموعة التي تتمتع بالاستقلالية عن جهاز إدارة المؤسسة وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس إدارة المؤسسة إلى تدعيم أداء عمل المؤسسة وإثراء إستراتيجيتها وتوجهاتها المستقبلية.

وفي التقرير نصف السنوي لتقييم العمليات، الذي يركز على تقييم ومتابعة عمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، تشير مجموعة التقييم المستقلة إلى أن المؤسسة لديها نظام متقدم لإدارة النتائج لتجميع معلومات المشاريع الاستثمارية والاستشارية وتحليلها وتطبيقها. ووجدت مجموعة التقييم المستقلة أن المؤسسة قطعت شوطاً طويلاً ومتقدماً في إعداد وتجميع مؤشرات التنمية والإفصاح عنها واستخدامها على نحو إستراتيجي. وتستخدم بيانات نظام تتبع النواتج الإنمائية في بطاقات قياس أداء المؤسسة وإداراتها وأهدافها الإنمائية. وأتاح تقييم المجموعة معطيات مهمة لتفقيح نظام إدارة النتائج وتدعيمها.

تحققت مجموعة التقييم المستقلة من أداء 45 في المائة من مشاريع المؤسسة الاستثمارية المؤهلة و51 في المائة من المشاريع الاستشارية المؤهلة. وترفع المجموعة هذه التقديرات التصنيفية إلى المؤسسة وتُجملها

في تقييمها السنوي لنتائج وأداء مجموعة البنك الدولي. وفي آخر تقرير لها وجدت المجموعة أن النتائج الإنمائية الكلية للمؤسسة ثابتة ومستقرة نسبياً على أساس متوسط متحرك لثلاث سنوات.

وأجرت مجموعة التقييم المستقلة في هذا العام تقييماً آخر لبرنامج تمويل التجارة العالمية، وأشارت إلى أن البرنامج أحدث تحسناً كبيراً في مشاركة المؤسسة في تمويل أنشطة التجارة وكان فاعلاً في المساعدة في توسيع نطاق عرض التمويل التجاري بتخفيف المخاطر التي كانت ستؤدي إلى تثبيط نشاط البنوك التجارية.

وفي هذا العام، أعادت مجموعة التقييم المستقلة تدشين نظام التعلم الإلكتروني، وهو قاعدة معلومات للدروس المستفادة من المشاريع الاستثمارية للمؤسسة منذ عام 1996. ويتيح هذا النظام إمكانية الاطلاع على أكثر من 3 آلاف درس مستخلص من عمليات التقييم على مدى 15 عاماً. ويمكن لموظفي المؤسسة البحث عن الدروس والاطلاع عليها بسهولة مما يساعد في تحسين الفاعلية الإنمائية لعمل المؤسسة. وتنشر مجموعة التقييم المستقلة تقاريرها للجمهور على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت: <http://ieg.worldbankgroup.org>.

تحققت مجموعة التقييم المستقلة من أداء

45%

من مشاريع المؤسسة الاستثمارية المؤهلة و51 في المائة من المشاريع الاستشارية المؤهلة.

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو آلية انتصاف مستقلة خاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويستجيب مكتب المحقق/المستشار، الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي، لشكاوى الأشخاص المتضررين من مشاريع المؤسسة والوكالة.

ويهدف مكتب المحقق/المستشار إلى تعزيز الأداء البيئي والاجتماعي لهذه المشاريع وتعزيز مساءلة المؤسسة والوكالة أمام الجمهور. ومن خلال قيامه بالأدوار الثلاثة المنوطة به، يساعد المكتب في تسوية المنازعات بين المجتمعات المحلية المتأثرة والمتعاملين مع المؤسسة؛ ويتيح الرقابة المستقلة على التزام المؤسسة بالمعايير البيئية والاجتماعية؛ ويقدم المشورة المستقلة للرئيس وكبار مديري المؤسسة.

وخلال هذا العام، تناول مكتب المحقق/المستشار 42 شكوى في 19 بلداً. وتتعلق هذه الشكاوى باستثمارات المؤسسة في الصناعات الاستخراجية، والبنية التحتية، والصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية، والخدمات الاستشارية، ومؤسسات الوساطة المالية. وفي سياق دوره في متابعة التقيد بالأنظمة، أجرى المكتب 12 مراجعة تدقيقية لأداء المؤسسة، وقرر وجود أساس كافٍ لإقفال مراجعتين بشأن عملية استثمار للمؤسسة في قطاع زيت النخيل في إندونيسيا وعملية

تناول مكتب المحقق/المستشار

42

شكوى في 19 بلدا.

استثمار في مجال الصناعات الزراعية في بيرو. وهناك 7 مراجعات قيد التحقق والاستكمال، في حين ينتظر المكتب ردود المؤسسة على 3 مراجعات تتعلق بعملية تصنيع المعادن في موزمبيق، وقطاع الطاقة الكهربائية في كوسوفو، ومؤسسات الوساطة المالية العالمية.

شملت مراجعة عمليات الوساطة المالية تحليل 188 عملية استثمار قامت بها المؤسسة وأثارت شواغل بشأن نهجها في مساندة وجود قدرات ملائمة للإدارة البيئية والاجتماعية لدى مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معها، وحددت المراجعة إشكاليات في طريقة قيام المؤسسة برصد ومتابعة الأثر البيئي والاجتماعي لتلك الاستثمارات. وتعمل المؤسسة على وضع خطة عمل لتناول نتائج المراجعة التي يقوم بها المكتب.

يعمل فريق مكتب المحقق/المستشار المعني بتسوية المنازعات في ألبانيا وكمبوديا والكاميرون وتشاد وكولومبيا وإندونيسيا والهند والمكسيك ومنغوليا ونيكاراغوا وبابوا غينيا الجديدة وبيرو وجنوب أفريقيا وأوغندا لمساعدة المجتمعات المحلية والمتعاملين مع المؤسسة على معالجة القضايا والشواغل المثيرة للقلق. وأقفل المكتب شكوى عمالية مرتبطة بمؤسسة وساطة مالية متعاملة مع المؤسسة في أفريقيا، في حين يقوم بعملية تسوية لحالتي قطاع زيت النخيل في إندونيسيا وصناعة السكر في نيكاراغوا على التوالي.

قام مكتب المحقق/المستشار هذا العام بتنقيح إرشادات العمليات بالتشاور مع المجتمع المدني ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة المباشرة. وبدأ تنفيذ الإرشادات المنقحة في مارس/آذار، وهي تهدف إلى تحسين فاعلية المكتب. للمزيد من المعلومات عن مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقييد بالأنظمة، يرجى زيارة الموقع: www.cao-ombudsman.org.

الشراكات

تكوين شركات منتجة

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومات ومؤسسات الأعمال ومؤسسات العمل الخيري والمنظمات والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف لتشجيع إقامة شركات مبتكرة وتعزيز الرخاء لخلق الفرص واستئصال الفقر. وبوصفها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في البلدان النامية، تعمل مؤسسة التمويل الدولية حثيثاً مع شركائها لمواجهة تحديات التنمية الملحة.

يؤكد النهج التعاوني للمؤسسة على قوة علاقات الشراكة الطويلة الأمد، ويركز على قياس النتائج وتحقيق الكفاءة، وتفعيل تحفيز مساهمات الجهات الشريكة.

العمل مع الشركاء المانحين

ترتبط مؤسسة التمويل الدولية بعلاقة طويلة الأمد مع الشركاء المانحين الذين تعمل معهم لدعم تنمية القطاع الخاص في مختلف أنحاء العالم.

وفي السنة المالية 2013، قدم الشركاء المانحون مساندة قوية لعمل الخدمات الاستشارية بالمؤسسة، إذ تعهدوا بتقديم أكثر من 254 مليون دولار لصالح الخدمات الاستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، قام بعض هؤلاء الشركاء بتعميق التعاون مع المؤسسة من خلال الاستثمار جنباً إلى جنب معها في مجموعة متنوعة من مبادرات الاستثمار.

وبالتعاون مع مجتمع المانحين العالميين، دشنت المؤسسة عدة شركات إستراتيجية في السنة المالية 2013 تجسد مزيجاً من مرونة التمويل، والقيادة الفكرية، وتبادل المعرفة، من أجل تعظيم الأثر الإنمائي للمؤسسة.

أنشأت المؤسسة صندوقاً للشراكة بينها وبين كندا لمعالجة القضايا الإنمائية الملحة في قطاع الصناعات الاستخراجية والقطاع المالي وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. وقامت بتقوية علاقات الشراكة بينها وبين لوكسمبورغ وأيرلندا للعمل معاً على تشجيع أساليب العمل المستدامة، وحوكمة الشركات، ومناخ الاستثمار الأكثر قوة على الصعيد العالمي، علاوة على مساندة الدول المتأثرة

في السنة المالية 2013، تعهد الشركاء المانحون بتقديم أكثر من

\$254

مليون دولار لصالح الخدمات الاستشارية لمساندة الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة.

\$44

مليار دولار قدمتها المؤسسات المالية الدولية لتنمية القطاع الخاص في عام 2011.

إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية، في حين قامت الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا بمساعدة المؤسسة في استطلاع فرص استثمارات النمو الأخضر.

« ساندت وزارة الشؤون الخارجية الهولندية خلق الوظائف وفرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأنشطة متعلقة بالمياه في منطقة جنوب آسيا، وإصلاحات مناخ الاستثمار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وبرنامج التمويل العالمي المبتكر لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت هولندا تمويلاً تجارياً تمس إليه الحاجة عبر مساهمتها في برنامج توفير السيولة اللازمة للتجارة العالمية.

« قدمت وزارة الشؤون الخارجية في الترويج تمويلاً إضافياً لصالح مبادرة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا.

« جددت جمهورية جنوب أفريقيا، من خلال وزارة التجارة والصناعة، التزامها بمساندة أنشطة المؤسسة لتنمية القطاع الخاص في أفريقيا.

« أصبحت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي شريكاً في عمل المؤسسة المعني بتنمية القطاع الخاص في إثيوبيا.

« ساندت سكرتارية الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية عمل المؤسسة في مجالات مناخ الاستثمار، والحصول على التمويل، والبنية التحتية، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية على الصعيد العالمي. كما قدمت مساندة كبيرة لأنشطة المؤسسة الاستشارية المعنية بأساليب العمل المستدامة مع التركيز بصفة خاصة على الأنشطة المعززة للمساواة بين الجنسين.

« ساهمت وزارة التنمية الدولية البريطانية في مساندة عمل المؤسسة المعني بمناخ الاستثمار في آسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء، والتجارة الإقليمية وتنمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في جنوب آسيا، وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وسط وجنوب آسيا، وخلق الوظائف وفرص العمل في منطقة الشرق

بالصراعات في أفريقيا. كما قامت بتمديد شراكتها مع هولندا للعمل معاً لتعزيز أساليب العمل المستدامة، ومناخ الاستثمار، والحصول على التمويل، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومعالجة مواقف الصراعات.

وفي آسيا، أقامت المؤسسة شراكة المحيط الهادئ مع أستراليا ونيوزيلندا للمساعدة في دفع تنمية القطاع الخاص في هذه المنطقة إلى الأمام. وعمّقت الشراكة مع اليابان لزيادة ما تقوم به المؤسسة من أنشطة في آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وفيما يلي بعض أبرز الملامح الإضافية لعمل المؤسسة مع الشركاء في السنة المالية 2013:

« جددت وزارة المالية الاتحادية في النمسا التزامها بتعزيز التعاون في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى مع التركيز على عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والصناعات الزراعية، والطاقة المستدامة.

وبالمثل، ساند بنك التنمية النمساوي زيادة الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في شرق أفريقيا.

« مؤسسة بيل وميلندا غيتس مستمرة في التعاون مع المؤسسة لدعم قطاع المياه والصرف الصحي، والحصول على التمويل، وتدشين مشروع تنمية الأسواق من أجل الصرف الصحي المنزلي في كينيا، ومشروع الخدمات المالية بالهاتف المحمول في تنزانيا.

« ساهمت حكومة كندا في تدعيم مناخ الاستثمار في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فضلاً عن تحسين الأمن الغذائي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. كما ساندت كندا أنشطة المؤسسة المتعلقة بتغير المناخ باعتبارها مستثمراً في صندوق التحفيز التابع للمؤسسة.

« ساندت حكومة الدانمرك برامج المؤسسة المعنية بكفاءة استخدام الموارد والطاقة النظيفة في مصر وتونس.

« واصلت حكومة فرنسا تعاونها مع المؤسسة في برنامج إصلاح قانون الأعمال في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

« ساهمت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي في عمل مؤسسة التمويل الدولية مع المؤسسات المالية من أجل تحسين أنشطة

الأوسط وشمال أفريقيا. والتزمت وزارة التنمية الدولية البريطانية أيضا بمساندة نافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي المعني بالزراعة والأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت كل من وزارة التنمية الدولية ووزارة الطاقة وتغير المناخ ببريطانيا ارتباطات كبيرة لصندوق التحفيز التابع للمؤسسة.

« ساندت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنشطة المؤسسة لإصلاح بيئة الأعمال في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التعهدات المالية المقدمة لصالح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية (بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)*		
السنة المالية 2013	السنة المالية 2012	موجز
239.61	247.28	حكومات
1.66	10.95	مؤسسات شريكة وشركاء متعدّدو الأطراف
12.35	43.13	المؤسسات ومؤسسات العمل الخيري والمنظمات غير الحكومية
253.62	301.36	المجموع
*أرقام غير مدققة		

السنة المالية 2013	السنة المالية 2012	الحكومات
1.12	1.51	أيرلندا
21.87	1.57	أستراليا
1.15	0.60	ألمانيا
3.61	0.96	الدانمرك
5.32	12.38	السويد
34.79	69.94	المملكة المتحدة
2.01	4.85	النرويج
12.70	25.55	النمسا
5.78	14.14	الولايات المتحدة
7.22	9.48	اليابان
0.67	0.00	جنوب أفريقيا
63.51	57.15	سويسرا
2.65	0.03	فرنسا
0.00	0.13	فنلندا
47.83	5.63	كندا
0.00	1.00	كوريا
6.79	0.00	لكسمبرغ
4.00	0.00	نيوزيلندا
18.59	42.37	هولندا
239.61	247.28	المجموع

السنة المالية 2013	السنة المالية 2012	المؤسسات الشريكة والشركاء من القطاع الخاص
0.00	8.90	المفوضية الأوروبية
0.00	1.00	بنك التنمية للبلدان الأمريكية
0.25	0.00	شركة SABMiller PLC*
0.00	0.05	شركة ديزني العالمية المحدودة
2.00	0.00	شركة كوكا كولا*
1.00	0.00	شركة نسنلة إس آيه*
0.25	0.00	صندوق بلو مون
0.07	0.00	صندوق شبكة أوميديار
0.50	0.80	صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية
0.00	3.00	مؤسسة BNDESPAR
2.00	0.00	مؤسسة بيبسي كولا*
2.87	2.57	مؤسسة بيل وميليندا غيتس
0.00	0.05	مؤسسة كوفمان
3.87	0.00	مؤسسة ماري ستويس الدولية
0.03	37.45	مؤسسة ماستركارد
1.16	0.25	وكالات/هيئات الأمر المتحدة
14.01	54.08	المجموع
*مساهم في مجموعة الموارد المائتة 2030		

العمل مع المؤسسات الإنمائية الأخرى

تلعب مؤسسات التمويل الدولية — بما في ذلك مؤسسات التمويل الإنمائي الثنائية ومتعددة الأطراف — دورا حيويا في حفز القطاع الخاص على المساعدة في تحسين الأحوال المعيشية والحد من الفقر.

وتتمتع مؤسسات التمويل الدولية بسجل أداء حافل بالنجاحات في البيئات الصعبة. وهي تتيح رأس المال عندما تتجنب الأسواق الخاصة المخاطر، كما تقدم المشورة التي تدعم الأسواق وتجعل تنمية القطاع الخاص أكثر استدامة واشتمالا للآخرين.

وخلال العقد الأخير، ضاعفت مؤسسات التمويل الدولية ما تقدمه من تمويل للقطاع الخاص في البلدان النامية بواقع أربعة أضعاف ليصل إلى 44 مليار دولار في عام 2011. ويؤدي كل دولار في استثمارات هذه المؤسسات إلى استقطاب ما بين دولارين وثلاثة دولارات من الآخرين.

ولهذه الأسباب، تتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع طائفة متنوعة من المؤسسات المالية الدولية بما يسهم في تجميع الموارد لتبادل المعارف وتوسيع نطاق وصول المؤسسة وتعظيم الأثر الإنمائي لعملها. وكما كان الحال في السنوات السابقة، تستمر عمليات مؤسسات التمويل الدولية المعنية بالقطاع الخاص في التركيز بقوة

على القطاع المالي والبنية التحتية، إلى جانب استمرار مجالات إضافية مهمة بخصوص الشرق الأوسط، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي.

يزداد باستمرار التعاون فيما بين هذه المؤسسات. وتتضمن مجالات التعاون الجاري اتفاقية التعاون الجماعية مع 17 مؤسسة للتمويل الإنمائي. وتوضح هذه الاتفاقية بالتفصيل كيفية اشتراك هذه المؤسسات معا — من خلال القروض المشتركة — في تمويل المشاريع التي تقودها مؤسسة التمويل الدولية. وتتعاون مؤسسة التمويل الدولية أيضا في متابعة مبادرة بوسان، وحوكمة الشركات، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ.

والمؤسسة مستمرة في قيادة الجهود المشتركة بشأن التمويل الميسر، والتمويل بالعملات المحلية، وقضايا النزاهة، وتحقيق الانسجام في مؤشرات التنمية.

تقود مؤسسة التمويل الدولية — منذ يناير/كانون الثاني 2012 — حملة للتواصل في أوروبا للترويج لمحاو التركيز التي يتناولها التقرير المعنون ”مؤسسات التمويل الدولية والتنمية من خلال القطاع الخاص“.

وفي مؤتمر عُقد في يناير/كانون الثاني 2013 لتدشين دراسة مؤسسة التمويل الدولية عن الوظائف وفرص العمل، أصدرت 28 مؤسسة بيانا مشتركا تتعهد فيه بالتعاون من أجل خلق المزيد من الوظائف وتحسين نوعيتها (انظر الصفحة 43). وتواصل المؤسسة بناء الريادة والقيادة في الحوكمة المؤسسية، كما هو الحال مثلا من خلال إطار تطوير حوكمة مؤسسات التمويل الدولية، الذي يستند إلى منهجية المؤسسة، بالتعاون مع حوالي 30 مؤسسة مالية.

قدمت مؤسسات التمويل الإنمائي التالية استثمارات في صناديق تديرها شركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية:

« البنك الياباني للتعاون الدولي

« صندوق أبوظبي للتنمية

« البنك الأفريقي للتنمية

« مجموعة سي دي سي

« البنك الأوروبي للاستثمار

« صندوق أوبك للتنمية الدولية

إدارة المخاطر

إدارة الحافظة

تشكل إدارة الحافظة جزءاً أساسياً في إدارة عمل مؤسسة التمويل الدولية لضمان تحقيق نتائج مالية وإنمائية قوية لما تقوم به من مشاريع. يقوم جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية باستعراض الحافظة العالمية بأكملها كل ثلاثة شهور ورفع تقرير سنوي عن أداء الحافظة إلى مجلس الإدارة. كما تقوم فرق الحوافظ، التي يتركز معظمها في المكاتب القطرية، بإجراء مراجعات شاملة للأصول كل على حدة لاستكمال المراجعات ربع السنوية.

وعلى الصعيد المؤسسي، تجمع المؤسسة بين تحليل أداء الحافظة البالغة قيمتها 50 مليار دولار مع استقرارات وتوقعات للاتجاهات الاقتصادية الكلية العالمية واتجاهات الأسواق لإثراء عمليات اتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات في المستقبل. وتُجري المؤسسة اختبارات بانتظام لأداء الحافظة في ظل المستجدات والتطورات الاقتصادية الكلية المحتملة في الأسواق الصاعدة لتحديد المخاطر والتصدي لها بصورة استباقية. وتستخدم منهجية اختبارات التحمل المالي أساساً لتحديد الأثر المحتمل للأحداث الاقتصادية الكلية على حافظة المؤسسة.

وعلى مستوى المشاريع، تنشط المؤسسة في رصد مدى التقيد باتفاقيات الاستثمار وزيارة مواقع العمل للتحقق من أوضاع المشاريع والمساعدة في تحديد الحلول الضرورية للتصدي للمشكلات المحتملة. كما يتم تتبع الأداء البيئي والاجتماعي بانتظام وقياس النتائج المالية والإنمائية.

وبالنسبة للمشاريع التي تواجه مشكلات مالية، تقرر إدارة العمليات الخاصة بالإجراءات التصحيحية الملائمة. وتسعى هذه الإدارة إلى التفاوض على اتفاقيات مع جميع الدائنين والمساهمين لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة كي يتسنى حل المشاكل مع استمرار المشروع المعني في العمل. ويتم بانتظام إحاطة المستثمرين والجهات الشريكة الأخرى في عمليات المؤسسة بتطورات المشاريع. وتتساور المؤسسة مع هذه الأطراف أو تسعى للحصول على موافقتها حسب الاقتضاء.

خدمات الخزانة

تمول مؤسسة التمويل الدولية أنشطة الإقراض من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية. وكثيراً ما تكون المؤسسة هي أول جهة متعددة الأطراف تصدر سندات بالعملات المحلية في بلدان الأسواق الصاعدة. علماً بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مقوم بالدولار الأمريكي ولكن المؤسسة تقتصر بمجموعة مختلفة من العملات لتنوع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض والمساعدة في تنمية أسواق رأس المال المحلية وتطويرها. وقد ظلت اقتراضات المؤسسة مسيطرة لأنشطتها الإقراضية. وبلغ إجمالي عمليات الاقتراض الجديدة من الأسواق الدولية ما يعادل 12 مليار دولار تقريباً في السنة المالية 2013.

بلغ إجمالي عمليات الاقتراض الجديدة من الأسواق الدولية ما يعادل

\$12

مليار دولار تقريباً في السنة المالية 2013.

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/حزيران 2013، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 30.3 مليار دولار في مقابل 29.7 مليار دولار قبل عام. وتحفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي. ولإدارة مخاطر العملات، تتم باستخدام الدولار الأمريكي تغطية المخاطر الناشئة عن تقويم الأصول بالعملات الأخرى. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بما يضمن توفر موارد كافية لتلبية التزامات المؤسسة حتى في أوقات الضغوط الشديدة التي تتعرض لها الأسواق.

الاقتراض في السنة المالية 2013 في الأسواق الدولية

العملة	المبلغ (المعادل بالدولار الأمريكي)	النسبة
دولار أمريكي	6597029098	55.80%
دولار أسترالي	1377411350	11.60%
ريال برازيلي	891776917	7.50%
دولار نيوزيلندي	792480000	6.70%
ين ياباني	605262000	5.10%
روبل روسي	488293678	4.10%
ليرة تركية	368637282	3.10%

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تلعب الإدارة السليمة للمخاطر دوراً حيوياً في ضمان قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الوفاء برسالتها الإنمائية. علماً بأن طبيعة عمل المؤسسة، بوصفها مستثمراً طويل الأمد في أسواق صاعدة ديناميكية لكنها متقلبة، تعرّضها لمخاطر مالية وتشغيلية.

وتتيح الإدارة التحوطية للمخاطر والمركز المالي السليم الحفاظ على القوة المالية للمؤسسة والقيام بدور مناهض للتقلبات الدورية في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي القوة المالية للمؤسسة إلى تخفيض تكاليف الافتراض وتمكين المؤسسة من تقديم التمويل بتكلفة معقولة للجهات المتعاملة معها.

وتتجسد السلامة وجودة إدارة المخاطر والمركز المالي للمؤسسة في درجة التصنيف الائتماني في فئة AAA التي حافظت عليها المؤسسة منذ بدء التغطية في عام 1989. تقوم المؤسسة بتقييم كفاية رأس مالها باستخدام إطار رأس المال الاقتصادي الذي يتماشى مع إطار بازل وأفضل الممارسات الأساسية في هذا المجال؛ إذ يعمل رأس المال الاقتصادي بمثابة عملة مشتركة للمخاطر، مما يتيح للمؤسسة وضع نموذج وتجميع مخاطر الخسائر من مجموعة أدوات الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى. ويحدد تجميع هذه المخاطر تقدير المؤسسة للحد الأدنى لكفاية رأس المال الذي يجب توفره للإبقاء على درجة تصنيفها الائتماني في فئة AAA.

في السنة المالية 2013، بلغت نسبة الديون إلى حقوق الملكية للمؤسسة

2.6:1

وهي في حدود المستوى الذي تقتضيه سياساتها المالية وهو 4 إلى 1.

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من رأس مالها المدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد وإجمالي احتياطات خسائر القروض. ويسمح فائض رأس المال المتاح، فوق ما هو مطلوب لمساندة العمل القائم، بنمو حافظة المؤسسة في المستقبل وتوفير سد منيع للوقاية والصمود أمام الهزات والصدمات الخارجية غير المتوقعة.

حتى 30 يونيو/حزيران 2013، بلغ إجمالي الموارد المتاحة 20.5 مليار دولار، مقابل الحد الأدنى لإجمالي الموارد المطلوبة البالغ 16.8 مليار دولار. وحتى نهاية السنة المالية 2013 أيضاً، بلغت نسبة الديون إلى حقوق الملكية للمؤسسة [2.6:1] وهي في حدود المستوى الذي تقتضيه سياساتها المالية وهو 4 إلى 1.

التحلي بالمسؤولية في العمل

نهج المؤسسة نحو تحقيق الاستدامة

تعمل مؤسسات الأعمال والشركات في بيئة ديناميكية. وفي أوقات يواجه فيها العالم مخاطر تغير المناخ وشحة الموارد وارتفاع الضغوط الاجتماعية، تكتسي القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة الرشيدة أهمية متزايدة بالنسبة للمؤسسات والشركات وكذلك الجهات المتعاملة معها.

تري مؤسسة التمويل الدولية أن ممارسة أنشطة الأعمال على نحو مستدام تحقق نتائج إنمائية إيجابية. ويؤدي إطار استدامة المؤسسة والمشورة المقدمة للمتعاملين معها إلى المساعدة في العثور على فرص النمو والابتكار. ويعزز الإطار أيضا الممارسات البيئية والاجتماعية السليمة، وتوسيع نطاق الأثر الإنمائي للمؤسسة، فضلا عن تشجيع الشفافية والمساءلة. ويجسد هذا الإطار الالتزام الإستراتيجي للمؤسسة بالتنمية المستدامة، ويشكل جزءا لا يتجزأ من نهجها في إدارة المخاطر. كما أنه يتيح للمؤسسة إدارة قاعدة متنوعة للمتعاملين معها التي تشمل جهات متعاملة مع كل من الخدمات الاستشارية وخدمات الاستثمار — وكثير من تلك الجهات مؤسسات للوساطة المالية.

معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية

في قلب هذا الإطار ثمانية معايير للأداء من قبل مؤسسة التمويل الدولية تعالج مجموعة من القضايا البيئية والاجتماعية التي يواجهها القطاع الخاص. ويتم تصميم هذه المعايير بما يساعد المتعاملين مع المؤسسة على تفادي المخاطر وتخفيفها وإدارتها باعتبارها طريقة لممارسة أنشطة الأعمال على نحو مستدام. وتساعد هذه المعايير في استنباط حلول جيدة بالنسبة لكل من مؤسسات الأعمال والمستثمرين والبيئة والمجتمعات المحلية.

يمكن أن يتضمن ذلك تخفيض التكاليف من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الإيرادات والحصة في السوق عبر منتجات وخدمات سليمة بيئيا واجتماعيا، أو إقامة علاقات أفضل مع أصحاب المصلحة المباشرة من خلال المشاركة التفاعلية القوية. وفي المواقف التي لا يتسنى فيها تطبيق معايير الأداء بالصورة الملائمة (كالأمد القصير وتمويل التجارة مثلا)، قامت المؤسسة بإعداد أدوات لفرز المخاطر من أجل تحقيق أهداف إطار الاستدامة.

وقد أصبحت معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة معترفا

بها دوليا بوصفها دليلا مرجعيا أساسيا لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع الخاص. وهي تتجلى في مبادئ التعادل (Equator Principles)، ويستخدمها الآن 76 مؤسسة مالية في مختلف أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تشير مؤسسات مالية أخرى إلى هذه المعايير في سياساتها — بما في ذلك 15 مؤسسة أوروبية للتمويل الإنمائي و32 وكالة لائتمان الصادرات في بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويشير المتعاملون مع المؤسسة باستمرار إلى أن خبرتها البيئية والاجتماعية تشكل عاملا مهما في اتخاذهم القرار بشأن العمل معها. ويوضح استقصاء المؤسسة السنوي بشأن الجهات المتعاملة معها أن أكثر من 90 في المائة من المتعاملين الحاصلين على مساندة من المؤسسة بخصوص القضايا البيئية والاجتماعية وجدوا أن تلك المساندة مفيدة. ويقولون إنها ساعدتهم في تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة المباشرة، وتعزيز قيمة الاسم التجاري والتقدير والاعتراف، وإرساء ممارسات سليمة لإدارة المخاطر.

تقوم المؤسسة، عند تقديم مقترح لتمويل مشروع، بإجراء استعراض اجتماعي وبيئي في إطار عملية العناية الواجبة. ويراعي هذا الاستعراض تقدير الجهة المتعاملة لأثر المشروع ومدى التزامها وقدرتها على إدارته.

ويتناول الاستعراض أيضا تقييم نقيذ المشروع بمعايير الأداء المحددة من قبل المؤسسة. وحيثما تكون هناك ثغرات وفجوات، تتفق المؤسسة مع الجهة المتعاملة معها على خطة عمل للجوانب البيئية والاجتماعية لضمان الوفاء بهذه المعايير بمرور الوقت. وتشرف المؤسسة على المشاريع طوال دورة الاستثمار مع رصد ومتابعة التزام الجهة المتعاملة بمعايير الأداء البيئي والاجتماعي.

الاستدامة من منظور الواقع

تعتقد مؤسسة التمويل الدولية أن النمو الاقتصادي السليم المدفوع بتنمية القطاع الخاص هو عامل حيوي في تقليص الفقر.

تنظر المؤسسة، في أنشطتها الاستثمارية والاستشارية في مختلف أنحاء العالم، في أربعة أبعاد للاستدامة — الأبعاد المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فوضعية الاستدامة ماليا تتيح للمؤسسة والمتعاملين معها إمكانية العمل معا للإسهام في تحقيق التنمية على الأمد الطويل. ومن شأن الاستدامة الاقتصادية لمشاريع المؤسسة أن تقدم إسهامات ملموسة في البلدان المضيفة.

ويساعد ضمان الاستدامة البيئية لعمليات الجهات المتعاملة وسلاسل التوريد على حماية وحفظ الموارد الطبيعية، وتخفيف التدهور البيئي، ومعالجة التحديات العالمية لتغير المناخ.

تعتبر المؤسسة أول مؤسسة تمويل دولية تُدمج بصورة شاملة مفهوم “خدمات النظام الإيكولوجي” في سياساتها البيئية والاجتماعية، وهي خدمات تحدث بطبيعتها لمنفعة الناس ومؤسسات الأعمال — حيث تتيح، من بين أشياء أخرى، المواد الغذائية والمياه العذبة والنباتات الطبية. كما أنها تؤكد المنافع الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على سلامة البيئة.

وفي ظل تضمين مخاطر المناخ في إطار الاستدامة، زادت المؤسسة من إعداد الأدوات المناخية للجهات المتعاملة معها وكذلك برامج تقييم المخاطر المناخية والتكيف معها.

تقوم المؤسسة بمساندة الاستدامة الاجتماعية من خلال العمل على تحسين الأحوال المعيشية ومعايير أوضاع العمل، وتدعيم المجتمعات المحلية، والتشاور مع الشعوب الأصلية، وتعزيز احترام القضايا الأساسية المتعلقة بالعمل وحقوق الإنسان. ويتم إدراج نهج المؤسسة بشأن المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاته في معايير الأداء، بما يعكس توقعات أن هذه القضايا ستكون مطلوبات عامة لحماية جميع العمال، والحد من المخاطر والآثار بالنسبة لكافة المجتمعات المحلية. وتقر معايير الأداء بأهمية معالجة الآثار المتغيرة بحسب نوع الجنس والتأكد من عمليات التشاور المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين.

وتلتزم المؤسسة بضمان اقتسام منافع التنمية الاقتصادية مع الفقراء أو المهمشين، وضمان تحقيق التنمية على نحو مستدام، وتنتظر المؤسسة إلى الاستفادة بوصفها فرصة لتحوّل الأسواق، وإطلاق الابتكار، وتحقيق قيمة مضافة للمتعاملين معها من خلال مساعدتهم على تحسين أداء أنشطة أعمالهم.

حوكمة الشركات

يمثل تحسين حوكمة الشركات — بين المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية وفي مؤسسات القطاع الخاص في البلدان النامية — إحدى أولويات المؤسسة. تقدم المؤسسة المشورة بشأن أفضل الممارسات من أجل تحسين ممارسات مجالس الإدارة، وتعزيز حقوق المساهمين، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإفصاح المؤسسي. وتقدم المؤسسة أيضا المشورة إلى الجهات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية وغيرها من الجهات المهتمة بتحسين حوكمة الشركات. كما تعكف حاليا على تعزيز برامجها الخاصة بحوكمة الشركات في مناطق العالم التي لا تحصل على ما يكفي من الخدمات — وخاصة في مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

وتتيح تجارب المؤسسة وخبراتها لها وضع مبادئ عالمية بما يتناسب مع الحقائق المتعلقة بالقطاع الخاص في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، تتطلع بنوك التنمية والمستثمرون الآخرون العاملون في بلدان الأسواق الصاعدة حاليا إلى الاستفادة من دور المؤسسة القيادي والريادي في مجال حوكمة الشركات.

وتحقق المؤسسة ذلك بمجموعة متنوعة من الأساليب منها: وضع منهجيتها الخاصة بحوكمة الشركات، ونظام تقييم ما يتعلق بحوكمة الشركات من مخاطر وفرص، وهو النظام الأكثر تقدما من نوعه على مستوى مؤسسات التمويل الإنمائي. وتشكل هذه المنهجية الأساس لنهج مشترك لحوكمة الشركات تقوم بتطبيقه حاليا أكثر 30 مؤسسة تمويل إنمائي رائدة تعمل في بعض أكثر الأسواق صعوبة في العالم.

كما تساعد المؤسسة في تعزيز حوكمة الشركات من خلال إعداد مواد التدريب وأدوات ومنتجات بناء المؤسسات. ويتضمن ذلك أدوات يمكنها مساعدة الشركات في مجالات اتحادات حوكمة الشركات، والمدونات وبطاقات قياس الأداء، والتدريب على القيادة في مجالس إدارة الشركات، وتسوية المنازعات، وتدريب الصحفيين المعنيين بأنشطة الأعمال.

وتعتمد الحوكمة القوية للشركات على التنوع في القيادة في مجالس الإدارة. وتسعى المؤسسة إلى زيادة عدد النساء اللواتي يتم تعيينهن في مجالس إدارة الشركات لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة. علما بأن النساء يشكلن حوالي 20 في المائة من أعضاء مجالس الإدارة المعيّنين في المؤسسة. وتلتزم المؤسسة بزيادة هذه النسبة إلى 30 في المائة بحلول عام 2015.

التزام المؤسسة بالحد من بصمتها الكربونية

تهدف مؤسسة التمويل الدولية إلى جعل الاستدامة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها وأسلوب عملها. وبلاستمرار في تحسين أدائها البيئي والاجتماعي، تلتزم المؤسسة بالمعايير نفسها التي تطالب المتعاملين معها بتطبيقها. اتبعت المؤسسة نهجا بشأن التزامها بالحد من بصمتها الكربونية الناتجة عن عملياتها على الصعيد العالمي في السنة المالية 2013. فعلى سبيل المثال، يشكل استخدام الكهرباء حوالي 30 في المائة من الانبعاثات الكربونية للعمليات الداخلية للمؤسسة. وقد استثمرت المؤسسة في نظام لإدارة الطاقة الكهربائية لجميع شبكات الكمبيوتر المكتبي والكمبيوتر المحمول والشاشات. وتشير التقديرات إلى أن أول مبادرة للمؤسسة للحد من استخدام الكهرباء سوف تؤدي إلى تخفيض استخدام الكهرباء لأجهزة الكمبيوتر بمقدار الثلث بفترة استرداد لا تزيد عن سنة واحدة.

كما اتبعت المؤسسة أيضا نهجا للحد من النفايات الصلبة الناتجة عن أنشطة عملياتها على الصعيد العالمي. وأعلنت المؤسسة عن أول هدف لتخفيض استهلاك الورق

بنسبة 15 في المائة بحلول عام 2015. وأدت الحملة التي نظمتها لتحدي النفايات إلى تشجيع أكثر من 12 مكتبا قطريا على تنفيذ برامج جديدة للنفايات، وتشجيع أكثر من 830 موظفا من أكثر من 65 بلدا على الالتزام شخصيا بالحد من المخلفات والنفايات من خلال خريطة إلكترونية بعنوان "التزام مؤسسة التمويل الدولية". وحدد المقر الرئيسي للمؤسسة أول هدف بشأن النفايات وهو: تخفيض كمية المخلفات بنسبة 10 في المائة وتحسين المعدل المجمع لإعادة التدوير/التحليل لأغراض التسميد من 35 في المائة إلى 85 في المائة بحلول عام 2015. وجرى تنفيذ نظام جديد للنفايات، وأوضحت مراجعة مرحلية أن المؤسسة تسير على الطريق الصحيح نحو بلوغ أو تجاوز المستهدف بحلول عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم 58876 رطلا من اللوازم والأثاث المكتبي بالمقر الرئيسي على سبيل التبرعات للمنظمات الخيرية.

في السنة المالية 2012، بلغ إجمالي الانبعاثات الكربونية من العمليات الداخلية للمؤسسة على الصعيد العالمي 47800 طنا متريا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وتقوم المؤسسة بجمع البيانات عن أثر بصمتها الكربونية العالمية ورفع تقارير بشأنها منذ السنة المالية 2007.

مازالت عمليات المؤسسة في مختلف أنحاء العالم محايدة من حيث انبعاثات غاز الكربون. وللتعويض عن بصمتها الكربونية، اشترت المؤسسة حقوق انبعاثات غاز الكربون من برنامج لايف سترو "الكربون مقابل الماء" — وهو برنامج فريد يقوم بتوزيع فترات المياه على المجتمعات المحلية منخفضة الدخل حتى تتجنب غلي الماء باستخدام الخشب مما يؤدي إلى انبعاثات غازات الدفيئة. ويخدم هذا المشروع أكثر من 800 ألف أسرة، ويتيح المياه الآمنة لـ 4.5 مليون شخص في المناطق الريفية في كينيا مع القيام في الوقت نفسه بالحد من الانبعاثات الكربونية.

انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2012 في أنشطة العمليات الداخلية لمؤسسة التمويل الدولية على الصعيد العالمي

طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

السفر لأغراض العمل	33195.94	طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	69%
الكهرباء المستخدمة في مكاتب المقر الرئيسي	7512.34	طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	16%
الكهرباء المستخدمة في المكاتب القطرية	4703.90	طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	10%
مصادر أخرى	2404.83	طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	5%
إجمالي الانبعاثات	47817.02	طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	

بلغ إجمالي الانبعاثات الكربونية في عمليات المؤسسة في السنة المالية 2012 حوالي 47800 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO₂e) شاملة غازات ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان وأكسيد النيتروز.

سياسة المؤسسة المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات

باعتبارها مؤسسة عالمية لها عمليات في العديد من المناطق والقطاعات، تؤثر مؤسسة التمويل الدولية في مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة. وتعد الشفافية والمساءلة عنصرين مهمين في وفاء المؤسسة برسالتها الإنمائية.

وتؤدي سياسة المؤسسة المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات، والتي بدأ سريانها في عام 2012، إلى تحسين قدرتها على بيان الأثر الإنمائي لعملياتها وكيف تقوم بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، ستسمح زيادة الشفافية بشأن مشاريع المؤسسة واستثماراتها بتقديم تعليقات وإجراء حوارات أكثر ثراء بالمعلومات.

تقوم المؤسسة الآن بالإفصاح عن معلومات الأثر البيئي والاجتماعي والإنمائي لمشاريعها في جميع مراحل دورة الاستثمار. علما بأن هذه المتطلبات — التي تشدد بدرجة كبيرة على أهمية رفع تقارير عن النتائج — تسري أيضا على الاستثمارات المنفذة من خلال مؤسسات الوساطة المالية — وهو مجال مهم وأخذ في النمو في حافظة مشاريع المؤسسة.

ويجري الإفصاح عن نتائج التنمية في مشاريع المؤسسة الاستثمارية على مراحل حسب إدارات المناطق، حيث تبدأ منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى في الإفصاح في السنة المالية 2013. وسوف تبدأ المناطق الأخرى في الإفصاح عن النتائج الإنمائية في عام 2014. أما مشاريع الخدمات الاستشارية، التي بدأت الإفصاح عن مؤشرات الأثر

الإنمائي بعد سريان سياسة إتاحة الحصول على المعلومات في عام 2012، فسوف تبدأ في عرض نتائج السنوات التقويمية بعد نشر التقرير السنوي.

تتضمن زيادة الشفافية بشأن الاستثمارات من خلال مؤسسات الوساطة المالية إفصاحا دوريا عن قائمة أسماء ومواقع وقطاعات المشاريع الفرعية عالية المخاطر التي تساندها استثمارات المؤسسة في الصناديق المخصصة للاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة. ومجموعات البيانات على مستوى مشاريع المؤسسة وبيانات التقرير السنوي متاحة الآن على نافذة مجموعة البنك الدولي المعنية بالبيانات المالية المفتوحة. وتزيد هذه المبادرة القدرة على الاطلاع على معلومات المشاريع والمعلومات المالية للمؤسسة، وتسمح للمستثمرين بالاطلاع على أقسام من البيانات وعرضها ببيان حسب الاختيار.

وفي حين تنص سياسة المؤسسة على أحكام لحماية المعلومات الحساسة من الناحية التجارية وتلك الخاصة بالمداولات الجارية والسرية، فإنه يجوز لأصحاب المصلحة المباشرة اللجوء الآن إلى آلية استئناف مستقلة من مرحلتين للطعن على أي قرار يقضي بعدم الإفصاح عن معلومات معينة.

وترى المؤسسة أن من شأن زيادة الشفافية أن تحسن أداء مؤسسات الأعمال وتُشجع الحوكمة الرشيدة. وتأمل المؤسسة أن تؤدي هذه التغيرات مع مرور الوقت إلى تحسين نواتج المشاريع وزيادة الوعي من جانب المجتمعات المحلية المتأثرة وتدعيم العلاقات مع أصحاب المصلحة المباشرة.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع:

www.ifc.org/disclosure

تقرير تأكيد مستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على طلب تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في التقرير السنوي للمؤسسة في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2013، وتضمن ذلك مؤشرات كمية (“المؤشرات”) وبيانات نوعية (“البيانات”). واخترنا بيانات أُعتبرت ذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، وتنطوي على مخاطر محتملة على السمعة بالنسبة للمؤسسة، مع بيانات بشأن إدارة مسؤولية المؤسسة وأدائها. وتتصل المؤشرات والبيانات المالية بالمجالات الجوهرية التالية:

المجالات الجوهرية	البيانات	المؤشرات
سياسة المؤسسة	“الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية” (الصفحة 80) “نهج المؤسسة نحو تحقيق الاستدامة” (الصفحة 98)	
الفاعلية الإنمائية للاستثمارات والخدمات الاستشارية	“كيف تقيس المؤسسة نتائجها الإنمائية” (الصفحات 80-87) “نتائج استثمارات المؤسسة” (الصفحات 82-87) “نتائج الخدمات الاستشارية” (الصفحات 84-87)	مشاريع الاستثمار الحاصلة على تصنيف مرتفع: 66 في المائة (الصفحة 86)؛ والقيم التفصيلية حسب: الصناعات (الصفحة 87)، المناطق (الصفحة 87)، ومجالات الأداء (الصفحة 87)؛ والدرجات المرجحة وغير المرجحة (الصفحة 87)؛ ومشاريع الخدمات الاستشارية التي حصلت على تصنيف مرتفع: 76 في المائة (الصفحة 86)؛ والقيم التفصيلية حسب: مجالات العمل (الصفحة 87)، والمناطق (الصفحة 87)
التغطية	“أسواق رؤوس الأموال المحلية – طريقة فعالة لحفز النمو” (الصفحة 54) خلق الفرصة حيثما تكون الحاجة ماسة إليها (الصفحتان 68-69)	الوظائف التي تم توفيرها (بالملايين): 2.7 عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم (بالملايين): 17.2 عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (بالملايين): 1.0 المستفيدون من توزيع الغاز (بالملايين): 33.8 المستفيدون من توزيع الكهرباء (بالملايين): 45.7 المستفيدون من توزيع المياه الصالحة للشرب (بالملايين): 42.1 عدد ومبالغ قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة الميلادية 2012 (الصفحة 86)
التصنيف البيئي والاجتماعي	“معايير الأداء في المؤسسة” (الصفحة 98) “الاستدامة من منظور الواقع” (الصفحتان 98-99)	عدد القروض (ملايين الدولارات)
		نوع القروض
التصنيف البيئي والاجتماعي	ارتباطات المؤسسة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 28)	المبلغ (بمليارات الدولارات)
		قروض تمويل أصغر
التصنيف البيئي والاجتماعي	ارتباطات المؤسسة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 28)	قروض صغيرة ومتوسطة
		الارتباطات (ملايين الدولارات)
أساليب العمل المستدام	“تغير المناخ – معالجة الإحترار العالمي” (الصفحتان 36-37) “المساواة بين الجنسين – تعزيز التنمية من خلال المساواة بين الجنسين” (الصفحة 60) “الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة” (الصفحة 74) “التزام المؤسسة بالحد من البصمة الكربونية” (الصفحة 99)	الفترة
		A B C F1 F1-1 F1-2 F1-3 المجموع
التأثير على تنمية القطاع الخاص	“الأمن الغذائي – زيادة الفرص المتاحة أمام صغار المزارعين” (الصفحة 47) “خلق الوظائف – الطريق المضمون للخلاص من براثن الفقر” (الصفحة 43) “منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم – مساعدة الشركات على الازدهار” (الصفحة 45) “البلدان متوسطة الدخل، تشجيع الرخاء للجميع” (الصفحة 61)	عدد المشاريع
		17 167 269 48 14 59 38 612
العمل في البلدان الأشد فقرا والهشة	“البنية التحتية – تعزيز الرخاء في أفريقيا” (الصفحة 51) “الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب – ركيزة أساسية لتحقيق التنمية” (الصفحة 53) “تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق النمو المستدام” (الصفحتان 58-59)، “البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية – خلق الفرص للأشد فقرا” (الصفحة 63)	الارتباطات في الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ للسنة المالية 2013 (الصفحة 36): 2.5 مليار دولار الانبعاثات الكربونية (الصفحة 99): 47.8 طنأ من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة المالية 2012
العمل مع الآخرين	“تعينة الجهود – فتح أسواق جديدة أمام الاستثمار الخاص” (الصفحة 52) “العمل مع الشركاء المانحين” (الصفحتان 94-95) “العمل مع المؤسسات الإنمائية الأخرى” (الصفحة 95)	عدد المشاريع
		إدارة الأصول
تقييم أنشطة المؤسسة	“مجموعة التقييم المستقلة” (الصفحة 92) “مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة” (الصفحتان 92-93)	عدد المشاريع

تهدف المراجعة التي قمنا بها إلى إعطاء تأكيد محدود¹ على ما يلي:

1. تم إعداد هذه المؤشرات وفقاً لمعايير رفع التقارير السارية في السنة المالية 2013 ("معايير إعداد التقارير")، التي تستند إلى تعليمات مؤسسة التمويل الدولية، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التقرير السنوي بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة بالارتباطات المصنفة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 28)، والفاعلية الإنمائية للاستثمارات والخدمات الاستشارية (نتائج الرصد والتتبع، الصفحة 81)، وعلى الموقع الإلكتروني للمؤسسة بالنسبة للمؤشرات الأخرى.
 2. تم عرض هذه البيانات بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات" المتاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة²، ومبادئ الملاءمة والاكتمال، والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية³.
- إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والبيانات بهدف تقديم المعلومات الخاصة بمعايير رفع التقارير، وإعداد التقرير السنوي. وتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والبيانات على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد قمنا بهذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعني بمهام التأكد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).⁴ علماً بأن استقلاليتنا محددة وفقاً لمدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة المراجعة التي قمنا بها ونطاقها

قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا: « قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ رفع التقارير من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها. » قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد البيانات الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة والتنمية المدرجة أعلاه.

« على المستوى المؤسسي، أجرينا مقابلات مع أكثر من 25 شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير (الإبلاغ) بغرض تقييم مدى تطبيق معايير رفع التقارير أو إثبات صحة البيانات.

« قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات تحليلية، وتحققنا — على أساس الاختبار — من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.

« قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو البيانات، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، واتفاقات القروض، والعروض والتقارير الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاء.

« ذهبنا إلى مقر المؤسسة بهونغ كونغ لمقابلة أخصائي قياس النتائج، ومسؤولي الاستثمار، ومديري الحوافز، وغيرهم من المسؤولين عن جمع البيانات من الجهات المتعاملة مع المؤسسة وتوحيدها ومراجعتها محلياً.

« قمنا بمراجعة طريقة عرض البيانات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

محددات المراجعة التي قمنا بها

اقتصرت مراجعتنا على البيانات والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

كما اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة وهونغ كونغ. وفي نطاق العمل الذي يغطيه هذا البيان، لم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة الخارجيين، والجهات المتعاملة مع المؤسسة، ولم نجر اختبارات أو مقابلات تستهدف التحقق من صحة المعلومات الخاصة بالمشاريع المنفردة.

معلومات بشأن معايير الإبلاغ ورفع التقارير وعملية إعداد البيانات

فيما يتعلق بمعايير إعداد التقارير وسياسات ومبادئ إعداد البيانات، نود إبداء الملاحظات التالية:

الملاءمة

تعرض مؤسسة التمويل الدولية معلومات الاستدامة عن تأثير عملياتها والمخاطر البيئية والاجتماعية، وآثار ونواتج المشاريع الممولة من مواردها مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة المالية. ويتمشى هذا المستوى من الإفصاح مع المستويات السائدة في بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. وتبذل المؤسسة جهداً خاصاً لتقييم النتائج التنموية لاستثماراتها وخدماتها الاستشارية، ولا سيما من خلال نظام تتبع النواتج الإنمائية، وتنفيذ إستراتيجية التقييم الخاصة بها، واختبار أهدافها الإنمائية. إلا أننا نوه إلى أن المؤسسة ستستفيد من مواصلة تحسين ملاءمة المؤشرات وعددها (بجانب نظم الإدارة البيئية والاجتماعية) في مجال أداء نظام تتبع النواتج الإنمائية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي، بغرض تحسين قياس كيف يقوم المتعاملون معها بتحسين أدائهم البيئي والاجتماعي. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية حيث تكون الآثار البيئية والاجتماعية غير مباشرة.

الاكتمال

تغطي حدود رفع التقارير بشأن المؤشرات معظم أنشطة المؤسسة ذات الصلة. وتمت الإشارة بالفعل إلى نطاق كل مؤشر في التعليقات والملاحظات التالية للبيانات في التقرير السنوي.

ونظراً لتزايد أهمية أنشطة تمويل التجارة في حافظة استثمارات المؤسسة في عام 2012، أطلقت المؤسسة مسحا استقصائياً تجريبياً لجمع بيانات المتعاملين مع المؤسسة المدرجين في نظام تتبع النواتج الإنمائية من أجل برنامجها العالمي لتمويل التجارة الذي قدم تقريراً عن نتائج البيانات الأساسية، مما سيمكن المؤسسة في وقت قريب من البدء في تطبيق تقديرات رفع التقارير.

1. يقتضي الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات مزيداً من العمل المكثف.

2. http://www.ifc.org/ifcext/disclosure.nsf/content/disclosure_policy.

3. تستخدم المؤسسة معيار المراجعة الدولية 3000 من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، أو معيار المحاسبة AA1000.

4. "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

الحياد والوضوح

تتيح المؤسسة المعلومات بشأن المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات المنشورة، أو في الأقسام المتصلة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.

وقد نوهنا بالجهود التي بذلتها المؤسسة، مع مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية الأخرى، لتحقيق المواءمة بين تعريفات مؤشرات الوصول والتغطية، التي يجب أن تعزز بدرجة كبيرة من اتساق الرسالة الإعلامية للمؤسسات المالية الدولية بشأن مدى تغطية أنشطتها.

الموثوقية

حققت المؤسسة تقدماً في تدعيم الضوابط الداخلية بشأن "الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ"، "قروض التمويل الأصغر"، "القروض الصغيرة والمتوسطة" (مؤشرات الوصول إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة).

وبالإضافة إلى العديد من الضوابط المطبقة على مستوى المؤسسات والمشاريع، يجب أن تجري المؤسسة المزيد من الفحوصات على مصادر المعلومات المستخدمة في تتبع مؤشرات التغطية. ولما كانت هذه البيانات تأتي مباشرة في أحوال كثيرة من مصادر خارجية، ويمكن في بعض الأحيان أن تستند إلى تقديرات — وليس إلى البيانات المالية المدققة للمتعاملين مع المؤسسة، فمن الضروري التأكد من اتساق البيانات المرفوعة مع التعريفات ومنهجيات حساب البيانات المعمول بها لدى المؤسسة.

الخاتمة

بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يصل إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد:

« أن هذه المؤشرات لم يتم إعدادها — من جميع النواحي الجوهرية — وفقاً لمعايير رفع التقارير؛
« أن هذه البيانات لم يتم عرضها — من جميع النواحي الجوهرية — بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، فرنسا، 5 أغسطس/آب، 2013

مراجعون مستقلون

ERNST & YOUNG et Associés

ERNST & YOUNG
Quality In Everything We Do

Eric Duvaud

شريك، الفريق المعني بالتكنولوجيا النظيفة وخدمات الاستدامة

خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم كيم يونغ كيم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المراجعة، إلى مجلس المحافظين. ويسر المديرون التنفيذيون الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2013، بتوسيع نطاق الأثر الإنمائي المستدام لعملياتها من خلال استثمارات القطاع الخاص والخدمات الاستشارية وإدارة الصناديق.

موجز مالي

موجز الأداء المالي	
تؤثر بيئة الأسواق العامة تأثيرا كبيرا على الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية. وتتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة، ودخلها الشامل وتأثيره على مستوى صافي الدخل وتغيره، والدخل الشامل من عام لآخر فيما يلي:	
العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل:	
العائد على الأصول المدرة للدخل	ظروف الأسواق، بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق والفوائد المستردة على القروض التي كانت في السابق في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات المشاركة participation notes على القروض الفردية في الدخل من القروض.
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح (الخسائر) المُتحققة وغير المُتحققة الناتجة عن حوافظ الأصول السائلة، المدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة؛ وسيولة فئات بعض الأصول داخل حافظة الأصول السائلة.
الدخل من حافظة الاستثمار في أسهم رأس المال	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم رأس المال. أداء حافظة الاستثمارات في الأسهم (بشكل رئيسي الأرباح الرأسمالية المُتحققة، وأرباح الأسهم، وانخفاضات قيمة الأسهم equity impairment والأرباح من عمليات تبادل الأصول غير النقدية، والأرباح (الخسائر) غير المُتحققة الناتجة عن استثمارات الأسهم).
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	تقييم مخاطر المقرضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى المتعاملين معها، ومستوى المصروفات المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والموازنات الإدارية وغيرها التي تمت الموافقة عليها.
الأرباح (الخسائر) الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحو رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، شاملة هامش الائتمان والأدوات المالية المشتقة المرتبطة به لدى المؤسسة، والأرباح غير المُتحققة المرتبطة بحافظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد على عدة عوامل منها المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. ويتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق عليها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.
بنود أخرى للدخل الشامل:	
الأرباح (الخسائر) غير المُتحققة الناتجة عن استثمارات أسهم رأس المال المقيمة وسندات الديون المتاحة للبيع	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة. وتُقدر قيمة هذه الاستثمارات في أسهم رأس المال باستخدام أسعار الأسواق المعلنة غير المعدلة، وتُقدر قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، ومصروفات الموظفين، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

بلغ إجمالي صافي الأرباح الخاصة بالأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة 422 مليون دولار في السنة المالية 2013، وهو ما يزيد بواقع 641 مليون دولار عن صافي الخسائر البالغة 219 مليون دولار في السنة المالية 2012. وعليه، فقد أفادت مؤسسة التمويل الدولية بتحقيق دخل قبل احتساب المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية قدره 1350 مليون دولار، وهو ما يقل بواقع 308 ملايين دولار عن الدخل المتحقق قبل احتساب المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية وقدره 1658 مليون دولار في السنة المالية 2012.

وبلغ إجمالي المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية 340 مليون دولار في السنة المالية 2013، مقابل 330 مليون دولار في السنة المالية 2012. كما بلغ صافي الخسائر المنسوبة إلى الحصص غير المسيطرة 8 ملايين دولار في السنة المالية 2013، مقابل صفر في السنة المالية 2012. وعليه، بلغ صافي إجمالي الدخل المنسوب للمؤسسة 1018 مليون دولار في السنة المالية 2013، مقابل صافي دخل قدره 1328 مليون دولار في السنة المالية 2012.

ونعرض فيما يلي صافي دخل (خسائر) المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2013 (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة)	
السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات)	
2013	\$1018
2012	\$1328
2011	\$1579
2010	\$1746
2009	\$(151)

صافي الدخل

أفادت مؤسسة التمويل الدولية بتحقيق دخل قبل احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية قدره 928 مليون دولار في السنة المالية 2013، مقابل 1877 مليون دولار في السنة المالية 2012.

وكان الانخفاض في مستوى الدخل قبل احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2013 عند مقارنتها بالسنة المالية 2012 نتيجة، على نحو أساسي، لما يلي (بملايين الدولارات):

الزيادة (الانخفاض) السنة المالية 2013 مقابل السنة المالية 2012	
\$(1079)	الأرباح الرأسمالية المُتحققة من استثمارات أسهم رأس المال
(126)	مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والذمم المدينة الأخرى
(110)	أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي الناتجة عن الأنشطة غير القابلة للتداول
(91)	صافي مصروفات الخدمات الاستشارية
(77)	مصروفات من برامج التقاعد والبرامج الأخرى للمزايا بعد التقاعد
154	الأرباح الرأسمالية غير المُتحققة من استثمارات أسهم رأس المال
187	الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة
251	خسائر انخفاض القيمة، باستثناء الانخفاض المؤقت، الناتجة عن استثمارات أسهم رأس المال
(58)	بنود أخرى، بالصافي
\$(949)	التغير العام

الجدول أدناه يعرض بيانات مالية مختارة لآخر خمس سنوات مالية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك):

بيانات مالية مختارة	2013	2012	2011	2010	2009
كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران					
أبرز ملامح صافي الدخل:					
الدخل من القروض والضمانات	\$1059	\$938	\$877	\$801	\$871
(المخصصات) الإفراج عن مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	(243)	(117)	40	(155)	(438)
الدخل (الخسارة) من استثمارات أسهم رأس المال	752	1457	1464	1638	(42)
منه:					
الأرباح الرأسمالية المُتحققة من استثمارات أسهم رأس المال	921	2000	737	1290	990
أرباح مُتحققة من عمليات تبادل الأصول غير النقدية	6	3	217	28	14
الأرباح (الخسائر) الرأسمالية غير المُتحققة من استثمارات أسهم رأس المال	26	(128)	454	240	(299)
أرباح الأسهم والمشاركات في الأرباح	248	274	280	285	311
خسائر انخفاض القيمة، باستثناء الانخفاض المؤقت	(441)	(692)	(218)	(203)	(1058)
الأتعاب والرسوم وغيرهما	(8)	-	(6)	(2)	-
الدخل من سندات الديون	5	81	46	108	71
الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة	500	313	529	815	474
رسوم على المبالغ المقرضة	(220)	(181)	(140)	(163)	(488)
بنود دخل أخرى					
رسوم الخدمات	101	60	88	70	39
الدخل من الخدمات الاستشارية	239	269	-	-	-
مجالات أخرى	101	119	134	106	114
مصروفات أخرى					
مصروفات إدارية	(845)	(798)	(700)	(664)	(582)
مصروفات الخدمات الاستشارية	(351)	(290)	(153)	(108)	(134)
مصروفات من برامج التقاعد والبرامج الأخرى للمزايا بعد التقاعد	(173)	(96)	(109)	(69)	(34)
مجالات أخرى	(32)	(23)	(19)	(12)	(14)
أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي الناتجة عن الأنشطة غير القابلة للتداول	35	145	(33)	(82)	10
الدخل (الخسائر) قبل احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	928	1877	2024	2285	(153)
صافي الأرباح (الخسائر) الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول الأخرى	422	(219)	155	(339)	452
منه:					
أرباح مُتحققة	35	11	63	5	-
أرباح مُتحققة من عمليات تبادل الأصول غير النقدية	2	10	22	6	45
أرباح (خسائر) غير مُتحققة	385	(240)	70	(350)	407
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	1350	1658	2179	1946	299
منح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	(340)	(330)	(600)	(200)	(450)
صافي الدخل (الخسارة)	1010	1328	1579	1746	(151)
ناقصاً: صافي الخسائر المنسوبة إلى حصة حقوق الملكية غير المسيطرة	8	-	-	-	-
صافي الدخل (الخسارة) المنسوبة للمؤسسة	\$1018	\$1328	\$1579	\$1746	\$(151)

2009	2010	2011	2012	2013
كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران				
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة:				
\$51483	\$61075	\$68490	\$75761	\$77525
مجموع الأصول				
17864	21001	24517	29721	31237
أصول سائلة، غير شاملة الأدوات المُشتقة المرتبطة				
22214	25944	29934	31438	34677
الاستثمارات				
25711	31106	38211	44665	44869
المبالغ المستحقة من الاقتراضات، شاملة تعديلات القيمة العادية				
\$16122	\$18359	\$20279	\$20580	\$22275
مجموع رأس المال				
منه:				
\$12251	\$14307	\$16032	\$17373	\$18435
أرباح محتجزة غير مخصصة				
791	481	335	322	278
أرباح محتجزة مخصصة				
2369	2369	2369	2372	2403
قيمة المساهمات في أسهم رأس المال				
711	1202	1543	513	1121
بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم				
-	-	-	-	38
حصة حقوق الملكية غير المسيطرة				

النسب المالية ¹ :				
(%0.3)	%3.1	%2.4	%1.8	%1.3
العائد على متوسط الأصول (مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً) ²				
(%1.1)	%3.8	%1.8	%2.8	%0.9
العائد على متوسط الأصول (غير مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً) ³				
(%0.9)	%10.1	%8.2	%6.5	%4.8
العائد على متوسط رأس المال (مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً) ⁴				
(%3.0)	%11.8	%6.0	%9.9	%3.1
العائد على متوسط رأس المال (غير مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً) ⁵				
الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية				
المُقدرة على مدى السنوات الثلاث التالية				
%75	%71	%83	%77	%77
مستوى سيولة التمويل الخارجي ⁶				
%163	%190	%266	%327	%309
2.1:1	2.2:1	2.6:1	2.7:1	2.6:1
نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال ⁷				
%7.4	%7.4	%6.6	%6.6	%7.2
مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافطة القروض المدفوعة ⁸				
تدابير رأس المال:				
%44	n/a	n/a	n/a	n/a
نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ⁹				
10.9	12.8	14.4	15.5	16.8
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات) ¹⁰				
14.8	16.8	17.9	19.2	20.5
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات) ¹¹				
3.9	4.0	3.6	3.7	3.8
رأس المال الإستراتيجي ¹²				
2.3	2.3	1.8	1.8	1.7
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام ¹³				
%16	%14	%10	%9	%8
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة				

1. يتم احتساب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استبعاد آثار الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير القابلة للتداول، وبنود الدخل الشامل المتراكم الآخر، والآثار الناشئة عن الكيانات ذات المصالح المتغيرة الموحدة (VIEs).
2. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.
3. احتساب متوسط كل من: صافي الدخل مع استبعاد الأرباح والخسائر غير المُتحققة الناتجة عن بعض الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادية، والدخل من الكيانات ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادية، كنسبة مئوية من مجموع القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطيات) بسعر التكلفة، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى، وذلك للفترة الحالية والسنة المالية السابقة.
4. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المنتظرة) في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.
5. احتساب متوسط كل من: صافي الدخل مع استبعاد الأرباح والخسائر غير المُتحققة الناتجة عن بعض الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادية، والدخل من الكيانات ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادية، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (قبل بعض الأرباح والخسائر غير المُتحققة، مع استثناء المخصصات المتراكمة التي لم تُحدد مصروفاتها بعد)، والأصول الأخرى، وذلك للفترة الحالية والسنة المالية السابقة.
6. تهدف المؤسسة إلى الاحتفاظ بأقل مستوى ممكن من السيولة، وتأنف ذلك من الإيرادات المتأتية من التمويل الخارجي، وذلك لتغطية نسبة لا تقل عن 65 في المائة من مبلغ (أ) 100 في المائة من القروض الممتازة المباشرة المرتبط بتقديمها ولكنها غير مدفوعة؛ (ب) 30 في المائة من الضمانات المرتبط بتقديمها؛ (ج) 30 في المائة من أدوات إدارة المخاطر لدى الجهات المتعاملة المرتبط بتقديمها. وفي الربع الثالث من السنة المالية 2013، قرر جهاز إدارة المؤسسة تعديل سياسة التمويل الخارجي، وذلك بإلغاء سقف التمويل المقرر على نطاق العمليات البالغ 65 في المائة إلى 85 في المائة.
7. تُعرّف نسبة المديونية (الديون/المساهمات في رأس المال) بأنها عدد المرات التي تغطي فيها الاقتراضات القائمة — بالإضافة إلى الضمانات القائمة — رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (غير شاملة مخصصات الأرباح المحتجزة والأرباح/الخسائر المؤكدة التي لم تتحقق بعد).
8. يُعرّف مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافطة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من حافطة القروض المدفوعة في نهاية السنة المالية.
9. نسبة رأس المال (شاملة رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة، والاحتياطي (العام) لتغطية خسائر القروض في الحافطة)، إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وكل بنود الحساب المدرجة في الميزانية العمومية والخارجة عنها، ولا تشمل هذه النسبة الأرباح المحتجزة التي تم تخصيصها والمدرجة في مجموع رأس المال الوارد في الميزانية العمومية الموحدة لمؤسسة التمويل الدولية. وقد وافق مجلس إدارة المؤسسة على استخدام إطار رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر اعتباراً من السنة التي تنتهي في 30 يونيو/حزيران 2008 (السنة المالية 2008). وتوقفت المؤسسة حالياً عن تطبيق طريقة الاستخدام المتوازي لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.
10. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بالمؤسسة يتسق مع الحفاظ على متطلبات التصنيف الائتماني من فئة AAA. ويتم احتسابه على أنه مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر لكل فئة من فئات الأصول في المؤسسة.
11. رأس المال المدفوع مضافاً إليه الأرباح المحتجزة، غير شامل الأرباح المحتجزة المخصصة، مضافاً إليه الاحتياطيات العامة والمحددة لتغطية خسائر القروض. ويشكل ذلك مستوى الموارد المتاحة تحت إطار كفاية رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر للمؤسسة.
12. إجمالي الموارد المتاحة مطروحاً منها مجموع الموارد المطلوبة.
13. 90 في المائة من إجمالي الموارد المتاحة مطروحاً منها مجموع الموارد المطلوبة.

الارتباطات

في السنة المالية 2013، بلغ مجموع الارتباطات 24853 مليون دولار، مقابل 20358 مليون دولار في السنة المالية 2012، بزيادة قدرها 22 في المائة، بلغت ارتباطات المؤسسة منها 18349 مليون دولار (15462 مليون في السنة المالية 2012)، وبلغت الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها 6504 مليون دولار (4896 مليون دولار في السنة المالية 2012). تألفت ارتباطات المؤسسة والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها في السنتين الماليتين 2013 و 2012 مما يلي (بملايين الدولارات):

السنة المالية 2013	السنة المالية 2012	
\$24853	\$20358	إجمالي الارتباطات ¹
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية		
\$8520	\$6668	القروض
2732	2282	استثمارات في أسهم رأس المال
		ضمانات:
6477	6004	برنامج تمويل التجارة العالمية
482	398	مجالات أخرى
138	110	إدارة المخاطر لدى العملاء
\$18349	\$15462	إجمالي ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية
الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها		
		قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها
\$1829	\$1764	قروض المشاركة
1269	927	القروض الموازية
480	814	الموارد الأخرى التي تمت تعبئتها
\$3578	\$3505	إجمالي قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها
شركة إدارة الأصول		
\$214	\$24	صندوق رسملة سوق الأسهم
209	215	صندوق إعادة رسملة الديون الثانوية
210	190	الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
92	8	صندوق إعادة رسملة أفريقيا
43	-	صندوق إعادة رسملة المصارف الروسية
\$768	\$437	إجمالي شركة إدارة الأصول
مبادرات أخرى		
\$1096	\$850	برنامج سيولة التجارة العالمية، وبرنامج تمويل السلع الأولية الحرجة
942	41	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
110	63	برنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية التحتية
10	-	برنامج استرداد الديون والأصول
\$2158	\$954	مجموع المبادرات الأخرى
\$6504	\$4896	مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها
0.35	0.32	نسبة الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها

1. ارتباطات سندات الديون مدرجة في القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال استنادا إلى خصائصها السائدة.

نسبة الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها

يمكن تعريف نسبة الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها بأنها:

قروض المشاركة + القروض الموازية +مبيعات القروض والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها + استثمارات الجهات الأخرى غير المؤسسة التي تدخل في التمويل المنظم الذي يستوفي معايير الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها + ارتباطات الجهات الأخرى غير المؤسسة في المبادرات + وارتباطات استثمارات الجهات الأخرى غير المؤسسة في الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول + تعبئة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الارتباطات (استثمارات المؤسسة + حصة المؤسسة من التمويل المنظم + ارتباطات المؤسسة في المبادرات الجديدة + ارتباطات استثمارات المؤسسة في الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول)

مقابل كل دولار ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقدمه، استطاعت تعبئة ما قيمته 0.35 دولار في السنة المالية 2013 (0.32 دولار في السنة المالية 2012) (في شكل قروض مشاركة، وقروض موازية، وموارد أخرى تمت تعبئتها، وحصة الجهات الأخرى غير المؤسسة من التمويل المنظم، وارتباطات الجهات الأخرى (غير المؤسسة) في المبادرات، وارتباطات استثمارات الجهات الأخرى غير المؤسسة في الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول).

شركة إدارة الأصول
يوجز الجدول التالي أنشطة الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول في 30 يونيو/حزيران 2013 و 30 يونيو/حزيران 2012 (بملايين الدولارات ما لم يذكر خلاف ذلك):

صندوق سوق الأسهم	صندوق إعادة رسلة الديون الثانوية	الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاربي	صندوق إعادة رسلة أفريقيا	صندوق إعادة رسلة المصارف الروسية	صناديق التحفيز	صندوق الهيكل الأساسية العالمية	المجموع
1275	1725	1000	182	550	282	500	\$5514
775	225	200	-	250	75	100	1625
500	1500	800	182	300	207	400	3889
للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2013							
ارتباطات الصناديق إلى الشركات المستثمر فيها:							
332	31	52	-	35	-	-	450
214	209	210	92	43	-	-	768
مدفوعات المستثمرين إلى الصندوق:							
336	33	63	-	38	1	1	472
217	223	252	94	46	2	3	837
546	249	297	91	78	-	-	1261
7	5	12	4	2	-	-	30

صندوق سوق الأسهم	صندوق إعادة رسلة الديون الثانوية	الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاربي	صندوق إعادة رسلة أفريقيا	صندوق إعادة رسلة المصارف الروسية	صناديق التحفيز	صندوق الهيكل الأساسية العالمية	المجموع
1275	1725	1000	182	275	-	\$ -	\$4457
775	225	200	-	125	-	-	1325
500	1500	800	182	150	-	-	3132
للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2013							
ارتباطات الصناديق إلى الشركات المستثمر فيها:							
36	32	48	-	-	-	-	116
24	215	190	8	-	-	-	437
مدفوعات المستثمرين إلى الصندوق:							
62	28	52	-	-	-	-	142
40	186	208	14	-	-	-	448
97	208	174	11	-	-	-	490
6	2	8	3	-	-	-	19





تابعونا

مصادر الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org) معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها؛ إذ يشمل معلومات عن كيفية الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والموضوعات والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستثمار المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية التي تؤثر في المؤسسة والشركات المتعاملة معها.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2013 إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا المجلد والترجمات عند توفرها بصيغة PDF. وهي متاحة على الموقع التالي: www.ifc.org/annualreport. كما يتيح الموقع الإلكتروني مزيداً من المعلومات بشأن الاستدامة، بما في ذلك مؤشر المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت

موقع مؤسسة التمويل الدولية
ifc.org

التقرير السنوي
ifc.org/AnnualReport

مؤشر وسائل الإعلام الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فيسبوك
facebook.com/IFCwbq

تويتر
twitter.com/IFC_org

شبكة LinkedIn
on.ifc.org/ifcLinkedIn

جوجل+
gplus.to/IFCwbq

موقع Scribd
scribd.com/IFCpublications

يوتيوب
youtube.com/IFCvideocasts

تقدير وعرفان

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية

Bruce Moats
مدير إدارة العلاقات الخارجية والمؤسسية،
مجموعة البنك الدولي

Lisa Kopp
رئيس قسم التسويق التجاري والإنتاج

Joseph Rebello
رئيس التحرير

Aaron Rosenberg
رئيس الشؤون العامة

Inae Riveras
استشاري التحرير

Katherine Klaben
استشاري

التصميم

Addison
www.addison.com

مثال توضيحي

الصفحتان 12-13: Thomas Porostocky

الصفحتان 14-15: James Taylor

الصفحتان 16-17: James Taylor

الطباعة

UNIMAC
unimacgraphics.com

تصوير فوتوغرافي

الصفحة 4: WB Photolab/Ray Rayburn

الصفحة 6: Iwan Bagus

الصفحة 8-9: Iwan Bagus

الصفحة 18-19: Getty/Margie Politzer

الصفحة 20-21: Getty/Eightfish

الصفحة 22-23: Commerce and Culture

Getty/Agency

الصفحة 24-25: Getty/Dan Josephson

الصفحة 34: Vaner Cassaes

الصفحة 35: Sonata Dkhar

الصفحة 36: Abengoa

الصفحة 37: Gerardo Salazar (أعلى)؛

Abengoa (أسفل)

الصفحة 38: Getty/Tom Cockrem

الصفحة 39: Johannes Wiebus-O'Heron

الصفحة 42: Manas Ranjan Ojha

الصفحة 43: Etileno XXI

الصفحة 44: Jamie Marshall-Tribaleye

Getty/Images

الصفحة 45: Mohamed Essa (أيسر)؛

Kushang Singh (أيمن)

الصفحة 46: Tran Thiet Dung

الصفحة 47: Mackenzie Keller

الصفحة 50: Rebecca Post

الصفحة 51: Azito Energie (أيسر)؛

Abhay (أيمن)

الصفحة 52: Lisa Dadlani

الصفحة 53: Apollo Tyres

الصفحة 54: Getty/loveguli

الصفحة 58: Panos/Andrew Testa

الصفحة 59: Roshan (أعلى)؛

Eric Duflos (أسفل)

الصفحة 60: Joseph Montezinos

الصفحة 61: Sirli Benarolya

الصفحة 62: Ric Francis

الصفحة 63: Evgeniya Shatunova (أعلى)؛

Ric Francis (أسفل)

الصفحة 65: Eudes Santana

الصفحة 70: Anam Abbas

الصفحة 78: Pallon Daruwala



202.473.3800
ifc.org

2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA

خلق الفرصة حيثما تكون
الحاجة ماسة إليها